المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 172 أبريل 2023

جاسم مصطفى بودي:

بنك الخليج يحقق نمواً قوياً

ثلاث قيادات من البنوك الكويتية

ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2023

البنوك الكويتية تسجل أرباحاً قياسية في عام 2022

1.21 مليار دينار صافي الأرباح بمعدل نمو 37.7%

د. حمد الحساوي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

شيخة العيسى
نائب رئيس التحرير
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

محمد سليمان
مدير تحرير مجلة
المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

طارق الصالح
نائب مدير عام وحدة
البحوث الاقتصادية لدى
بنك الخليج وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
د. حمد الحساوي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
طارق الصالح

مدير التواصل الاجتماعي
عبدالوهاب طارق

سكرتيرة التحرير
جنان عبدالسلام

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
شرق - شارع السور - برج التجارية - الدور 24
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

AL MASAREF MAGAZINE

06 **الحكومة الجديدة... وطموحات متجددة**
الدكتور/حمد الحساوي | رئيس التحرير

08 **حوار العدد: جاسم مصطفى بودي:**
بنك الخليج يحقق نمواً قوياً

14 **ثلاث قيادات من البنوك الكويتية ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2023**

24 **د. حمد الحساوي في تكريم مزدوج من اتحاد المصارف العربية**

26 **بنك الكويت المركزي يُكرم الداعمين المتميزين لبرنامج «لنكن على دراية» بعامه الثاني**

30 مسئولي العلاقات العامة في حوار خاص مع المصارف
بيتك.. الوطني.. الأهلي الكويتي الأكثر تميزاً في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»

36 **البنوك والتكنولوجيا المالية... من المنافسة إلى تعاون وشراكة تقود المستقبل**
بقلم: محمد سليمان

40 **تحديات السياسة النقدية في زمن التضخم!**
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي

42 **التكنولوجيا التنظيمية Regulatory Technology في خدمة البنوك**
بقلم: د. صادق أبل

46 **«بيتك» يواكب التحوّل الرقمي في الصناعة المصرفية العالمية**
بقلم: أحمد مشاري الفارس

50 **أهمية الصحة النفسية في بيئة العمل**
بقلم: فاطمة عبدالله الرويح

52 في ندوة جمعية المحامين عن الطرق البديلة للاستثمار العقاري ومكافحة تضخم أسعار العقارات
د. فايز الكندري: الأزمة الإسكانية في الكويت هي نتيجة فوضى تشريعية وفوضى في القرارات والتنظيم

58 **توقعات بتسارع نمو القطاع العقاري في أسواق الخليج الرئيسية عام 2023**

62 **«سيليكون فالي» البنك ذو الـ 40 عاماً ينهار في 48 ساعة فقط**

66 بصفقة تاريخية وبحل هو الأمثل
مقابل 3.2 مليار فرنك سويسري مصرف UBS يستحوذ رسمياً على غريمه بنك كريدي سويس

70 **حرب «الذكاء الإصطناعي» تشتعل بين عمالقة التكنولوجيا**

78 ١٠ توقعات صادمة من المستبعد حدوثها بتقرير ساكسو بنك لعام ٢٠٢٣ منها:
الذهب يبلغ 3 آلاف دولار مع فشل مساعي البنوك المركزية لكبح جماح التضخم

86 البنوك الكويتية تسجل أرباحاً قياسية في عام 2022
1.21 مليار دينار صافي الأرباح بمعدل نمو 37.7%

130 **حقائق حول القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية**

133 **Kuwait's project landscape has some structural concerns**

136 **Samer Alabed- CEO HSBC Kuwait HSBC's digital innovations are putting the full power of our bank in every customer's pocket**

بقلم: د. حمد الحساوي
رئيس التحرير

مع كل تشكيل لحكومة جديدة تتجدد الآمال والطموحات والتطلعات لدينا لاستعادة ريادتنا التي طالما كانت علامة بارزة وسمة واضحة لدولة الكويت. ولا شك أن الشأن الاقتصادي في هذه المرحلة الهامة من مراحل تطور العالم، يستحوذ على اهتمام كافة الدول سواء النامية والمتقدمة بلا استثناء، وذلك في ظل عاصفة الأزمات الاقتصادية والسياسية والصحية التي ضربت مختلف الدول والمناطق وانتشار موجات التضخم والركود.

الحكومة الجديدة... وطموحات متجددة

ويأتي الزخم الكبير من الأولويات والأمنيات في هذه المرحلة ممزوجاً بتحديات اقتصادية هائلة أمام الحكومة الجديدة تستلزم منا أفعالاً لا أقوالاً وشعارات. وينبغي علينا أن نضع جميعا مصلحة الوطن نصب أعيننا للارتقاء بمكانته الاقتصادية، في أطار يتسم بالهدوء ويرتكز إلى التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق الآمال والطموحات بشأن الأولويات والقضايا الملحة والعمل على نحو جاد باتخاذ الخطوات اللازمة لصياغة برنامج عمل مناسب للحكومة يكفل الحفاظ على استدامة الانضباط المالي لتمهيد السبل أمام تحقيق هذه الأمنيات وتحويلها إلى واقع يعيشه المواطنين على الأرض ويتوافق مع تطلعاتهم بشكل عام بعيداً عن الحلول التجميلية والجزئية.

إن هذه المرحلة تستلزم ضرورة الإسراع في التركيز على القضايا المحورية للتعامل مع المشكلات لتطوير الكويت وتنفيذ الملفات ذات الأولوية للقيادة السياسية ولشعب الكويت خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومنها: معالجة الشؤون الاقتصادية والاستثمارية لتحقيق الاستقرار المالي ومساندة ودعم النشاط الإقتصادي خاصة تنفيذ المشاريع التنموية وتفعيل دور القطاع الخاص وخلق فرص استثمارية لتكون الكويت بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي ودفع أنشطة التنمية البشرية من خلال الارتقاء بالمنظومة الصحية، وتطوير العملية التعليمية لتتسق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين، ومكافحة الفساد، وغيرها من

القضايا والملفات التي نستطيع من خلالها التعامل مع التطورات الاقتصادية التي يمر بها العالم في إطار تشريعي يتسق مع أفضل الممارسات العالمية المعمول بها.

وباعتباره واحدًا من الشركاء الاستراتيجيين، يقف القطاع المصرفي الكويتي دائماً على أهبة الاستعداد لممارسة دوره المحوري في قاطرة التنمية ومواجهة التحديات والمشاركة في دعم وتمويل تنفيذ هذه الأولويات وما ستسفر عنه البرامج الحكومية من مشروعات مدعوماً في ذلك بما يتمتع به من متانة أوضاعه المالية التي تعزز من قدراته العالية على مواجهة الصدمات وتخطي الأزمات، ومواصلة العمل تحت أصعب الظروف لمواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية. ويأتي ذلك مدعوماً بما تؤكده البيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2022 مجددًا من قوة مؤشرات السلامة المالية من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول، والربحية، وتحقيق أرباحاً قياسية، فضلاً عن النتائج الإيجابية لاختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي بشكل منتظم.

Dr. Hamad Al-Hasawi

جاسم مصطفى بودي: بنك الخليج يحقق نمواً قوياً

أشار رئيس مجلس إدارة بنك الخليج جاسم مصطفى بودي إلى أن البنك حقق أداءً مالياً قوياً في أعماله المصرفية الأساسية، وقطع أشواطاً متقدمة نحو استيفاء أولوياته الإستراتيجية في مقدمتها مبادرات التحول الرقمي الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء، وتسريع عملية التطوير، وزيادة الكفاءات التشغيلية في المستقبل».

وقال بودي: «بنك الخليج شريك فاعل في التنمية منذ تأسيسه ولا يتوانى عن المساهمة في تمويل المشاريع الكبرى، كما يعد داعماً قوياً للقطاع الخاص سواء بالتمويل أو إدارة إصدار السندات».

ولفت إلى أن البنك يولى أهمية خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنشأ وحدة متخصصة لخدمتهم تساعدهم على تطوير وتنويع محفظة المنتجات، والخدمات المصرفية مشيراً إلى أن « الخليج» من أوائل البنوك الكويتية التي تبنت معايير الاستدامة ويتطلع إلى المساهمة في التمويل الأخضر كجزء من محفظته الائتمانية، لاسيما في ظل تزايد الاهتمام بالتمويل المستدام.

وحول الخطط التوسعية للبنك، قال السيد/ بودي «نركز حالياً وبشكل رئيسي على السوق الكويتي.. كونه سوق مربح ومنظم، ونحن في طور إنشاء شركة «GB capital» لتكون ذراعاً استثمارية.. وجاري استكمال بعض الموافقات الرقابية. «لافتاً إلى أن البنك جنى الفائدة من إستراتيجيته التي ترتكز على السوق الكويتي والعمل بشكل استباقي على تلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائه».

وأضاف: البنوك الكويتية وجهة للاستثمارات الأجنبية في السوق الكويتي، إذ ارتفعت حصتهم في بنك الخليج إلى 17.2% ما يعكس قدرة البنك على استقطاب رؤوس الأموال المستقرة... وفيما يلي التفاصيل: -

قطعنا أشواطاً متقدمة نحو استيفاء أولوياتنا الإستراتيجية الرئيسية

كيف تقيمون نتائج «بنك الخليج» في عام 2022؟

لقد أظهرت نتائجنا لعام 2022 تقدماً جيداً، حيث حقق بنك الخليج أداءً مالياً قوياً في أعماله المصرفية الأساسية مما ساهم في الحفاظ على استدامة زخم النمو، وتمثل ذلك في نمو الأرباح الصافية بواقع 47% إلى 61.8 مليون دينار بربحية سهم 19 فلساً، فيما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلوس لكل سهم، ما يمثل توزيعات نقدية بنسبة 51% من إجمالي الأرباح، بالإضافة إلى أسهم منحة بواقع 5%، علماً أن التوزيعات تخضع لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة. وحقق البنك نمواً في إجمالي القروض المقدمة للعملاء بنسبة 7% إلى 5.2 مليارات دينار في 2022، وجاء هذا النمو مدعوماً من قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، ولكن بوتيرة أسرع في شريحة الأفراد، كما حافظت جودة محفظتنا الائتمانية على مرونتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% مع نسبة تغطية بواقع 504%، بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات. ويحتفظ البنك في نهاية العام 2022 بمصدة تبلغ 371 نقطة أساس في نسبة الشريحة الأولى لرأس المال ومصدة تبلغ 389 نقطة أساس في معدل كفاية رأس المال، وهذه المصدات ساعدت البنك على النمو في أعماله بما يتماشى مع إستراتيجيته.

قطاعي الأفراد والشركات

هل لك أن تحدثنا عن المجالات التي تركزون عليها؟ وما هو الجديد الذي سيطرحه «بنك الخليج» في المرحلة المقبلة؟

مستمرون في استكمال استراتيجيتنا لعام 2025، بالتوسع في قطاعي الأفراد والشركات، مع المحافظة على جودة أصول محفظتنا الإئتمانية، كما سيواصل البنك التركيز على مسيرة التحول الرقمي، والتي شهدت تطوراً كبيراً خلال الفترة الماضية.

بنك الخليج شريك فاعل في تنمية الكويت وساهم في تمويل العديد من المشاريع الكبرى

المشروعات الكبرى

ماهي مساهمات البنك في تمويل المشروعات الحكومية والقطاع الخاص؟

منذ تأسيس بنك الخليج مطلع الستينيات وهو شريك فاعل في التنمية، إذ لا يتوانى عن المساهمة في تمويل المشاريع الكبرى، وكونه جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الكويتي. وتماشيًا مع رؤية الكويت 2035، ساهم بنك الخليج في تمويل العديد من المشاريع التنموية الحيوية للدولة، في القطاع النفطي والإنشائي، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية، وذلك من خلال تمويل مباشر أو عن طريق تحالفات مع بنوك أخرى.

ومن بين مشاريع البنية التحتية التي كان بنك الخليج رائداً في تمويلها خلال السنوات الأخيرة، مشروع جسر جابر الأحمد الذي يربط الكويت بمدينة الصبية، ومدينة صباح الأحمد السكنية، إلى جانب مشاريع إنشائية مثل مركز جابر الأحمد الثقافي (دار الأوبرا)، ومركز عبد الله السالم الثقافي، ومشروع توسعة مستشفى الفروانية، وعدد من كليات مدينة صباح السالم الجامعية في الشدادية. كما كان له دورًا فاعلاً في تمويل المشاريع النفطية مثل مشروع الوقود البيئي التابع لشركة البترول الوطنية الكويتية، وجزء من مصفاة الزور. أما ما يخص القطاع الخاص، فإن بنك الخليج يقوم بدور كبير في تمويل القطاع الخاص، ويولي هذا القطاع أهمية كبيرة سواء بالتمويل المباشر أو من خلال إدارة إصدارات أدوات الدين للعديد من الشركات الكبرى وكان آخرها المشاركة في إدارة إصدار سندات بقيمة 165 مليون دينار لصالح شركة مشاريع الكويت القابضة العام الماضي، ما يجعلها أكبر سندات مقومة بالدينار الكويتي يتم إصدارها على الإطلاق وسبقها المشاركة في إصدار لصالح مجموعة الصناعات الوطنية القابضة بقيمة 40 مليون دينار.

الخطة الاستراتيجية

هل لك أن تحدثنا عن الملامح العامة للخطة الإستراتيجية المستقبلية لتعزيز الوضع التنافسي للبنك وتطوير أنشطته وخدماته؟

لقد أطلق بنك الخليج استراتيجيته الخمسية 2025 والتي ترتكز بشكل أساسي على التحول الرقمي، وتهدف إلى تكريس المكانة الريادية لبنك الخليج في الكويت كبنك المستقبل، مع توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام، من خلال الاستثمار في الحلول التكنولوجية الشاملة، وبحمد الله قطعنا شوطاً طويلاً في تحقيق محاور تلك الاستراتيجية، وقطف عملاء البنك ثمار تلك الإنجازات من خلال التطور الكبير في تجربة العميل الذي بات ملموساً من خلال خدمات ومنتجات نوعية.

التحول الرقمي

ما هي ملامح الاستراتيجية المستقبلية لبنك الخليج في مجال الخدمات المصرفية الرقمية؟

بالتوازي مع الأداء المالي القوي، حقق البنك تقدماً كبيراً في تطبيق مبادرات التحول الرقمي، والتي جعلت تجربة العميل المميزة في بنك العميل أكثر تميزاً، فقد أطلق البنك خلال العام برنامج التحول الرقمي الذي يهدف إلى الانتقال من اتباع نهج القنوات المنفصلة إلى نهج مركزي للخدمات المصرفية (Omnichannel) لتوحيد تجربة العميل عبر كافة نقاط الاتصال. وتساهم هذه المبادرة في دعم جهود البنك في استيفاء متطلبات الإطار الإستراتيجي للأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي وتلبية الاحتياجات المستقبلية للعملاء. كما طرحنا العديد من المنتجات المصممة خصيصاً وفق احتياجات العملاء.

التكنولوجيا المالية

ما هي استجابة البنك للتطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا المالية؟

تشهد عملية رقمنة الخدمات المصرفية في البنك تطوراً مستمراً في إطار الخطة الشاملة للتحول الرقمي التي

تتواصل بنجاح، ومنها إطلاق التطبيق الجديد على الهواتف الذكية الذي شكل نقلة نوعية في تجربة العميل، ما يجعل تجربة العميل مع بنك الخليج أكثر سهولة، ومتاحة للجميع في كل مكان وبأي وقت، من خلال واجهة بسيطة وسريعة وآمنة، كما تصدر «الخليج» قائمة البنوك التي أطلقت خدمة Apple pay، وتحديث خدمة Easy Pay، الأولى من نوعها في الكويت.

وكذلك قمنا في وقت سابق بإطلاق المرحلة الأولى من نظام الخزينة MX.3 بالشراكة مع شركة موريكس، بهدف تطوير منصات الخزينة وإدارة الأسواق المالية، وتعد عملية تطبيق هذه المنصة خطوة تحويلية لتطوير أنظمة الخزينة وإدارة أسواق المال في البنك، بالإضافة إلى فتح المجال للتفاعل المتبادل لمواجهة التغيير في القوانين، وقيادة أسواق المال وخدمة عملائنا بشكل أفضل. ونحرص أن نكون قريبين من عملائنا من خلال شبكة فروعنا التي تفوق 50 فرعا تغطي مناطق الكويت الرئيسية، وإضافة خدمات نوعية منها الإصدار الفوري لبطاقات السحب الالي، وتطوير أجهزة الصراف الآلي والتفاعلي ATM، ITM. وتقليص متوسط انجاز المعاملات المصرفية. هذا إلى جانب اعتماد البنك لأحدث إصدار من نظام الرد الآلي في مركز الاتصال مما ساهم كذلك في تلبية الطلب المتزايد من العملاء على الخدمات الرقمية، وجعل زيارة العميل للفرع تتم في نطاق ضيق.

التمويل الأخضر

ما هو دور البنك في التمويل الأخضر ومشروعات التنمية المستدامة؟ وما هي توجهات البنك وأهدافه بهذا المجال؟

كان بنك الخليج من أوائل البنوك الكويتية التي تبنت معايير الاستدامة في الكويت وعملت على ترسيخها في المجتمع، وأصدرنا تقريرين عن مبادرات الاستدامة لدى البنك لعامي 2020 و2021 وجاري إصدار تقرير عن عام 2022. وفي إطار توجه بنك الكويت المركزي إلى دعم مفهوم التنمية المستدامة، واتخاذ خطوات لتعزيز وتطبيق التمويل المستدام بالقطاع المصرفي في إطار ما تضمنته رؤية «كويت جديدة» 2035، يتطلع بنك الخليج إلى المساهمة في التمويل الأخضر كجزء من محفظته الائتمانية، لاسيما في ظل تزايد الاهتمام بالتمويل المستدام.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ما هو دور البنك في إقراض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف ترون دورها في تنويع الاقتصاد الكويتي؟

نظراً لأهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني، وفي إطار المسؤولية المجتمعية للبنك التي تضع الشباب والمبادرين ضمن أولوياتها، أولى بنك الخليج اهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أنشأ البنك وحدة متخصصة لعملاء البنك من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي بدورها تقدم المساعدة لتطوير وتنويع محفظة المنتجات، والخدمات المصرفية. فإلى جانب تقديم التمويل الائتماني، يوفر البنك لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة خدمات المعاملات المصرفية الإلكترونية للشركات وتحويلات الرواتب الإلكترونية وإصدار بطاقات السحب الآلي والتسجيل في خدمات نقاط البيع وبوابات الدفع والخدمات اللوجيستية والاستشارية وغيرها من الخدمات للشركات.

خطط مستقبلية

هل هناك خطط مستقبلية لبنك الخليج للتوسع المحلي والخارجي؟

نركز حالياً بشكل رئيسي على السوق الكويتي، كونه سوق مربح ومنظم، ولدينا الخبرة والمهارة للتفوق وتنمية حصتنا السوقية. كما أننا في طور إنشاء شركة «GB capital» لتكون ذراعاً استثمارية، وجاري استكمال بعض الموافقات الرقابية، ونحن نعول كثيراً على هذه الشركة، إذ باشرنا بالفعل في اختيار الكوادر التي تتمتع بالكفاءة العالية لإدارة الشركة وتقديم أفضل الخدمات الاستثمارية والاستشارية للعملاء.

العمالة الوطنية

ما هي نسبة العمالة الوطنية في بنك الخليج؟ وما هي ملامح تطويرهم وتدريبهم وأبرز التوجهات المستقبلية للبنك بهذا الشأن؟

أود هنا التأكيد على اهتمام بنك الخليج بتطبيق خطط توطين العمالة، وبنسب تفوق النسب المطلوبة من بنك الكويت المركزي، إذ بلغت نسبة العمالة الوطنية في بنك الخليج نحو 78% في نهاية 2022. ونفخر بأن يكون «الخليج» من البنوك الرائدة، التي تستثمر في رأس المال البشري بسخاء، لتعزيز كفاءات موظفيه، باعتبارهم المحور الرئيسي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وذلك من خلال تزويدهم بأحدث الخبرات والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المصرفية الكبرى التي تمرّ بها الصناعة المصرفية محلياً وعالمياً.

وفي إطار مساعي البنك لترسيخ مكانته الرائدة كبنك للمستقبل، لعبت الكوادر الوطنية دوراً مهماً في الاستجابة السريعة لمتطلبات التطور التكنولوجي، وذلك من خلال العمل المتواصل على تعزيز كفاءة الموظفين ومساعدتهم على التطور الوظيفي، عبر برامج تدريبية متميزة، وكذلك مواصلة المساعي الحثيثة لتمكين المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. فقد ساهم هذا التنوع في القوى العاملة وخلق بيئة عمل أكثر شمولية.

المسؤولية الاجتماعية

لبنك الخليج دور مميز في مجال المسؤولية الاجتماعية.... هل لكم أن تطلعنا على هذا الدور ومساهمات البنك وتوجهاته في هذا المجال؟

في إطار حرصنا على ترسيخ مبادئ الاستدامة، نجح بنك الخليج خلال عام 2022 في تحقيق الكثير من الإنجازات، جعلت منه الأقرب إلى المجتمع والأكثر تنوعاً في تنظيم البرامج والفعاليات المنتقاة، التي تلبي طموحات الجمهور والعملاء، فالمسؤولية الاجتماعية كانت وستظل إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية بنك الخليج، التي تستهدف إلى دعم المجتمع بمختلف فئاته، وتعزيز الوعي والثقافة والمساهمة الفاعلة في إيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية والبيئية.

الاقتصاد الكويتي

يواجه الاقتصاد الكويتي بوجه عام والبيئة التشغيلية للبنوك عدد من التحديات ... ما هي أهم هذه التحديات؟ وما هي رؤيتكم للبيئة الاستثمارية والفرص المستقبلية بالكويت؟

في عام 2022 جنى البنك الفائدة من إستراتيجيته التي تركز على السوق الكويتي والعمل بشكل استباقي على تلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائه. أما الاقتصاد الكويتي فقد واصل التعافي خلال العام 2022، مظهراً متانةً ومؤشرات إيجابية رغم تقلبات السوق العالمي والوضع السياسي بشكل عام. إذ ساهمت أسعار النفط الجيدة نسبياً، وتعافي القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والإصلاحات الهيكلية المستمرة في دعم استقرار الاقتصاد المحلي، وإن كان الاقتصاد العالمي بشكل عام يعاني

مهتمون بتطبيق خطط توطين العمالة بنسب تفوق المطلوب رقابياً.. وصلت 78% في 2022

من تحديات جوهرية ما زالت متواصلة منها ارتفاع التضخم، وتشديد السياسة النقدية، والحرب في أوكرانيا، وغيرها من التحديات.

البيئة التشغيلية

في ضوء ما يشهده العالم.. ما هي رؤيتكم لتطوير الاقتصاد الكويتي والبيئة التشغيلية للبنوك؟

تبقى انعكاسات الأزمات العالمية على الكويت والقطاع المصرفي الكويتي أقل بكثير مما تشهده دول العالم، وهو ما دعم نمو السوق المحلي في 2022، فأسعار النفط وميزانية الدولة تمثل رافداً رئيسياً للأعمال في الكويت، ونأمل أن يتم طرح المشاريع الحكومية بشكل أكبر في العام الجديد.

البورصة والعقار

باعتبارهما من أهم القطاعات.. ما هو تقييمكم لتطورات سوق الأوراق المالية والسوق العقاري بالكويت؟

يمثل سوق الكويت للأوراق المالية والقطاع العقاري جناحين مهمين في الاقتصاد الكويتي، فالبورصة مرآة الاقتصاد، والعقار يمثل بعداً تجارياً واجتماعياً مهماً. وأود الإشادة هنا بالتطور الذي شهدته بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، على مستوى الخدمات والتشريع، الأمر الذي ساهم في تشكيل وعاء استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية، والتي تركز استثماراتها في البنوك المحلية، بفضل قوتها وسلامة أوضاعها المالية، وأود الإشارة هنا إلى أن حصتهم في بنك الخليج ارتفعت إلى 17.2% ما يعكس قدرة البنك على استقطاب رؤوس الأموال المستقرة.

ثلاث قيادات من البنوك الكويتية ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لعام 2023

تقود سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة من أكبر الشركات في المنطقة. بل تجاوز تأثير بعضهن إلى المستوى العالمي. وقد كشفت مجلة «فوربس» عن قائمتها السنوية لأقوى سيدات الأعمال في الشرق الأوسط للعام 2023، وحلت ثلاث قيادات مصرفية كويتية ضمن هذه القائمة بفضل المسيرة الحافلة بالنجاحات في العمل المصرفي، وما يتبنينه من مبادرات مجتمعية ومهنية بارزة، حيث جاءت شيخة البحر نائبة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني في صدارة تصنيف أقوى سيدات الأعمال على مستوى الكويت والمرتبة الرابعة ضمن التصنيف السنوي للعام ذاته لأقوى 50 سيدة أعمال في الشرق الأوسط. وجاءت جهاد الحميضي (الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد- الكويت) في المرتبة الرابعة والثلاثين.

وحلت إلهام محفوظ (الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الكويتي) في المرتبة السادسة والخمسين. وتضم قائمة أقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط هذا العام، 104 سيدات من 27 جنسية، يعملن في 27 قطاعاً مختلفاً. في حين يهيمن قطاع البنوك والخدمات المالية على القائمة بواقع 23 مشاركة، يليه قطاع الشركات المتنوعة بواقع 11 مشاركة، ثم قطاع الاستثمار بواقع 8 مشاركات، وقطاع التجزئة بواقع 6 مشاركات ثم قطاع الرعاية الصحية بـ 5 مشاركات.

وقد تصدرت الإمارات القائمة بأكبر عدد من المشاركات بواقع 15 سيدة أعمال، تليها مصر 12 سيدة، ثم السعودية 11 سيدة، والكويت 8 سيدات، تليها لبنان وقطر وسلطنة عمان لكل منها 6 سيدات.

الجدير بالذكر أن فوربس اعتمدت في اختيارها على منهجية ترتكز إلى عدة معايير، من بينها التأثير في المنطقة والأسواق التي تعمل بها المرأة، والإنجازات التي حققتها خلال العام الماضي، ومبادرات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التي قادتها، والمنصب وحجم الأعمال من حيث الإيرادات والأصول والقيمة السوقية والأصول تحت الإدارة، بالإضافة إلى عدد الموظفين، والخبرة المهنية.

شيخة خالد البحر

تشغل شيخة خالد البحر حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، أكبر مؤسسة مالية في الكويت والشرق الأوسط. وقبل توليها منصبها الحالي، قادت البحر عمليات المجموعة كرئيس تنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2013، والذي يعد أكبر قطاعات المجموعة من خلال مساهمته باستمرار بأكثر من 70% من أرباح المجموعة.

وبالإضافة إلى عضويتها في معظم اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة مجموعة بنك الكويت الوطني، ترأست البحر العديد من مجالس الإدارات، أهمها: مجلس إدارة بنك الكويت الوطني الفرنسي (فرنسا)، وبنك الكويت الوطني (مصر)، هذا بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة بنك الكويت الوطني (الدولي)، الفرع التابع للمجموعة في المملكة المتحدة.

كما وأنها عضو في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت من 2017 – 2021.

وتعد شيخة البحر من القيادات الرائدة التي لديها بعد استراتيجي، حيث تتمتع بخبرات واسعة وفهم عميق لمجال الخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية وتمويل الشركات والمشاريع. وخلال مسيرتها المهنية، نجحت في إدارة العديد من الصفقات التاريخية على المستويين السيادي والمؤسسي في كافة أنحاء الشرق الأوسط. كما ساهمت بدور رئيسي في تحويل بنك الكويت الوطني إلى مجموعة مصرفية إقليمية عملاقة، وشبكة مصرفية دولية تنتشر في 13 دولة حول العالم بأصول بلغت 118.6 مليار دولار أمريكي وصافي ربح بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي كما في نهاية ديسمبر 2022.

برزت شيخة البحر على مر السنين كشخصية عربية رائدة وتصدرت مختلف قوائم التصنيفات المرموقة بما في ذلك تصدرها للعديد من السنوات لقائمة أقوى 100 امرأة عربية في العالم التي تصدرها مجلة فوربس الشرق الأوسط وأرابيان بيزنس.

حصلت البحر على جائزة الإسهامات المتميزة في القطاع المصرفي العربي للعام 2022 وذلك تقديرا لجهودها وإسهاماتها البارزة في تطوير الصناعة المصرفية العربية على مدى السنوات الماضية من جمعية المصرفيين العرب (نوفمبر 2022).

واحتلت البحر المرتبة السادسة محليا والمرتبة 80 على مستوى العالم العربي ضمن قائمة أقوى الشخصيات العربية تأثيراً. (جلف بزنس – مارس 2022)

واحتلت شيخة البحر المركز الاول عربياً ضمن قائمة أقوى السيدات بالوطن العربي على مستوى الإدارات التنفيذية (مجلة فوربس الشرق الأوسط - يوليو 2015).

وجاء اسمها ضمن قائمة نساء تستحق المشاهدة Women to be Watched - مجلة فوربس العالمية. وحازت على لقب «المرأة الخليجية التنفيذية الأولى لعام 1997» في دبي.

شيخة البحر حائزة على شهادة البكالوريوس في

التسويق الدولي والإحصاء. وقد حضرت البحر العديد من الدورات التدريبية التنفيذية في عدة جامعات عالمية أبرزها هارفارد وإنسياد (INSEAD) وجامعة وارتون وجامعة ستانفورد وجامعة ديوك وجامعة سنغافورة الوطنية.

وقالت شيخة البحر إن القيادات النسائية لديها درجة عالية من التفكير الإبداعي، ومن المعروف أن الشركات التي بها تمثيل نسائي قوي في الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة غالباً ما تحصل على تصنيفات أعلى من حيث الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية والحوكمة والشفافية.

واعتبرت البحر أن كل مسيرة نجاح تتميز بمنعطفات فريدة تميزها عن غيرها من التجارب، لكن هناك بعض الثوابت الرئيسية اللازمة لإحراز النجاح، من ضمنها التحلي برؤية إيجابية والاعتزاز بالقيم والاستفادة من نقاط القوة، وأن العمل الدؤوب مفتاح الوصول إلى القمة.

وأضافت: «دائماً أنظر للأمور بشغف وحماس شديد. وعلى مر التاريخ، أدت المرأة دوراً ريادياً في الكويت، فريادة المرأة الكويتية ليست أمراً مستحدثاً، لكن المسار ما زال طويلاً وعلينا مواصلة العمل لإحراز المزيد من التقدم. وأرى أن أبرز التحديات تتمثل أولاً في نسبة تولي القيادات النسائية للمناصب العليا بالقطاع المالي، وسد الفجوة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالأجور».

وأضافت البحر أنها لا تجد أفضل من قبول التحديات دائماً، كما أنها لم تقبل بفرض أي قيود تحد من إمكانياتها وطموحها المهني. وأعربت البحر عن طموحها في التعاون مع منظمة غير ربحية لمساعدة ودعم المجتمع، مع التركيز على جانب التعليم. «هذا حقاً حلم أود تحقيقه على أرض الواقع، حيث أطمح أن أكون عاملاً فاعلاً في إحداث التغيير في التعليم».

جهاد سعود الحميضي

تم اختيار عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد - الكويت جهاد سعود الحميضي ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط للعام 2023.

جهاد الحميضي تمتلك تاريخاً حافلاً بالإنجازات المصرفية والتكنولوجية والخبرات المتنوعة الفريدة من نوعها، والتي تمتد لأكثر من 38 عاماً، منذ انضمامها إلى البنك الأهلي المتحد فور حصولها على بكالوريوس العلوم مع مرتبة الشرف تخصص رياضيات وتخصص مساند إقتصاد من جامعة الكويت عام 1984، حيث شغلت عدة مناصب إشرافية وقيادية في البنك، وجمعت بين المعرفة الواسعة في التكنولوجيا والتقدم المصرفي، ولم تتوانَ عن تنويع وتكامل خبراتها المصرفية الشاملة. فكما تعلن دائماً في العديد من المناسبات، «فهم العمل هو المحرك الرئيسي للنجاح».

شغلت جهاد الحميضي عدة مناصب إشرافية وقيادية بالبنك. ففي عام 2011 شغلت منصب مدير عام العمليات وتكنولوجيا المعلومات، صعوداً إلى منصب نائب الرئيس التنفيذي للعمليات المصرفية المساندة منذ عام 2018 وتولت مسؤوليات الإشراف على أعمال القطاعات المالية والإدارية والقانونية وإدارة الالتزام الرقابي بالإضافة إلى إدارات العمليات المركزية وتكنولوجيا المعلومات وعمليات الخزينة والبطاقات المصرفية وتمويل التجارة قبل اختيارها

لمنصب الرئيس التنفيذي ثم انتخابها لعضوية مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد.

كما تشغل السيدة جهاد الحميضي منصب نائب الرئيس في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة كي نت (K-NET)، وعضو في مجلس إدارة شركة الهلال للتكافل، وشركة الهلال لايف وشغلت سابقا نائب رئيس مجلس إدارة شركة المعلومات الائتمانية المشتركة سای نت (Ci-Net)، وعضو الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات (CAIT)، (وهي هيئة حكومية كويتية تضع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والأنظمة لجميع الهيئات والوزارات الحكومية)، وعضو الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (GCC).

وتقديرا لإنجازاتها المهنية، حازت جهاد الحميضي على جوائز مصرفية بارزة ومنها جائزة الرئيس التنفيذي للقطاع المصرفي بالكويت لعام 2021، من مجلة جلوبل بانكنج آند فاينانس ريفيو. وذلك تقديرا لقيادتها القوية واستراتيجيتها ورؤيتها التي ساهمت بشكل كبير في نجاح عمل البنك الأهلي المتحد. فقد قدمت السيدة جهاد النموذج الأمثل لما يجب أن يكون عليه الرئيس التنفيذي، حيث عملت بنزاهة وعدالة وإنسانية لخلق بيئة عمل مميزة.

وكذلك حازت جهاد الحميضي جائزة «المرأة المبادرة للعام Woman Entrepreneur 2017» في مجال

تكنولوجيا المعلومات وجميع العمليات المصرفية في الكويت من مجلة «إنترناشونال فاينانس» والتي جاءت تتويجا للجهود المخلصة التي قامت بها جهاد الحميضي منذ تعيينها في البنك الأهلي المتحد.

أعربت الحميضي، عن سعادتها بهذا الاختيار الذي اعتبرته إشادة وتقدير عالمي للنجاحات التي يحققها الفريق الإداري بأكمله في البنك الأهلي المتحد في مختلف القطاعات، كما أكدت ان العمل في القطاع المصرفي هو مكافأة بحد ذاته.

واعتبرت الحميضي أن اختيارها ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط للعام2023 هو اعترافا بتميز المرأة الكويتية وقدرتها على إحراز النجاح والتفوق من خلال الإخلاص والتفاني في عملها.

كما أكدت الحميضي على أهمية الدور الذي تضطلع به المرأة الكويتية، والمكانة التي تبوأتها في كافة المجالات، وعبرت عن اعتزازها «بما قدمته المرأة الكويتية من إنجازات مشهود لها على المستويين المحلي والعالمي، والتي لم تقتصر على المجالات العلمية والثقافية، بل شملت أيضاً مجالات إنسانية عدة». واستمرارها في أداء دورها، بحضور مميز وكفاءة عالية.

وأشادت الحميضي بتميز مناخ العمل في البنك الأهلي المتحد والذي وفر لها عوامل النجاح والاستقرار منذ عملت فيه بعد تخرجها مباشرة وعلى مدار كل هذه السنوات التي حظيت فيها بكل التشجيع والمساندة من إدارة البنك والتعاون المخلص من زملائها.

وأضافت الحميضي: بهذه المناسبة أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمجلس إدارة البنك الأهلي المتحد على ثقتهم الغالية والتي كان لها أبلغ الأثر في نجاح مسيرتي المهنية، كما أتقدم بخالص الشكر لبنك

الكويت المركزي لما يقدمه من دعم ومساندة للقيادات الوطنية النسائية وللجهاز المصرفي بشكل عام.

إلهام محفوظ

حلت إلهام محفوظ ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 سيدة أعمال في الشرق الأوسط لأكثر من مرة كان آخرها تأكيد وجودها ضمن القائمة لعام 2023.

وتتمتع إلهام محفوظ بخبرة في القطاع المالي والمصرفي تمتد لنحو 39 عاماً، عملت خلالها لدى عدة مؤسسات مالية ومصرفية كويتية أكسبتها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي. ومنها نحو 23 عاماً بالبنك التجاري الكويتي، تدرجت خلالها في وظائف إشرافية عدة في قطاع الإدارة المصرفية الدولية، ومن ثم وظائف قيادية، حيث تولت منصب رئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. ثم منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك.

وتعمل في منصبها الحالي كرئيس الجهاز التنفيذي بالبنك التجاري الكويتي منذ نوفمبر 2014. ومنذ ذلك الحين تقود عدداً من اللجان التنفيذية بالبنك لاتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية الأكثر تحوطاً.

وأكدت إلهام محفوظ أنها تعمل مع الجهاز التنفيذي للبنك، في ظل العديد من المتغيرات والتحديات الاقتصادية والمالية عالمياً وإقليمياً

ومحلياً، على بلورة الرؤية العامة والخطة الاستراتيجية والعمل على تنفيذها، موضحة إن التجاري تمكن من خلال أبرز التوجهات والابتكارات من تحقيق تقدما ملحوظا في رحلته نحو التحول الرقمي للخدمات المصرفية التي يقدمها لتحسين تجربة العملاء من الأفراد والشركات وتبسيط العمليات المصرفية اليومية.

وأردفت محفوظ أنها تؤمن بأهمية دور المرأة باعتبارها شريك رئيسي في المجتمع وعنصر فاعل في تقدم الدول في كافة القطاعات ولا سيما القطاع المصرفي.

وأوضحت أنه على مدى السنوات الماضية أثبتت المرأة نجاحًا في مختلف المجالات. وكان

الاهتمام من جانب الدولة بوجه عام وبنك الكويت المركزي بوجه خاص بتمكين المرأة والدفع بها، سياسة راسخة وحقيقية طوال السنوات الماضية، تأكيدا لقيم المساواة في المجتمع ورفضا للتمييز.

وأشارت محفوظ إلى أنها عملت مع قطاع الموارد البشرية عن كثب لوضع خطة واضحة للتعاقب الوظيفي وزيادة عدد وتأهيل الكوادر الكويتية في البنك لشغل وظائف قيادية في المستقبل.

موضحة أنه لإيمانها الكبير بدور المرأة، تعمل على تمكين الكوادر النسائية من الصفين الثاني والثالث بالبنك وتأهيلها لتولي المناصب القيادية في المستقبل، وذلك من خلال البرامج التدريبية المهنية، والتوعية والتطوير المستمر لهؤلاء الكوادر.

وأوضحت أن البنك التجاري قد تمكن من زيادة عدد النساء العاملات في البنك خلال الفترة الماضية وبالتحديد منذ توليها منصب رئيس الجهاز التنفيذي لتقترب نسبة الموظفات في البنك إلى 50% من إجمالي الموارد البشرية في نهاية عام 2022.

وإلهام محفوظ عضو في المجلس الاستشاري لكلية الأعمال والاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالكويت، وتقوم ضمن فريق العمل بالمجلس الاستشاري وبالتعاون مع فريق الكلية بتحديد الاتجاهات الاستراتيجية للكلية فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل من خريجي الكلية والبرامج التدريبية التي يستفيد منها الطلاب أثناء دراستهم والفرص التي تنتظر الخريجين

المؤهلين للعمل بالقطاع المصرفي والمالي. كما أنها عضو في معهد المصرفيين القانونيين بلندن.

وتم اختيارها ضمن أفضل الرؤساء التنفيذيين «TOP CEO» للعام 2022 لأسواق المال الخليجية حيث جاءت في المرتبة السادسة على مستوى الرؤساء التنفيذيين لمصارف الخليج وفي المرتبة الثانية على مستوى الكويت وفقاً للتصنيف الذي أجرته الجهات المنظمة لهذا الحدث.

وقد حصلت إلهام محفوظ على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام 1984.

وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك في العديد من الندوات والأنشطة المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي داخل دولة الكويت وخارجها.

بنك الكويت المركزي يعزز تمكين المرأة في القطاع المصرفي

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تمكين المرأة لأداء دورها الحيوي الفاعل في التنمية أكد بنك الكويت المركزي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام، عنايته بدعم المرأة والاستفادة من قدراتها على مستوى الدولة، ويأتي ذلك بما يتوافق مع رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة» وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والتي يتمثل الهدف الخامس من أهدافها في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

جاء ذلك في تقرير خاص أصدره بنك الكويت المركزي تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة والذي أشار فيه إلى حرص البنك منذ تأسيسه على توجيه البنوك المحلية نحو الالتزام بتعزيز دور المرأة من خلال مسايرة أحدث الممارسات العالمية والاتفاقات الدولية التي تُعلي من شأن المرأة في القطاع المصرفي. وقد أصدر بنك الكويت المركزي في عام 2015 دليل حماية العملاء الذي يؤكد المبدأ الأول منه على تطبيق العدل والمساواة بين جميع العملاء دونما تمييز بين الجنسين.

وتنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي التي توجه بتعزيز تواجد المرأة في جميع وحدات القطاع المصرفي، وإتاحة المجال لها للعمل في جميع المستويات الوظيفية، استقطبت البنوك المحلية المرأة حتى ناهزت نسبة الوظائف المخصصة لها ما يقارب (35%) من مجموع الوظائف المتاحة بالقطاع المصرفي في دولة الكويت بشكل عام. كما تشير البيانات الإحصائية، كما في ديسمبر 2022، إلى أن المرأة تشغل ما نسبته (26%) من الوظائف القيادية والإشرافية في القطاع المصرفي بدولة الكويت.

كما أشار التقرير إلى أن بنك الكويت المركزي يُعد من المؤسسات الرائدة في دولة الكويت في مجال تمكين المرأة وتوفير بيئة العمل المناسبة لها، وتوفير فرص الترقي والنمو الوظيفي واستثمار قدراتها. ويبرز ذلك من خلال تقلد النساء للوظائف القيادية والإشرافية لدى البنك، حيث تتولى المرأة ما نسبته (41%) من مجموع الوظائف الإشرافية في البنك. وقد بلغ عدد العاملات لدى البنك نحو 545 موظفة، وهو ما يمثل نسبة (58%) من قوة العمل في البنك.

واختتم البيان بتأكيد مواصلة بنك الكويت المركزي لجهوده نحو تعزيز تمكين المرأة في القطاع المصرفي وذلك عبر توجيه البنوك والجهات الخاضعة لرقابته نحو تمكين المرأة ومنح الفرص للطاقات الوطنية وتمكين الكوادر النسائية من أداء الأدوار المنوطة بها وخدمة البلاد من كافة المواقع، والمساهمة الفاعلة في مسيرة التنمية.

د. حمد الحساوي في تكريم مزدوج من اتحاد المصارف العربية

• جائزة عام 2023 للأمناء والمديرين العامين لجمعيات المصارف العربية
• وأول رئيس للمجلس الاستشاري للأمناء العامين

تم اختيار الدكتور حمد الحساوي الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت أول رئيس للمجلس الاستشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية، وحصل على جائزة عام 2023 للأمناء والمديرين العامين لجمعيات المصارف في الدول العربية. وفي كلمته في حفل التكريم الذي أقيم بمقر الاتحاد ببيروت، أشاد وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية بمسيرة الحساوي العامرة بالإنجازات والعطاء وما حققه من إنجازات أكّدت حرفيته ومهنيته طوال مسيرته ورؤيته ووفائه، ولتواضعه عند النجاح ،وصلابته في المواقف الصعبة، ولتمسّكه بالحوكمة والشفافية والعدالة، ولوضع مصالح وطنه فوق كل اعتبار وهي إنجازات جعلته يستحق وبجدارة «جائزة العام» للأمناء والمدراء العامين لجمعيات واتحادات المصارف في الدول العربية، وهي جائزة سيجددها الاتحاد سنوياً لتكريم شخصيات حققّت إنجازات بارزة وشكّلت قيمة مضافة على مسار المهنة.

مسيرة عامرة بالإنجازات والعطاء

وأشار فتوح إلى أن الحساوي منذ توليه في عام 2011 منصب أمين عام اتحاد مصارف الكويت، وكذلك منصب رئيس تحرير مجلة المصارف وضع نصُب عينيه تحقيق أهدافهما.

وأوضح فتوح أن الحساوي جاء إلى العمل المصرفي من خلفية مدعمة بالخبرات في مجالات تمويل المشاريع، تمويل المؤسسات، إدراج الشركات، إدارة المحافظ، الاستثمارات المباشرة، تقييم الشركات، إدارة صناديق الاستثمار، تسويق الاستثمارات وعلاقات العملاء، وتحويل المشاريع البحثية إلى مؤسسات تجارية.

وأبرز فتوح أن الحساوي تقلّد العديد من المناصب القيادية، التي أدارها بنجاح ومهنية عالية، واكسبته ثقة المراجع المعنية بعلمه وإخلاصه، ورؤيته، فمن نائب للرئيس التنفيذي لإدارة الخدمات المالية في شركة رساميل للهيكلة المالية، ومستشار أول في معهد الكويت للأبحاث العلمية، إلى رئيس تنفيذي للعمليات في شركة «الخليج التابعة» في مملكة البحرين، ونائب رئيس أول في شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول، ثم إلى رئيس تنفيذي في مؤسسة الخليج للاستثمار، وغيرها من المناصب القيادية والأكاديمية، حيث حاضر كأستاذ مشارك في أهم الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، والكويت في عديد من المواضيع المصرفية والاقتصادية والموارد البشرية.

القطاع المصرفي الكويتي « نموذج للاستدامة المالية »

أكد الدكتور الحساوي أن القطاع المصرفي الكويتي يشكل نموذجاً للاستدامة المالية، موضحا أن النظام المصرفي في الكويت لم يختل منذ نشأته قبل أكثر من 80 عاماً، وذلك على هامش مشاركته في اجتماع الأمناء والمدراء العامين لجمعيات واتحادات المصارف العربية وملتقى إدارة الأزمات المصرفية والاستدامة المالية.

وأشار إلى أن هناك ثقة عالية ودعما كبيرا من السياسات النقدية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وكل ما يتعلق بالهيكلة الاقتصادية للدولة كما يوجد تركيز واهتمام كبير من الدولة والبنك المركزي في تحقيق هذا النجاح دائما.

وأعتبر الحساوي أن القطاع المصرفي الكويتي خصوصاً في ظل وجود السياسات والتعاميم الخاصة ببنك الكويت المركزي في توجيه القطاع والحرص على التطبيقات والمعايير المطلوبة قد أبلى بلاء حسناً في الفترة الماضية مشيراً إلى أنه خلال الأزمة المالية العالمية التي شهدها عام 2008 كان للبنوك الكويتية وبتوجيه من البنك المركزي دور كبير في المحافظة على استقرار هذا القطاع.

وأضاف أن القطاع المصرفي الكويتي اليوم هو قطاع متنام وناجح ولديه ربحية متميزة وعلى الرغم من الأزمات التي مررنا بها من جائحة كورونا وغيرها لا يزال القطاع يحقق الأرباح ويسجل نسبة نمو مقبولة على المستوى العالمي.

إنشاء مجلس استشاري للأمناء العامين

وحول اجتماع الأمناء والمدراء العامين قال الحساوي إن المشاركين عرضوا ورقة عمل تتعلق بالأزمة اللبنانية وكان هناك توافق حول ما طرح سواء كان في سرد الأزمة أو فيما يتعلق بالخطة البديلة الموضوعة لتحقيق نوع من الانفراج السريع للأزمة وعدم التأخر في اتخاذ الخطوات اللازمة، ومنها على سبيل المثال تقنين للدعم المقدم من الدولة وحصره بفئات محددة من المواطنين وتحرير الاقتصاد وسعر الصرف.

وكان اجتماع الأمناء تضمن ثلاثة محاور أولها بحث رؤية اتحاد المصارف العربية في تقديم حلول للأزمات الاقتصادية والمالية الحالية (مع الإضاءة على الأزمة اللبنانية) تمهيدا لتقديم الورقة إلى جامعة الدول العربية. أما المحور الثاني فجرى فيه عرض لموسوعة التشريعات المصرفية العربية التي وضعها الاتحاد ومركز الوساطة والتحكيم الذي أنشأه الاتحاد. وناقش المحور الثالث اقتراح إنشاء مجلس استشاري للأمناء العامين في جمعيات المصارف العربية حيث جرى في الختام اختيار الحساوي أول رئيس للمجلس الاستشاري.

بنك الكويت المركزي يُكرم الداعمين المتميزين لبرنامج «لنكن على دراية» بعامه الثاني

كرم بنك الكويت المركزي البنوك الكويتية المتميزة في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، حيث وفرت تلك البنوك كل الإمكانات في التواصل مع العملاء عبر القنوات الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال تنظيم أنشطة ساهمت بتقديم محتوى يناسب كافة شرائح المجتمع، بهدف المساهمة في نشر مواد الحملة على أوسع نطاق لزيادة الوعي لدى الجمهور حول مجموعة من المواضيع ذات الصلة بالثقافة المالية والمصرفية.

وبهذه المناسبة أثنى البنك المركزي على الجهود المميزة التي قدمها كل من بيت التمويل الكويتي، وبنك الكويت الوطني، والبنك الأهلي الكويتي، كما أشاد بمستوى التفاعل مع الحملة والاستجابة لها من قبل جميع البنوك الكويتية، مضيفًا أن تضافر الجهود التي بذلتها جميع وحدات الجهاز المصرفي ساهمت بوضوح في إنجاح الحملة وانتشارها لأوسع شريحة من عملاء القطاع المصرفي الكويتي والمجتمع.

واختتم البنك المركزي بالقول، إن بنك الكويت المركزي لا يدخر جهداً في سبيل نشر التوعية المالية والمصرفية وحماية حقوق العملاء في ظل التطور الهائل للخدمات المصرفية وما يصاحبها من مخاطر من أبرزها الاحتيال الإلكتروني وتنوع أساليبه، الأمر الذي يستدعي استمرار التوعية كنهج متواصل، وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية.

ويذكر أن حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» تعاونت مع العديد من الجهات الرسمية والخاصة من بينها وزارة الإعلام ووزارة الداخلية وهيئة أسواق المال والإدارة العامة للطيران المدني ووحدة التحريات المالية والهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وشبكة المعلومات الائتمانية (Ci-net)، ودعم كل من شركة الاتصالات المتنقلة (Zain) وشركة الاتصالات الكويتية (STC) والشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (Ooredoo)، إلى جانب دور شركة تمدين العقارية والشركة الوطنية العقارية ومجمع الحمراء.

جاء تكريم بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني والبنك الأهلي الكويتي كأكثر بنوك تميزت في دعم ومساندة الحملة في عامها الثاني، من خلال توفير كافة إمكاناتها في التواصل مع العملاء من خلال قنواتها الإلكترونية وحساباتها على منصات التواصل الاجتماعي، ومن خلال تنظيم أنشطة أسهمت في تقديم محتوى يناسب كافة شرائح العملاء، ونشر مواد الحملة والموضوعات ذات الصلة بالثقافة المالية والمصرفية، والتوعية ضد الاحتيال على أوسع نطاق لزيادة الوعي لدى الجمهور.

حضر التكريم معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون ورئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت الشيخ أحمد دعيج الصباح، والأمين العام د. حمد الحساوي، بحضور كل من عبد الوهاب عيسى الرشود - الرئيس التنفيذي للمجموعة بالتكليف ورئيس الخزانة والمؤسسات المالية للمجموعة بيت التمويل الكويتي، وعصام الصقر - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، وجورج ريشاني الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي.

تعاون مثمر لنشر المعارف المالية والمصرفية

قال رئيس اتحاد المصارف الشيخ أحمد دعيج الصباح إن حملة «لنكن على دراية» هي تتويج للتعاون المثمر والمتواصل بين بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية، من أجل تعزيز التوعية المالية والمصرفية، وتثقيف عملاء القطاع المصرفي والمجتمع ككل بالجوانب المالية والمصرفية بهدف حمايتهم من مخاطر الاحتيال المالي وغيرها.

ولفت إلى أن الحملة في عامها الثالث ساهمت ومازالت تساهم في نشر المعارف المالية والمصرفية بين جمهور العملاء، وتقدم لهم نصائح ورسائل تحذيرية تساهم جميعها في تثقيفهم مصرفياً ومالياً بما يحقق الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، ويوفر الحماية للعملاء من المخاطر وعمليات الاحتيال التي قد يتعرضون لها.

وأكد أن الاتحاد والبنوك شركاء استراتيجيون وداعمون رئيسيون للحملة التوعوية في إطار الدور المهم الذي تلعبه البنوك كجزء من مسؤوليتها المجتمعية، بما يعزز دعم الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع، وخلق قيمة اقتصادية واجتماعية مستدامة.

توعية العملاء لاتخاذ قرارات سليمة

قال عبد الوهاب الرشود: «بداية أتوجه بالشكر لـ «المركزي» واتحاد المصارف على تكريم بيت التمويل الكويتي «بيتك» لتميزه في دعم الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، هذه الحملة ساهمت بشكل كبير في توعية العملاء بالمعاملات المصرفية والاحتيال الإلكتروني، وتوجيه العملاء لاتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لهم من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى».

وتابع الرشود: «احتل (بيتك) المراكز الأولى بين الجهات الداعمة والمشاركة في الحملة، وذلك من خلال التقييم الذي يجريه (المركزي) للمساهمين في الحملة كل فترة، حيث يساهم (بيتك) في الحملة من خلال نشر التصريحات الصحافية في وسائل الإعلام، والرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والقنوات الإلكترونية، إضافة إلى تنظيم الندوات والمحاضرات للتعريف بالحملة وأهدافها لموظفي البنك، وللعملاء والجمهور، والجهات والمؤسسات ذات العلاقة مع (بيتك)، نؤكد مواصلة دعمنا لحملة (لنكن على دراية)، والمساهمة في زيادة الوعي المصرفي عبر مختلف الوسائل والأدوات».

نجاحات باهرة لمبادرة بارزة لزيادة الوعي بقضايا القطاع المصرفي

وجَّه عصام الصقر الشكر إلى «المركزي» على هذا التكريم، الذي يمثل تقديراً لدور البنك في المساهمة الفاعلة في حملة «لنكن على دراية». وأثنى الصقر على قيادة «المركزي» ودعمه اللامحدود لهذه المبادرة البارزة، التي انطلقت قبل 3 سنوات تحت رعايته، وبمشاركة كافة البنوك الكويتية، لتحقق اليوم نجاحات باهرة في زيادة مستوى الوعي المالي، ونشر التوعية المصرفية بين كافة شرائح المجتمع.

وأكد أن «الوطني» شريك أساسي في كافة مبادرات

«المركزي»، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الكويت، مشيراً إلى أن البنك يدعم وبقوة كافة جهوده الرامية إلى زيادة مستويات الشمول المالي، باعتباره عاملاً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار الصقر إلى أن البنك دأب على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما ينظم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال عمليات الاحتيال ومكافحة الجرائم المالية، إضافة إلى سعيه المستمر نحو زيادة إسهاماته وعبر مختلف قنواته لخلق التوعية المرتبطة بالعملاء لتنمية مهاراتهم المالية ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مدروسة في تعاملاتهم المالية.

جهود مثمرة ومستمرون في دعم الحملة

أشاد جورج ريشاني بالجهود المثمرة والنجاح الكبير التي حققته الحملة. وأعرب ريشاني عن فخر «الأهلي» بتكريمه من «المركزي»، مما يعكس نجاحه وتتويج جهوده في تحقيق أهداف الحملة على أكمل وجه.

وأكد ريشاني أن «الأهلي» مستمر في تسخير كل إمكاناته لدعم حملة «لنكن على دراية»، ونشر التوعية المصرفية والمالية لدى العملاء والمجتمع الكويتي، في إطار التعاون المستمر مع «المركزي» واتحاد مصارف الكويت، لافتاً إلى أنه بصدد نشر المزيد من الرسائل والنشرات التوعوية حول أهداف الحملة في عامها الجديد، في فروعه وعبر منصاته الرقمية على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

شدّد ريشاني على أن «الأهلي» حريص على تعريف عملائه بأحدث التطورات المصرفية، انطلاقاً من واجبه الوطني وضمن إطار مسؤوليته الاجتماعية بحماية المجتمع الكويتي من الوقوع في عمليات الاحتيال الإلكتروني، والتنبيه إلى الأساليب المتنوعة لسرقة البيانات الخاصة بالعملاء، ومواصلة الجهود في تعريف العملاء بحقوقهم وواجباتهم أثناء تنفيذ معاملاتهم المصرفية.

مسئولي العلاقات العامة في حوار خاص مع المصارف

بيتك.. الوطني.. الأهلي الكويتي

الأكثر تميزاً في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»

حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية، نجحت في الوصول إلى كل بيت في الكويت، من أجل توعية جميع شرائح المجتمع، بالحقوق والواجبات المتعلقة بتعاملاتهم مع البنوك، والتنبيه من المخاطر المحدقة بهم مصرفياً ومالياً. وقد استجاب العملاء بشكل إيجابي للحملة وأبدوا اهتمامهم بالموضوعات المطروحة، حيث تبرز المؤشرات خلال عام 2022 نجاح الحملة، فقد بلغ إجمالي عدد مرات ظهور محتوى الحملة على جميع المنصات ومواقع التواصل الاجتماعي نحو 32.3 مليون، وجاءت منصة «الإنستغرام» في المرتبة الأولى بعدد مرات ظهور نحو 18.9 مليون. وبلغ عدد مشاهدات محتوى الحملة في المنصات ومواقع التواصل الاجتماعي حوالي 18.1 مليون وأيضاً حصلت منصة «الإنستغرام» على أعلى عدد مشاهدة بواقع 8.2 مليون. وسجل إجمالي عدد الإعجاب بمحتوى الحملة في جميع المنصات 442.5 مليون. من جانب آخر، بلغ عدد مرات الزوار المترددين على الموقع الإلكتروني الخاص بالحملة www.dirayakw.com عام 2022 وصل إلى 162.9 ألف زائر، الجدير بالذكر أن نسبة الزيارات ارتفعت بعد تطوير الموقع وظهوره بشكل جديد وتصميم يتناسب مع استخدام الهواتف الذكية، الأمر الذي يؤكد على الأهمية التي تمثلها الحملة ونجاحها في تحقيق أهدافها والوصول إلى شرائح كبيرة من المجتمع عبر جميع المنصات وأيضاً يبرز أهمية دور البنوك والتزامها الكبير في التوعية وتعزيز الثقافة المصرفية. وقد حاورت المصارف مسئولي العلاقات العامة بالبنوك الكويتية المتميزة في دعم حملة التوعية المصرفية وهي بيت التمويل الكويتي، وبنك الكويت الوطني، والبنك الأهلي الكويتي للحديث عن أبرز النتائج التي حققتها الحملة ومدى استفادة العملاء منها ومساهمة هذه البنوك في نجاح الحملة والمتطلبات المهمة لدعم نجاح الحملة، وأبرز الموضوعات التي سيتم التركيز عليها في المرحلة القادمة، وفيما يلي نص الحوار:

الرويح: «بيتك» في المراكز الاولى الداعمة للحملة لحرصه على سلامة عملائه, والنظام المصرفي الكويتي ولدينا قناعة دائمة بأهمية الحملة

بعد مرور حوالي أكثر من عام على انطلاق الحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية».... في رأيكم ما هي أبرز النتائج التي حققتها الحملة؟

قال يوسف الرويح نائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام للمجموعة بيت التمويل الكويتي لاشك أن الحملة حققت نتائج ملموسة نتيجة التوعية المكثفة التي نتجت عن الرسائل المتوالية الصادرة عن البنوك المشاركة في الحملة التي يتم تنظيمها برعاية بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت. كما أن الحملة ساهمت في تكوين وعي جماعي لدى جمهور العملاء بأهمية الانتباه والتركيز والحرص، عند استخدام وسائل التقنية الحديثة في المعاملات المصرفية، ومن جانب آخر لفتت انتباه العملاء إلى أمر مهم، وهو أن البنوك لن تحصل أبداً على المعلومات الخاصة بهم عن طريق الاتصال الهاتفي أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال عبد المحسن الرشيد مساعد مدير عام إدارة التواصل ووسائل التواصل الاجتماعي ببنك الكويت الوطني، حققت الحملة والتي تعد الأضخم على مستوى دول المنطقة، نجاحات باهرة في زيادة مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين كافة شرائح المجتمع التي شملت تعزيز الثقافة الائتمانية والمالية والمصرفية لدى قطاع واسع من المجتمع. إضافة إلى ذلك فقد لاقت الموضوعات الهامة والحيوية التي تناولتها الحملة خلال السنوات الماضية صدى وتفاعل كبيرين بين شريحة واسعة من المجتمع لأنها تناولت نصائح وإرشادات غاية في الأهمية تناولت الأمن السيبراني وحماية الحسابات المصرفية وصولاً إلى توضيح آليات تقديم الشكوى وحماية حقوق العملاء

يوسف الرويح - بيت التمويل الكويتي

مع التعريف بمهام القطاع المصرفي ودوره في تحفيز الاقتصاد وتنميته لضمان أن تكون كافة شرائح المجتمع على دراية بالمعاملات المصرفية والمالية.

ولا يمكننا أن نغفل أيضاً الجزء الهام من هذه الحملة الذي سلط الضوء على التوعية بحقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة وهنا تجدر الإشارة إلى أن الوطني يوفر أجهزة السحب الآلي المزودة بلوحات مفاتيح برايل وسماعات أذن، والتي تمكن العملاء ذوي الإعاقات البصرية من سحب الأموال إضافة إلى تدريب الموظفين على تقديم الخدمات بلغة الإشارة للعملاء من فاقدي السمع وتوفير الأجهزة اللوحية «iPad» مع خاصية تحويل الكلام إلى نص مكتوب للعملاء المعاقين بصريا وكذلك توفير الكراسي المتحركة لإمكانية الوصول إلى الفروع وأماكن إيقاف السيارات تحمل علامات واضحة ومحددة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال مدير أول - الاتصالات والعلاقات الخارجية في البنك الأهلي الكويتي، علي البغلي لقد نجحت الحملة في إحداث تغيير جذري في طريقة توجيه الرسائل التوعوية لعملاء البنوك في السوق المحلي، وساهمت في زيادة مستوى التواصل بين الطرفين، من خلال الرسائل التوعوية والنشرات الإعلامية والإعلانية على مستوى وسائل الإعلام التقليدية من قنوات تلفزيونية وصحف ومجلات ومواقع إلكترونية، ومختلف وسائل التواصل

الرشيد: «الوطني» يفخر بريادته في خلق التوعية لعملائه وشرائح المجتمع لتنمية مهاراتهم المالية لاتخاذ قرارات مدروسة وتشجيع ثقافة الادخار

عبد المحسن الرشيد - بنك الكويت الوطني

الاجتماعي، وفروع البنوك ومنصاتها الرقمية المتنوعة. كما نجحت الحملة في تعزيز انتباه العملاء في طرق تعاملهم مع البنوك، وتنبيههم حول الأساليب الرسمية المعتمدة للتعامل مع البنوك، وحمايتهم من الاحتيال وسرقة بيانات حساباتهم المصرفية. وتعكس الأرقام والإحصائيات المتعلقة بحملة «لنكن على دراية»، نجاحاً يفوق التوقعات في إيصال الرسائل المرجوة منها إلى جميع شرائح المجتمع الكويتي، في ظل الجهود الجبّارة التي يلعبها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية، للتوعية المصرفية والمالية في السوق المحلي.

ما هو تقييمكم لاستفادة العملاء من حملة «لنكن على دراية»؟

قال الرويح هناك مؤشرات على تحقيق الحملة لنتائجها المرجوة مثل زيادة الوعي لدى العملاء والجمهور في المعاملات المصرفية وتجنب طرق الاحتيال الإلكتروني، وعدم الإفصاح عن معلومات وبيانات حساباتهم المصرفية عبر أي وسيلة تواصل. والجدير بالذكر إن وسائل التواصل الاجتماعي تساهم بشكل فعال في دعم الحملة، وبنفس الوقت تمكننا من قياس تفاعل الجمهور مع الحملة، الأمر الذي يمكننا من تقييم نجاح الحملة من خلال مؤشرات تفاعل العملاء.

وقال الرشيد لا شك أن جهود بنك الكويت المركزي في قيادة هذه الحملة والدعم اللامحدود الذي يقدمه اتحاد المصارف وعلى مدار السنوات الثلاثة الماضية، ساهم وعلى نحو فعّال في حماية العملاء من العديد من المخاطر وطرق الاحتيال التي بدأت تأخذ أشكالاً متطورة ومبتكرة خلال الفترات الماضية وذلك بفضل تبني موضوعات توعوية تواكب هذه التطورات والتي من أبرزها، الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ «تكييش القروض». أيضاً لابد من الإشادة بالعناصر الجوهرية التي استهدفتها الحملة في موضوعات الاستثمارات عالية المخاطر والعملات الافتراضية وأفضل السبل للاستفادة من الخدمات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة التي وبدون شك ساهمت في حماية العملاء من الانجراف وراء وعود وهمية تستهدف الاحتيال.

وقال البغلي نجحت الحملة في الوصول إلى كافة شرائح، وساهمت في توعية جميع أفراد المجتمع حول أهم المعلومات المتعلقة بالقطاع المصرفي، جميع أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية والاستخدام الأمثل لها، وطرق التواصل السريع مع المصارف لتنفيذ المعاملات المصرفية، والاحتيال المالي. كما نجحت الحملة في زيادة اعتماد العملاء في القطاع المصرفي على القنوات الرقمية الآمنة لتنفيذ المعاملات على أنواعها، وتنبيههم من مخاطر جرائم غسل الأموال، وغيرها من الموضوعات. وبالتالي فقد أسهمت حملة «لنكن على دراية» في تحقيق أهدافها الموضوعة بدقة، وأبرزت الحاجة الكبيرة للمجتمع المحلي إلى التوعية بأهمية القطاع المصرفي ودوره الأساسي في الحياة اليومية لجميع الشرائح.

علي البغلي - البنك الأهلي الكويتي

ما هي دوافع البنك لدعم حملة «لنكن على دراية»؟ وما هي مساهمتكم في نجاح الحملة؟

قال الرويح الدوافع تكمن في الحرص على سلامة عملائنا، والنظام المصرفي الكويتي بشكل عام، وضمن إطار المسؤولية الاجتماعية، والتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف. نحرص على المشاركة في دعم الحملة.. وبفضل الله يحتل «بيتك» المراكز الأولى بين الجهات الداعمة والمشاركة في الحملة، وذلك من خلال التقييم الذى يجريه بنك الكويت المركزي للمساهمين في الحملة كل فترة، حيث يساهم «بيتك» من خلال نشر التصاريح الصحفية في وسائل الاعلام، والرسائل التوعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تنظيم الندوات والمحاضرات للتعريف بالحملة واهدافها لموظفي البنك، ولجمهور العملاء، والجهات والمؤسسات ذات العلاقة مع «بيتك».

قال الرشيد منذ اليوم الأول لانطلاقها يدعم بنك الكويت الوطني وبقوة الحملة إيماناً منه بأهمية تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وزيادة الوعي بكيفية الاستفادة المثلى من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك. البنك واصل تكثيف دعمه للحملة وبادر عبر طرق جديدة لزيادة انتشارها على نحو أوسع عبر فيديوهات مصورة تعرض على شاشات السينما، لتوعية الجمهور بمخاطر الاحتيال والطرق

البغلي: «الأهلي الكويتي» يعرض مواضيع الحملة بطريقة جاذبة على جميع المنصات الرقمية وسنواصل جهودنا للتوعية

التي يسلكها المحتالون بهدف مشاركة البيانات السرية للعملاء أو رمز التفعيل «OTP». إضافة إلى ذلك بث مقاطع إذاعية توعوية عبر محطة « FM360»، كما تم إذاعة مقاطع توعوية أخرى على الخدمة الهاتفية للبنك في أوقات انتظار العملاء. واستهدفنا كذلك الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة، وتفاعل الجمهور معها، وذلك عبر تسخير إمكاناتنا الهائلة في التواصل مع العملاء بما فيها جميع قنواته الرقمية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى مصارف الكويت.

وقال البغلي نحن في البنك الأهلي الكويتي، نركّز في المقام الأول على تقديم أبرز الخدمات وأكثرها أماناً للعملاء، وقد جاء إطلاق الحملة بما ينسجم مع أهم القيم التي نؤمن بها وهي التوعية المتواصلة بالطرق الصحيحة لعمليات البنك الأهلي الكويتي والخدمات التي يتم تقديمها للعملاء على اختلاف شرائحهم، والتنبيه بطريقة جاذبة إلكترونياً عن التحديات والمخاطر التي تواجههم في تنفيذ المعاملات المالية، خصوصاً في ظل الإقبال الكبير على استخدام المنصات الرقمية من موقع إلكتروني وتطبيقات على الأجهزة الذكية لتنفيذ المعاملات المختلفة. وقد عمدنا على وضع كافة إمكاناتنا في سبيل إنجاح الحملة، بحيث عملنا على إعداد فيديوهات قصيرة حول أهم التطورات في قطاع البنوك، والخدمات والمنتجات التي نقدمها، وتحذير العملاء من التعامل مع أي أشخاص ينتحلون صفة موظفي البنك وعدم إعطاء معلوماتهم السرية لأي شخص، والتشديد على سبل الإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة فور وقوعها على حساباتهم، وقمنا بنشرها على موقعنا الإلكتروني،

وكافة منصاتنا في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، عمدنا إلى توقيع اتفاقية مع شركة «محمد رضا وصالح بهبهاني» لنشر الإعلانات الخاصة بالحملة داخل صالات عرض سيارات «جي إم سي» في السوق الكويتي، مع إقامة العديد من الأجنحة في الجامعات والمجمعات التجارية والعديد من المرافق الكبرى في مختلف أنحاء الكويت، للتواصل مع الجمهور وتعريفهم بمواضيع الحملة ونشر الوعي بينهم مصرفياً ومالياً. وقد أسهمت جميع هذه العناصر في احتلال البنك الأهلي الكويتي المرتبة الثالثة بين البنوك الأفضل أداء ومساهمة في نجاح الحملة، وهو إنجاز نفتخر به، ويضع على عاتقنا مسؤولية تعزيز جهودنا لاستمرار تحقيق الحملة للنجاح المنشود على جميع المستويات.

ما هي المتطلبات المهمة لدعم نجاح حملة «لنكن على دراية»؟

قال الرويح أن أول المتطلبات، القناعة الدائمة بأهمية الحملة على أن تكون هذه القناعة شاملة لجميع المشاركين سواء بنوك أو موظفين، مسؤولين أو أشخاص عاديين، كما لا يخفى على الجميع أهمية التعاون الدائم والتنسيق بين المشاركين، فيما يخص الرسائل التوعوية والتصريحات لوسائل الإعلام بحيث تصب في خدمة أهداف الحملة، ونحن نعتبر أن استمرارية الحملة لأطول فترة ممكنة من المتطلبات المهمة لتحقيق أهدافها بشكل كامل تقريباً. وأود أن أنوه هنا إلى أن الحملة وإن كانت موجهة من البنوك إلى عملائها، فإنها تحتاج إلى تعاون وتضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع.

وقال الرشيد نرى أن البنوك تساهم وبقوة في دعم الحملة من خلال الحملات المكثفة في وسائل التواصل الاجتماعي وأيضاً عبر قنواتها الرقمية، ويمكن القول إن زيادة تأثير الحملة والمساهمة في تعزيز نجاحها يتطلب المزيد من التآزر من جهات حكومية أخرى وأيضاً مشاركة من القطاع الخاص لأن الهدف في النهاية هو حماية المجتمع وزيادة مستويات الشمول المالي الذي يصب في النهاية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وقال البغلي لا بد من التنويه بالدعم المتواصل الذي نحصل عليه من قبل بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت والإدارة العليا للبنك الأهلي الكويتي من أجل تحقيق أهداف الحملة بشكل متواصل، ونحن في البنك نعتبر أن التعاون بين جميع الأطراف هو الطريق الأول للوصول إلى مختلف الشرائح في المجتمع، ونشدد على ضرورة استمرارية الابتكار في إعداد النشرات التوعوية، من أجل زيادة ثقة العملاء بالتعاون مع البنوك، والاستفادة من خدماتها على أكمل وجه. ونعتبر أيضاً أن مواصلة إطلاق العروض والحملات الترويجية المتعلقة بأهداف الحملة، من العوامل المهمة لمواصلة نجاح الحملة بعامها الثالث، خصوصاً وأن هذه الطرق قد تسهم في زيادة إقبال العملاء على التعرف على محتويات برامج الحملة المتكاملة على جميع الأصعدة.

ما هي أبرز الموضوعات التي سيتم التركيز عليها في المرحلة القادمة مع استمرارية الحملة لعامها الثاني؟ وهل هناك خطط مستقبلية للتوسع؟

قال الرويح مازالت هناك العديد من الموضوعات التي يمكن تناولها وإدراجها ضمن موضوعات الحملة نظرا لتعدد المخاطر وتزايد أهمية الأمن السيبراني. لاشك إن إشراك الشركات الكبرى للمساهمة في جهود الحملة سوف يزيد من انتشارها وتأثيرها، كما أتمنى أن تضم الحملة قريباً مشاركين وداعمين جدد خاصة تلك الجهات المرتبطة بشرائح محددة من العملاء مثل الأندية والمؤسسات الرياضية ذات العلاقة بالشباب، وكذلك جمعيات النفع العام، والمؤسسات التعليمية والجامعات، بالإضافة إلى الوزارات والهيئات الرسمية، ولذلك من المهم أن تصبح الحملة، حملة شاملة يشارك فيها المجتمع بكل فئاته وشرائحه.

وقال البغلي في الفترة المقبلة، سيكون التركيز الأول في البنك الأهلي الكويتي، على نشر المحتوى المتعلق بحماية العملاء من الاحتيال الإلكتروني في ظل التطور المستمر الذي تعتمده القرصنة للوصول إلى ضحاياهم وسرقة بياناتهم وأموالهم. وسنقوم بإجراء استطلاعات مع عملائنا لمعرفة احتياجاتهم والموضوعات الجديدة

التي يرون أهمية التركيز عليها والتعريف بها في إطار الحملة المستمرة للعام الثالث على التوالي. وسنواصل نشر العديد من المحتويات على جميع منصاتنا ومنصات وسائل الإعلام المتعلقة بحماية بطاقات العملاء أثناء السفر إلى الخارج، وإطلاق الحملات الترويجية لخدماتنا ومنتجاتنا وحساباتنا، والتي تعد من أبرز أهداف الحملة، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

ما هي أهم التحديات التي تواجه بنككم في نشر الوعي المصرفي بين العملاء؟

وقال الرويح نواجه مع زملائنا في البنوك الاخرى نفس التحديات في مجال نشر الوعي وتعريف العملاء بمخاطر التفريط في المعلومات الخاصة بحساباتهم وضرورة إبداء الحرص البالغ عند التعامل مع وسائل الدفع الإلكتروني، بحيث لا تتعرض المعلومات لأي انتهاك، كما يجب أيضاً الانتباه عند تلقي اتصالات من أرقام غير معروفة أو روابط مجهولة، وكذلك عدم نشر المعلومات والبيانات الشخصية والمصرفية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال الرشيد لابد أن نعرف أن زيادة الوعي والثقافة المالية لدى شرائح المجتمع هي عملية متواصلة وتحتاج إلى وقت لتحقق الاستفادة والهدف منها، فمن الضروري أن يمتلك الأفراد المعرفة المالية والقدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة. وتتمثل التحديات الرئيسية بشكل عام لنشر الوعي المصرفي وخفض مستويات محو الأمية المالية في البلدان إلى ضرورة تطوير برامج التعليم المالي كأداة مهمة في معالجة المستويات المنخفضة لمحو الأمية المالية. وفيما يخص بنك الكويت الوطني فإننا نفخر بكوننا نتبوأ مركزا رياديا في خلق التوعية المرتبطة بعملائنا وشرائح المجتمع وذلك بهدف تنمية مهاراتهم المالية ومساعدتهم على اتخاذ قرارات مدروسة في تعاملاتهم المالية وكذلك نعمل على تشجيع ثقافة الادخار في المجتمع من خلال حملات على مواقع التواصل الاجتماعي للبنك وكذلك في كافة قنوات البنك الرقمية وفروعه. كما أطلقنا بالتعاون مع وزارة التربية،

و«نزاهة» برنامج «Bankee» في مدارس مختارة بالكويت، بهدف زيادة الوعي المالي لدى طلبة وطالبات المدارس الحكومية والخاصة من خلال تعريفهم بالثقافة المالية بأسلوب عملي وتفاعلي. كذلك نأخذ على عاتقنا ومن خلال برامج تدريبية تم إعدادها خصيصا لتدريب طلبة المدارس والجامعات بهدف نشر التوعية المصرفية والمساهمة الفاعلة في زيادة مستويات الشمول المالي.

وقال البغلي من أهم التحديات تلك المتعلقة بتطور الاحتيال الإلكتروني، وجذب العملاء وإيهامهم بربح جوائز ضخمة من أبرز الأمور التي تواجهنا، خصوصاً وأن هذه الأساليب تجذب أعداداً من العملاء من دون انتباه، أو انتحال صفة موظفي البنك وطلب المعلومات السرية والشخصية من العملاء بغرض سرقة أموالهم، الأمر الذي يدفع بعض العملاء لمشاركة بياناتهم السرية مع الجهات التي تتواصل معهم. ومن جهتنا في البنك الأهلي الكويتي نعمل باستمرار على نشر المواد التثقيفية التوعوية على جميع الصعد، في ظل مسؤوليتنا التي تركز في المقام الأول على توفير أعلى درجات الحماية للعملاء، واعتماد أرقى المعايير للحفاظ على المعلومات المصرفية، وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات في القطاع المصرفي.

بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

البنوك والتكنولوجيا المالية... من المنافسة إلى تعاون وشراكة تقود المستقبل

شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة في الصناعة المالية والمصرفية، لتصبح التكنولوجيا المالية FinTech أحد أهم القطاعات الواعدة على مستوى العالم، حيث تمكنت من استخدام التقنيات الحديثة في توسيع نطاق الخدمات والمنتجات المبتكرة. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا المالية قد لا تعتبر منافسا كفؤا للبنوك في الوقت الراهن، إلا أنها صناعة سريعة النمو، حيث تشير التوقعات إلى تجاوز سوق التكنولوجيا المالية العالمية 400 مليار دولار بحلول عام 2027 بمعدل نمو سنوي يتجاوز 25%.

ولكن هل هذا معناه أن يطغى هذا النمو على دور البنوك خلال السنوات القادمة؟ والإجابة بالتأكيد «لا»، فقد شهدت الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة أيضاً تحولاً عميقاً مع تطورات العصر الرقمي، فالابتكار التكنولوجي السريع أدى إلى إعادة تشكيلها وإحداث تغيرات سريعة ونقلة نوعية في المنتجات ونماذج الأعمال. كما أن أنظمة شركات التكنولوجيا المالية ذاتها لا تزال مبنية على أنظمة الدفع لدى البنوك.

وتمكنت البنوك من التكيف مع التحول الرقمي ومنافسة التكنولوجيا المالية من خلال التطبيقات الحديثة ونظم الدفع الإلكتروني التي تتطور يوماً بعد يوماً ليتم التوسع فى استخداماتها مع زيادة معدلات أمن وسلامة المعلومات. فضلاً عن مواصلة البنوك لدورها البارز فيما تقدمه لعملائها من خدمات تقليدية كثيرة ومتنوعة منها إيداع الأموال وتوفير خدمات مالية وقروض تجارية.

ولا شك إن مستقبل الخدمات المصرفية أصبح كامناً في التمكين التقني وتطوير التطبيقات الفائقة. وستشهد السنوات القادمة المزيد من التغير في قواعد المنافسة المصرفية لتصبح أفضل البنوك والأعلى في تحقيق

الأرباح والأكثر نمواً واستدامة هي الأكثر قدرة على استخدام التقنيات في تقديم المنتجات والخدمات الرقمية بأعلى كفاءة، ولذلك تسعى البنوك إلى الاستثمار بشكل كبير في تقديم أحدث القدرات الرقمية وتقييم التحسينات على الخدمات لقاعدة عملائها.

وفي ذات الوقت، تدرك البنوك بشكل متزايد أهمية التكنولوجيا المالية لسد الفجوات والقدرات اللازمة لدفع النمو. ووفقا لمسح الشراكة الاستراتيجية المصرفية الأمريكية الذي أجرته EY-Parthenon في عام 2022، توقع 55% من البنوك أن تلعب الشراكات في غضون ثلاث سنوات دور «مهم للغاية» و36% دور «مهم». فالبنوك تتمتع بمزايا الودائع الضخمة والأوضاع التنظيمية القوية، بينما تتمتع شركات التكنولوجيا المالية بميزة التقنيات المتطورة بشكل متزايد. ويمكن للطرفين معاً بناء صناعة خدمات مالية قوية تلبي تطلعات العملاء.

وقد أدركت البنوك الكبرى في الولايات المتحدة إن هذه الشراكة هي الأكثر منطقية لتعزيز منتجاتها وخدماتها لمواكبة السوق المتغيرة وإطلاق تطبيقات فائقة الجودة والسرعة للبقاء في طليعة المشهد التنافسي بدلاً من

إعادة الابتكار، خاصة مع تسارع وتيرة التحول نحو الخدمات المصرفية الرقمية بسبب الوباء العالمي.

وتتضمن أمثلة هذه الشراكات المصرفية الناجحة استحواذ Goldman Sachs على Clarity Money وشراكة Citibank مع PayPal وشراكة JPMorgan Chase مع OnDeck المقرض للأعمال الصغيرة عبر الإنترنت... وغيرها من الشراكات الناجحة.

والسؤال المطروح: ما هي المزايا التي تسعى البنوك لتحقيقها من هذه الشراكة في مستقبل الصناعة المصرفية؟ ونستطيع القول إن هناك العديد من المزايا، بما في ذلك إضفاء المرونة على الصناعة المصرفية والوصول إلى التقنيات المتطورة، الأمر الذي يمكن أن يساعد البنوك على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والابتكار لزيادة الكفاءة وتبسيط عملياتها وتحسين خدماتها وتوسيع قاعدة عملائها وتلبية احتياجاتهم المتطورة من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة لتعزيز القدرة التنافسية. كما يمكن لهذه التقنيات والذكاء الاصطناعي أيضًا أن تساعد البنوك على تحسين إدارة المخاطر والامتثال وتخفيض عدد فروع البنوك والموارد البشرية بما يسهم في تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

ولا شك إن لدى شركات التكنولوجيا المالية مجموعة من الدوافع للتعاون أو الشراكة مع البنوك. **أولها**، تيسير الحصول على التمويل اللازم لتوسعها المستقبلي والبقاء على المدى الطويل. **وثانيها**، سهولة التعامل مع القوانين المصرفية واستغلال البنية التحتية للبنوك خاصة فيما يتعلق بالتحويلات والتسويات، والمخاطر واتباع القوانين والإجراءات الأمنية والتنظيمية. **وثالثها**، الاستفادة من قدرة البنوك على الوصول إلى عدد كبير من المعلومات عن العملاء وأوضاعهم المالية. ورابعها، اكتساب المصداقية وثقة العملاء نتيجة لعلاقتها مع البنوك.

ولكل نوع من أنواع التعاون والشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية أهدافه ومتطلباته التي تتسق مع أنواع الخدمات المقدمة. ويجب على كلا الطرفين تقييم نموذج الشراكة المناسب لتعظيم الاستفادة.

وهناك ثلاثة نماذج مختلفة تتضمن التعاون والاستثمار والاستحواذ. بالنسبة للتعاون، فيشمل تعاون الطرفين للمشاركة في استحداث منتجات وخدمات جديدة، ويسمح هذا النموذج للبنوك بالاستفادة من خبرة شركات التكنولوجيا المالية مع الاحتفاظ بالسيطرة على عملياتها.

أما الاستثمار فيشمل البنوك التي تقدم التمويل لشركات التكنولوجيا المالية في مقابل حقوق الملكية

أو الديون، ويسمح هذا النموذج للبنوك بالوصول إلى التقنيات المبتكرة مع دعم نمو هذه الشركات.

وبالنسبة للاستحواذ فيشمل شراء البنوك لشركات التكنولوجيا المالية للوصول إلى تقنياتها وخبراتها، ويسمح هذا النموذج للبنوك بدمج قدرات التكنولوجيا المالية في عملياتها مع توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق.

ومن منظور آخر، هناك ثلاثة أنواع أخرى من الشراكات: أولها، شراكة التكنولوجيا التشغيلية، حيث تستخدم البنوك ما توفره التكنولوجيا المالية من تقنيات لتعزيز وتبسيط العمليات الداخلية والمراقبة والبنية التحتية والمساعدة على الامتثال التنظيمي والحد من الأخطاء، وزيادة الكفاءة، وإعادة تخصيص الموارد.

ثانيها، الشراكة الموجهة نحو العملاء، وتركز على تحسين الوظائف المصرفية، مثل فتح الحساب أو الإيداع. ويساعد شركاء التكنولوجيا المالية البنوك على دمج التطبيقات لتسهيل المدفوعات الشخصية، مما يلغي الحاجة إلى المواقع المادية وتوسيع نطاق الإيداع، وقد أتت هذه العلاقات ثمارها خلال فترة الوباء.

ثالثها، الشراكة الأمامية للتكنولوجيا المالية: المعروفة أيضًا باسم الخدمات المصرفية كخدمة (Banking as a Service – BaaS) وفيها تتفاعل شركات التكنولوجيا المالية مباشرةً مع عملاء البنوك. وتتطلب هذه الشراكات مراقبة دقيقة بسبب زيادة مخاطر الطرف الثالث.

وعلى الرغم من أن هناك فرص ومزايا رائعة لهذه الشراكات في الدفع والإقراض والخدمات الأخرى، لكن هذا ليس معناه إنه ينبغي لجميع البنوك وشركات التكنولوجيا المالية أن تتعاون مع بعضها البعض، لأن دورة حياة هذه الشراكة مليئة بالعوائق، فالتوافق الضعيف في الشراكة يحولها إلى علاقات باهتة تقلل من الأداء العام في الإيرادات وتجربة العملاء. ووفقاً للمسح الأمريكي المشار إليه سلفا، فإن حوالي 40% من الشراكات المصرفية تفشل في التفعيل، ويرجع ذلك في الغالب إلى الاستراتيجيات غير الفعالة والجوانب الخاصة بقابلية التوسع وضعف التوافق التنظيمي.

ومع تنامي أهمية شراكات التكنولوجيا المالية، ينبغي على البنوك التأكد من اتباع نهج أكثر احترافًا للتعامل مع نقاط الضعف ومعالجتها. فلا شك إن بناء إطار شراكة يعتبر حلاً جيداً، ولكنه نظام جديد يجب دراسته وإتقانه. وهناك إجراءات رئيسية يمكن للبنوك القيام بها لتنفيذ شراكات قوية وناجحة تتمثل فيما يلي:

أولاً: التوافق في الاتجاه الاستراتيجي والقدرة على الاتفاق بشكل متبادل على مجالات تركيز جهود التحسين أو القدرات الجديدة أو شرائح العملاء الجدد، وذلك بما يتسق مع الاستراتيجية الأوسع نطاقا للبنك.

ثانياً: الفهم الصحيح لفرص السوق والاتجاهات والمشهد التنافسي، ومقارنتها بالقدرات الداخلية للبنك، بما يسهم في استهداف فرص النمو وتطوير الإستراتيجية.

ثالثاً: تقييم جاهزية الشريك يمكن أن يوفر رؤى قابلة للتنفيذ، وذلك من خلال محورين مهمين: النضج التشغيلي للبنك لتنفيذ الشراكات بفعالية، وقدرة الشركاء على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للبنك.

رابعاً: تعزيز تحديد واختيار الشريك الأنسب، وذلك من خلال إجراء عمليات المسح الخاصة بالشركاء وتقييمات التكنولوجيا والمخاطر لتجنب الاستراتيجيات أو المنصات المتضاربة التي لن تتوسع بشكل كافٍ.

خامساً: ترقية التقنيات، حيث يمكن أن يساعد الاستثمار في منصات التكنولوجيا التي تسمح بالتعاون المرن في دمج قدرات الشركاء في أنظمة البنك بشكل كامل ووتيرة أسرع.

سادساً: تحسين عملية الإعداد والتنفيذ، بما يضمن تحقيق الأهداف، حيث يمكن أن يساعد بناء نماذج أعمال خاصة بالشركاء في تقليل فترات الاستجابة وتسريع زمن تحقيق العوائد.

وما زلنا في المراحل الأولى من ثورة الشراكة بين البنوك والتكنولوجيا المالية. ولا شك إن التعاون سيكون جزءاً أساسياً من إطلاق العنان للإمكانيات غير المستغلة، وسيمنح الطرفين الفرصة لمواصلة التطور في مواجهة التحديات المنتظرة. ويعد وضع معايير ومؤشرات رئيسية لتقييم أداء الشراكات أمراً بالغ الأهمية.

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
(مستشار وباحث اقتصادي)

تحديات السياسة النقدية في زمن التضخم!

شهد عام 2022 موجة من التضخم غير المسبوق خلال العقود الثلاثة الماضية مما أدى إلى مراجعات منهجية للسياسات النقدية المعتمدة من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وإنجلترا وأوروبا وغيرها من بلدان أساسية. جاءت موجة التضخم بعد غزو روسيا لأوكرانيا ونشوب حرب مستعصية مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وتقلص إمدادات القمح من روسيا وأوكرانيا. كانت تلك الحرب أخر ما يحتاجه العالم بعد فترة وباء كورونا والتي عطلت الاقتصاد العالمي على مدى عامين متتاليين. عمدت البنوك المركزية إلى رفع سعر الخصم على مراحل في الولايات المتحدة وارتفع سعر الخصم من 0.25 في المئة في بداية العام إلى 4.5 في المئة في نهاية 2022.

Amer Altameemi

لا شك أن ارتفاع معدل التضخم والذي تعدى 8.5 في المئة في الربع الثالث من العام 2022 قد دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع سعر الخصم بمعدلات مهمة خلال الاجتماعات المتتالية. بطبيعة الحال كان هناك من يحاول تهدئة عمليات التغيير والحد من سرعة الارتفاع لكن إدارة الاحتياطي كانت مصممة على كبح جماح التضخم والذي قد يؤثر على المستويات المعيشية لفئات واسعة في المجتمع الأمريكي.

يظل سعر الخصم في أي اقتصاد رأسمالي من المسائل المقلقة والتي قد تؤدي إلى ركود في العديد من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

بلدان مهمة ارتفع فيها معدل التضخم بنسبة عالية ومنها المملكة المتحدة الذي قدر معدل التضخم فيها بنسبة 10.7 في المئة في شهر نوفمبر، تشرين الثاني، الماضي والذي لم يتجاوز 3 في المئة في نهاية عام 2021. تواجه نسبة مهمة من السكان من تراجع قدراتها الشرائية بعد ارتفاع أسعار الطعام والوقود، ولذلك سعت فئات عمالية ووظيفية متنوعة ومنهم عمال المواصلات والتمريض والمطارات إلى الإضراب عن العمل من أجل رفع الإجور وتحسين المداخيل.

إرتفع معدل الخصم خلال عام 2022 إلى 3.5 في المئة بعد القرارات المعتمدة من قبل بنك انجلترا بعد أن كان مقاربا للصفر في نهاية عام 2021.

غني عن البيان أن الاقتصاد البريطاني يواجه أزمات متنوعة ورفع سعر الخصم سيعرض العديد من المنشآت الاقتصادية إلى مصاعب. يتوقع اقتصاديون أن يكون معدل النمو خلال عام 2022 في حدود 3.7 في المئة في حين يتراجع إلى 1 في المئة خلال عام 2023. ولكن بالرغم من كل الأخبار غير المريحة فإن معدل البطالة في المملكة المتحدة يظل مقبولاً حيث لا يزيد عن 3.7 في المئة من إجمالي أعداد العاملين، أو قوة العمل الطبيعية.

مواجهة التضخم في بريطانيا والولايات المتحدة كانت موفقة لدرجة أن ذلك التضخم أخذ في التراجع خلال الشهور والأسابيع المنصرمة من العام 2022. بريطانيا

ربما تشهد أوضاعاً صعبة اجتماعياً خلال هذه الفترة، ولكن من المؤكد أن إجراءات بنك إنجلترا ستساعد على مواجهة تلك المصاعب.

وعلى الصعيد الأوروبي رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الخصم إلى 2.5 في المئة في نهاية عام 2022. وارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 10.6 في المئة في شهر اكتوبر 2022 ثم تراجع إلى 10.1 في المئة في شهر نوفمبر من العام. لكن هناك تفاوت في معدلات التضخم بين البلدان الأوربية ويرتفع، خصوصاً في البلدان غير المنضوية تحت لواء منطقة اليورو.

وغني عن البيان أن هذه البلدان تأثرت بشكل مباشر من نتائج الحرب في اوكرانيا وتعطل تدفق الغاز والنفط من روسيا. لابد أن عدداً من بلدان أوروبا الشرقية مازالت تعاني من علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، كذلك الحال في أوربا الغربية مثل ألمانيا.

تمثل التحديات الاقتصادية الناتجة عن الحرب أهمية كبيرة للسلطات النقدية في الاتحاد الأوروبي ولابد من معالجتها بعناية فائقة. وقد أثار عدد من المراقبين الاقتصاديين خلال العام ملاحظات حول تباطؤ البنك المركزي الأوروبي في مواجهة التضخم، لكن يمكن أن نعزو ذلك إلى محاولة التوفيق بين تبعات التضخم وتحفيز النشاط الاقتصادي.

مهما يكن من أمر فإن البنك المركزي الأوروبي يقدر تبعات التضخم وكيفية مواجهته في ظل أوضاع اقتصادية وأمنية معقدة.

لابد أن الاقتصاد العالمي بمجمله قد عانى من التضخم ووجدت السلطات النقدية في بلدان عديدة نامية تحديات صعبة في تبني سياسات نقدية مواتية لمعطياتها الاقتصادية.

بلدان الخليج المنتجة والمصدرة للنفط تحسنت إيراداتها من النفط والغاز خلال العام، ولكنها واجهت ارتفاع تكاليف المواد والسلع الغذائية المستوردة. بيد أن البنوك المركزية في منطقة الخليج تناغمت، بدرجة أو بأخرى، مع السياسات المعتمدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة وغيره من البنوك المركزية العالمية، وقد تم رفع سعر الخصم إلى مستويات مرتفعة في كافة بلدان الخليج.

هناك تفاؤل بأن السياسات النقدية في البلدان الرئيسية قد تكون متوافقة مع متطلبات النمو والتوسع الاقتصادي خلال عام 2023 بعد أن بدا أن التضخم أخذ في التراجع، ولذلك فإن البنوك المركزية الخليجية قد تعتمد سياسات نقدية ميسرة خلال الشهور القادمة.

وقد أخذت اسعار النفط بالتراجع خلال الفترة الماضية وإن كان هناك من يرى بأن أوضاع العرض والطلب قد لا تؤدي إلى استقرار في الأسعار وربما تعود أسعار الطاقة إلى الارتفاع.

يتضح من أداء السلطات النقدية في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان رئيسية أن هناك إمكانيات فنية ملائمة لمواجهة التضخم وتبني قرارات ملائمة للحد من أثاره السلبية على الاقتصاد العالمي.

بقلم: د. صادق أبل
(باحث اقتصادي من الكويت)

التكنولوجيا التنظيمية Regulatory Technology في خدمة البنوك

بعد حدوث الازمة المالية العالمية في عام 2008 انتبهت المؤسسات الرقابية إلى قصورها في اصدار التشريعات والقوانين الرقابية المنظمة للبنوك والمؤسسات المالية، وعلى ضوء ذلك قامت المؤسسات الرقابية والبنوك المركزية ولجنة بازل بإصدار كم هائل من القوانين والقرارات لتنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية في مختلف دول العالم. وقد تزايد عدد هذه القوانين بشكل مخيف خلال الفترة 2008 إلى عام 2022. وقد قدر أحد الباحثين الاقتصاديين الوقت المتوقع لقراءة القوانين الصادرة في الولايات المتحدة الامريكية فقط خلال تلك الفترة إلى مايعادل 5700 ساعة (بمعدل 300 كلمة بالدقيقة).

Sadeq Abul

وقد أشارت مؤسسة تومسون رويتر إلى أن عدد القوانين تضاعف خمس مرات خلال عام 2015، في حين أشارت بعض التقديرات إلى صدور نحو 200 قانون خلال الفترة 2011 إلى 2018 وبمقابل تلك القوانين التي يجب على البنوك الامتثال لها وإلا تعرضت إلى غرامات من الجهات الرقابية في الدول التي تعمل بها، حيث قدرت مؤسسة بلومبيرغ قيمة المخالفات التي دفعتها البنوك في عام 2017 كنتيجة لعدم التزامها بالقوانين والقرارات الرقابية إلى نحو 300 بليون دولار وهو رقم كبير جدا، علماً بأن البنوك في دول العالم المختلفة قد صرفت نحو 270 بليون دولار وهو مايعادل 10% من مصاريفها التشغيلية على توظيف المزيد من المتخصصين في إدارات الامتثال والرقابة لديها.

وعلى ضوء التطورات التي احدثتها الابتكارات والتكنولوجيا المالية (Financial Technology FinTech) والتي ساهمت في رفع كفاءة عمل البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وسهلت لها تقديم منتجات وخدمات مصرفية سريعة لعملائها، والتي جعلت الافراد يقومون بأعمالهم المصرفية من خلال ما يعرف بالخدمات المالية عن طريق الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services من خلال التطبيقات المتاحة في هواتفهم النقالة أو الحاسبات الشخصية دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنوك والتواجد الفعلي فيها.

وقد أصبح بمقدور العملاء تحديث بياناتهم وفتح حساباتهم من خلال تلك التطبيقات. كما استمرت البحوث التكنولوجية في تقديم المزيد من الابتكارات الجديدة للبنوك والمؤسسات المالية والتي من بينها مايعرف التكنولوجيا التنظيمية والامتثال كترجمة لمصطلح مايسمى RegTech (Regulatory Technology).

فما هي هذه التكنولوجيا التي بدأت الصناعة المصرفية تهتم بها في الآونة الأخيرة وماهي فوائدها

المرجـوة، ذهـب معظـم الباحثـين إلى ان ظاهـرة RegTech قـد نشـأت كأحـد فـروع التكنولوجيـا الماليـة FinTech وخالفهـم البعـض الاخـر أمثـال أرنـر وباربيـز وبـوكلي (Arner Barberis and Buckly) حيـث قامـوا بتعريـف التكنولوجيـا التنظيميـة بأنهـا مصطلـح جديـد لاسـتخدام التكنولوجيـا أو الابتكارات الحديثـة في مسـاعدة البنـوك والمؤسسـات الماليـة في الامتثـال للقوانـين الرقابيـة أو بتعريـف آخـر هـو تسـخير التكنولوجيـا في خدمة البنـوك وتسـهيل مهامهـا في تنفيـذ القوانـين الرقابيـة والقيـام بإعـداد التقاريـر المطلوبـة منهـا للجهـات الرقابيـة بكفـاءة وسرعـة، وهـي مـن الأهـداف التـي تسـعى البنـوك إلى تحقيقهـا مـن خـلال اسـتخدام التكنولوجيـا ومكننـة القوانـين الـواردة لهـا مـن البنـوك المركزيـة وهـي أن تنفـذ القوانـين وتطبقهـا بكفـاءة وسرعـة وتتفـادى المخاطـر التـي قـد تتعـرض لهـا في حـال عـدم اتباعهـا للتعليـمات الصـادرة لهـا من قبـل الجهات الرقابيـة، علـماً بـأن هـذه القوانـين والتعليـمات تصدر بصفـة مسـتمرة ودائمـة الامـر الـذي يجعـل اسـتيعابها صعـب عـلى كثـير مـن العامليـن في القطـاع المـصرفي الذيـن يتعاملـون معهـا يدويـاً.

وتسـاهم التكنولوجيـا التنظيميـة في مسـاعدة البنـوك المركزيـة والهيئـات الرقابيـة عـلى تخزيـن المعلومـات والبيانـات والتقاريـر المتعـددة والضخمـة في أرشـيف إلكـتروني يسـهل التعامـل معها والرجـوع إليـه وإصدار التقاريـر المطلوبـة بسرعـة وكفـاءة عاليـة، كـما تسـاهم في التعـرف عـلى المخاطـر في الوقـت المناسـب وحـل كافـة المشـاكل قبـل وقوعهـا.

إن فوائـد التكنولوجيـا التنظيميـة كبـيرة جـداً، هـذا وقـد قدمـت شركات التكنولوجيـا التـي يناهـز عددهـا نحـو 120 شركـة حتـى عـام 2022 برامج وتطبيقات سـاهمت بشـكل فعال في قيـام البنـوك في مكافحة غسـيل الأموال وتمويـل الإرهـاب (AML) وفي أعـرف عميلـك (Know Your Customer, KYC)، حيـث شـكلت تلـك النظـم والتطبيقـات قاعـدة بيانـات ضخمـة متاحـة لـكل البنوك عـلى مسـتوى العـالم، فقـد سـاهمت تلـك التطبيقات في جمـع البيانـات والمعلومـات عـن كافة عمـلاء البنـوك من خـلال برامـج خاصة لهـذه المهمـة تعتمد عـلى تكنولوجيا

الأول، يتمثـل في خدمـة البنـوك المركزيـة مـن خـلال مكننـة تعليماتها وقوانينهـا والتـي تم تسـميتها (Sup-Tech)، ومـن خلالهـا يمكـن متابعـة تنفيـذ تلـك القوانـين والتعليـمات آليا والإشراف عـلى تنفيذهـا مـن قبـل البنـوك والمؤسسـات الماليـة التي تعمل تحـت إشرافهـا، وتخزين الكـم الهائل مـن البيانـات والمعلومـات الـواردة لهـا مـن قبـل تلـك البنـوك وتحليلها بالسرعـة المطلوبـة، فعـلى سـبيل المثـال بـدأ بنـك إنجلـترا المركـزي فعليـاً بتجربـة ذلـك خـلال الأعـوام السـابقة وقـد حقـق نتائـج واعـدة.

وفي الجانـب المقابل، تتنافس شركات التكنولوجيـا العالميـة في توفير برامج للبنـوك تجعـل مهـام إدارات الامتثال التابعـة لهـا أكـثر كفـاءة وتوفـيرا للأيـدي العاملـة التـي تعمـل بهـا، وسـوف تسـاهم هـذه التكنولوجيـا التـي تـم تسـميتها (Cop-Tech)، أو تكنولوجيـا الامتثـال، وهـي مخصصـة لأعـمال البنـوك للامتثـال للقوانـين الرقابيـة، في رفـع كفـاءة البنـوك في التزامهـا بالتعليـمات والقوانـين الموجهـة لهـا والتقليـل مـن مخاطـر المخالفـات والغرامـات التـي قـد تقـع عليها في حـال عـدم تنفيذهـا لتـك التعليـمات.

كـما تسـاهم هـذه التطبيقـات في تيسـير إعـداد التقارير المطلوبـة منهـا مـن قبـل البنـوك المركزيـة وسـهولة فهم التعليـمات الرقابيـة لـدى موظفي البنـوك وتحديثهـا آليا دون الحاجـة إلى التفتيـش عـلى البنوك يدويـاً. إن تطبيق التكنولوجيـا التنظيميـة في البنـوك سـوف يسـاهم بـلا شـك في تقليـل المخاطـر التـي تتعـرض لها البنـوك ورفع كفاءتهـا وتوفـير في المصاريـف الإدارية.

المعلومـات او مـن خلال ما يسـمى اعرف عميلـك (KYC).

ومـازال المشـوار طويل لتلبيـة حاجات البنوك في تسـهيل مهامهـا الخاصـة في التزامهـا بالقوانـين والتعليـمات الرقابيـة. والجديـر بالذكـر أن شركات التكنولوجيا تتنافس حاليـاً في ابتـكار واخـتراع البرامـج المناسـبة في مجالات التكنولوجيـا التنظيميـة والتي طرحت في الأسـواق برامج مثل: (Artificial Intelligence) و(Blockchain) وغيرها مـن البرامـج المختلفـة منهـا على سـبيل المثـال: Natural Language Processing, Robotic Process Automation, Big Data analytics, Cloud Computing.

ويتكـون طمـوح شركات التكنولوجيـا حاليـا مـن جانبين:

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة
بيت التمويل الكويتي
عضو الهيئة الاستشارية
لمجلة المصارف

«بيتك» يواكب التحوّل الرقمي في الصناعة المصرفية العالمية

في عصر الثـورة الصناعية الرابعـة تخترق التقنيات الناشـئة عدداً من المجالات، مثل الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وبلوك تشـين (سلسـلة الكتـل)، وتكنولوجيـا النانـو، والحوسـبة، والتكنولوجيـا الحيويـة، وإنترنـت الأشـياء. يقـول كلاوس شـواب، الاقتصادي ورجـل الأعمال الألمـاني: «في المسـتقبل، سـيؤدي الابتـكار التكنولوجـي إلى معجـزة عـلى صعيد العرض، ومكاسـب طويلـة الأجل في الكفـاءة والإنتاجية. وسـتنخفض تكاليـف النقـل والاتصالات، وسـتصبح سلاسـل التوريد واللوجسـتيات العالميـة أكثر فعالية، وسـتقل تكلفة التجـارة، وكل ذلك سـيفتح أسـواقاً جديـدة ويدفع النمـو الاقتصادي».

ومـع أن المكاسـب المذكـورة أعـلاه مغريـة ومتفائلـة للغايـة، إلا أن التحديـات كبـيرة والتنافسـية عـلى أشـدّها، والـشيء الوحيـد الدائـم في هـذا الواقـع هـو التغيـير، لاسـيما في عـالم الصناعـة المصرفيـة.

مـن هنـا تـبرز أهميـة التحـول الرقمـي، كـضرورة حتميـة، في ظـل التوجـه المتزايـد نحـو الخدمـات الذكيـة التـي تقـود حاليـاً النمـو في قطـاع الخدمات المصرفيـة عـلى مسـتوى العـالم.

بحسـب بيانـات اتحـاد المصـارف العربيـة، يمثّـل الاقتصـاد الرقمـي في المنطقـة العربيـة نحـو 4 في المئـة فقط مـن إجـمالي الناتج المحـلي. وهـو متفاوت بـين منطقـة وأخـرى، حيـث حققـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي مسـتويات متقدمـة في العديد من مـؤشرات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات تنافس مسـتويات الـدول المتقدّمـة.

وعـلى الرغم مـن أن الكويت متراجعـة خليجياً في هذا الجانـب، إلا أنهـا تضـع ملـف التحـول الرقمـي ضمن أولوياتهـا الإسـتراتيجية لتحقيـق التنميـة المسـتدامة وفـق رؤيـة الكويـت 2035 (كويـت جديدة).

وبحسـب أحـد التقاريـر الحديثـة الصـادرة عـن مجموعـة أورينت بلانيـت، من المتوقـع أن يصل إنفاق الكويـت عـلى تكنولوجيـا المعلومات والاتصـالات إلى نحـو 10.1 مليـار دولار بحلـول عـام 2024.

مصرفيـاً، بـرزت البنـوك الخليجية في الآونـة الأخيرة في طليعـة القطاعـات التـي تقـود قاطـرة الابتـكار في دول مجلـس التعـاون، مـن خـلال اسـتثماراتها الكبـيرة في التكنولوجيـا الماليـة والتحـول الرقمـي.

وتشـير إحـدى الاسـتطلاعات إلى أن الشـهية عـلى الخدمـات المصرفيـة الرقميـة في دول مجلـس التعاون الخليجـي في ازديـاد، إذ عـبّر أكـثر مـن 80 في المئـة مـن عمـلاء البنـوك الخليجيـة عـن تفضيلهـم القيـام بأعمالهـم المصرفيـة عـبر الإنترنـت، وليـس في فـرع مـصرفي.

وإلى جانب الإحصاءات الأخرى ذات الصلة، يوضح الاستطلاع أن البنوك الخليجية تواجه ضرورة التحول الرقمي لتظل قادرة على المنافسة.

«بيتك»... رائد التحول الرقمي

على ضوء التغيرات التي سبق الحديث عنها أعلاه، استشرفت إدارة بيت التمويل الكويتي (بيتك) المستقبل، فكان من أوائل البنوك الكويتية والإقليمية تبنّياً لإستراتيجية تحول رقمي طموحة تلبّي احتياجات العملاء وترسم أهم ملامح مستقبل الرقمنة المصرفية.

وخلال فترة وجيزة، اكتسبت إستراتيجية «بيتك» للتحول الرقمي زخماً كبيراً، وانتقلت الخطط والبرامج التنفيذية إلى مستويات عالمية، من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تراعي أفضل المعايير العالمية وأحدث التقنيات في عالم الصناعة المصرفية.

في عام 2022، حقق «بيتك» نمواً بلغت نسبته 35 في المئة في عدد العمليات المصرفية الإلكترونية التي أنجزها العملاء عبر «KFHonline» على الموقع الإلكتروني وتطبيق الموبايل، ليصل العدد الإجمالي إلى أكثر من 210 ملايين عملية مصرفية، ما يؤكد كفاءة الخدمات وجودتها.

ويوفر موقع «KFHonline» أكثر من 150 خدمة، كما تتيح أجهزة XTM وفروع «بيتك» الذكية (KFH GO) نحو 50 خدمة أخرى، وباستطاعة عميل «بيتك» استخدام نحو 200 خدمة إلكترونية عبر تطبيقات ووسائل متعددة.

إن الريادة الرقمية لا يمكن أن تتحقق بدون شروط مهمة، أولها: دراسة احتياجات العملاء – لاسيما الشباب الذين يمثلون نسبة مهمة من عملاء «بيتك»، وتفهم متطلباتهم. لهذا، وضع البنك

إستراتيجية مدروسة بعناية لتحقيق تطلعات العملاء المتغيّرة من خلال تعزيز البنية التحتية من الأنظمة والبرامج الذكية المرنة الداعمة والأساسية لإنجاز كل ما سبق.

وشملت الجهود والتطبيقات في مجال الرقمنة العديد من المجالات، مثل خدمات السداد والدفع الإلكتروني، وفتح الحسابات إلكترونياً، وإصدار بطاقات بمزايا فريدة، وتطوير أداء الأجهزة في مجالات جديدة، مثل الطباعة الفورية للبطاقات وشراء وبيع الذهب، وإجراء معاملات كثيرة دون زيارة الفرع، بهدف تحسين تجربة العملاء، بالإضافة إلى ترشيد التكاليف التشغيلية وتعزيز جودة الخدمة، وزيادة الشمول المالي بتوسيع نطاق الوصول إلى الحسابات المصرفية، مع الاستفادة من التطور التكنولوجي لإتاحة منظومة واسعة من الخدمات تحت تصرّف العميل في أي وقت ومكان.

وعلى صعيد الموارد البشرية، طبّق «بيتك»، كأول بنك في الكويت، نظام Oracle Fusion HCM Cloud لتوحيد العمليات ضمن إطار منصة بيانات مشتركة، ما يمكّن من توفير تجربة متسقة للموظفين عبر مجموعات، وإدارة خدماتهم وتوسيع نطاقها بسهولة أكبرعبر بنوك المجموعة وشركاتها، كما يستخدم «بيتك» عددا من الاجهزة الالية التى

توفر للموظفين خدمات ومستندات الموارد البشرية خارج اوقات العمل.

و«بيتك» أول بنك في الكويت يطبق تقنية الذكاء الاصطناعي في العمليات التشغيلية، وأول بنك يقدم خدمة طلب التمويل الشخصي باستخدام التوقيع الرقمي عبر تطبيق KFHonline، التي تتضمن معالجة جميع الأعمال الورقية للمعاملات التمويلية إلكترونياً، وخدمة إيداع الشيكات إلكترونياً فى الحسابات، وخدمة التحويل الفوري إلى تركيا عبر شبكة Ripple.

ومن جانب آخر، أطلق «بيتك»، أكاديميته الرقمية KFH Digital Academy، لبناء وتطوير القدرات الرقمية للموظفين بمعايير عالمية في مجالات التقنيات الحديثة المرتبطة بالتطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية، انسجاماً مع توجه وجهود «بيتك» نحو التحول الرقمي، وباعتبار توفير بنية تحتية من القدرات البشرية المدربة والمؤهلة من دعائم نجاح هذا التوجه واستمراريته بشكل منظم ومحترف يخدم الاهداف الاستراتيجية لـ «بيتك».

وتعتبر الأكاديمية خطوة استباقية متطورة تعبر عن حرص «بيتك» المتواصل وسعيه الدائم لتنمية القدرات الرقمية لرأس المال البشري ممثلاً في موظفيه، وإعداد أجيال وقيادات شابة لمواكبة التطورات التقنية المرتبطة بمجالات العمل على تنوعها وشموليتها، من خلال برامج نوعية متخصصة معدة وفق أحدث أساليب التدريب العملية والنظرية في مجالات التقنيات الحديثة والمتقدمة، لتطوير قدرات الموهوبين والمبدعين في المهارات الرقمية وريادة الأعمال التقنية.

وفي سباقها نحو القمة، تضع البنوك الرائدة، والتي يُعدّ «بيتك» أحدها، على رأس أولوياتها مراعاة خصوصية العملاء وحماية بياناتهم، إلى جانب توفير أفضل الخدمات الرقمية المبتكرة.

فاطمة عبدالله الرويح
ماجستير الصحة النفسية

أهمية الصحة النفسية في بيئة العمل

لا شك أن التمتع بصحة نفسية جيدة أمر بالغ الأهمية لتعزيز الصحة العامة والرفاهية، حيث أن بيئة العمل هي واحدة من المؤثرات على الصحة النفسية. وبالنظر إلى أن الموظف يقضي فترات طويلة في العمل تصل إلى 40 ساعة في الأسبوع، فمن المهم الحفاظ على مكان عمل صحي وآمن نفسياً. وتعزى بعض أسباب سوء الصحة النفسية مباشرة إلى عوامل في مكان العمل، على سبيل المثال، التحرش أو عبء العمل المفرط. وتشير الدراسات إلى أن ضعف الصحة النفسية في مكان العمل يؤثر سلباً على الأداء على المستويين الفردي والتنظيمي. ومن الممكن أن يؤدي تحسين الصحة النفسية في مكان العمل إلى تعزيز رضا الموظفين ومشاركتهم وإنتاجيتهم، وتخفيض التكاليف الصحية ووقت العمل الضائع.

وتبرز البيانات، بحسب منظمة الصحة العالمية، زيادة الإنفاق على معالجة أمراض الصحة النفسية إلى نحو 2.5 تريليون، وأن معدل انتشار الأمراض النفسية يتراوح بين نسبتي 16% و36%، حيث أن هناك 2 من كل 10 موظفين تقريباً يعاني من مشاكل نفسية حول العالم، وأن الاكتئاب والقلق وانعدام الأمان في مستقبل الوظيفة أسباب رئيسية لمغادرة الموظفين مؤسساتهم، فضلا عن محفزات أخرى كضعف الدعم وتدني المستوى الإداري وغياب المحفزات الايجابية وغيرها بما يؤدي إلى شعور الموظفين بالقلق وانخفاض كفاءتهم، وتراجع انتاجية المؤسسة.

وقد أشارت الدراسات إلى أن مرض الاكتئاب يؤدي في الولايات المتحدة الأمريكية لخسارة الشركات والمنظمات ما يعادل 51 مليار دولار نتيجة التغيب عن العمل. كما يتم صرف نحو 125 مليار دولار سنوياً كرعاية صحية نتيجة للضغوطات النفسية في بيئة العمل.

ولقد تنبهت المؤسسات الكبرى والدول إلى أهمية الصحة النفسية وتأثيرها على نماء المجتمع بشكل عام والمؤسسات والأفراد بشكل خاص. وعلى سبيل المثال تؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة رؤيتها بشأن الصحة النفسية، وتضع أهدافاً استراتيجية لتحقيقها ومنها تعزيز القيادة والإدارة الصحية والنفسية. ولتحقيق ذلك شرعت الدولة في تنفيذ خطط لتعزيز الوقاية وقياس الوعي، وإصدار دليل للصحة النفسية وعقد اتفاقيات وشراكات مجتمعية.

ويمكننا هنا في الكويت، أن نعمل أيضاً على سَنِّ قوانين تعزز الصحة النفسية في المدارس والمؤسسات والوزارات وتشجيع وضع برامج صحة نفسية عالية الجودة.

والسؤال الجوهري المطروح: لماذا لا نهتم بالإنفاق على الوقاية بدلاً من الإنفاق على علاج تدهور الصحة النفسية وتأثيراتها السلبية؟ ونستطيع القول إن الوقت لم يمض بعد، ولا شك اننا بحاجة إلى تضافر الجهود، وقبلها الأفكار، لمواجهة التحديات على كافة المستويات في توفير بيئة آمنة نفسياً، وضمان استمرارها، فإن التحديات القادمة لن تكون إلا أقسى من السابق هذا ما تعلمناه من الأزمات والكوارث.

وينبغي أن تهتم الدولة بوضع استراتيجيات عملية لتحسين الصحة والسلامة النفسية في العمل، وتقوم بدورها من خلال وضع معايير للصحة والسلامة النفسية في مكان العمل، وترسيخ حماية الصحة النفسية في العمل كحق للموظف، ومسح حالة الصحة النفسية في مكان العمل سواء في الحكومة أو القطاعين العام والخاص.

وهناك دور للمؤسسات ينبغي أن تقوم به، فبإمكانها المبادرة بالبدء في اتباع إجراءات بسيطة وعملية تقي نفسها وموظفيها من عواقب أمراض الصحة النفسية، ومن هذه الإجراءات: إشراك الموظفين في صنع واتخاذ القرارات، وتوفير فرص التعلم المستمر والتطور الدائم، ومنح الفرصة لمراجعة الحالات النفسية بسهولة وسرية وتشجيع برامج المكافآت والحوافز. وكذلك إشراك الموظفين في تطوير برامج الصحة النفسية في مكان العمل، وتطوير بيان سياسة يدعم الصحة النفسية في مكان العمل والمبادرات ذات الصلة، وتقييم ثقافة مكان العمل الحالية، فضلاً عن الدعم المالي لبرامج الصحة النفسية في مكان العمل، وتعيين متخصص لكل مؤسسة ليكون منسق الصحة النفسية. كما أنه ينبغي قيام المؤسسات بإنشاء نظام لحل النزاعات، وتنظيم أنشطة الحد من التوتر في العمل، والاطلاع الدائم على أبحاث الصحة النفسية في مكان العمل.

كما أن هناك دور أيضاً للمدير داخل المؤسسة يتمثل في مواكبة سياسات الصحة النفسية والتعرف على المؤشرات المبكرة للإجهاد في مكان العمل، واستيعاب الموظفين الذين يحتاجون إلى ترتيبات عمل مرنة، وتوفير التدريب على الصحة النفسية في مكان العمل، الاستماع للموظفين والاستجابة بفعالية لمخاوفهم ونزاعاتهم، فضلا عن كونه قدوة يحتذى بها للسلوكيات المحترمة في مكان العمل.

من جانب آخر، فإن الموظف لابد أن يكون له دور أيضاً حيث ينبغي أن يكون داعماً لأقرانه الذين يعانون من التوتر، والحضور إلى العمل بحالة إيجابية، والإبلاغ عن أي حوادث إساءة معاملة أو عنف في مكان العمل، وأخذ قسطاً من الراحة خلال فترات الراحة والعطلات المخصصة، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة، وتحقيق نمط حياة صحي من خلال تناول الطعام بشكل جيد وممارسة الرياضة.

في ندوة جمعية المحامين عن الطرق البديلة للاستثمار العقاري ومكافحة تضخم أسعار العقارات

د. فايز الكندري: الأزمة الإسكانية في الكويت هي نتيجة فوضى تشريعية وفوضى في القرارات والتنظيم

نظمت لجنة مراجعة قوانين الاستثمار والأعمال في جمعية المحامين الكويتية ندوة بعنوان «الطرق البديلة للاستثمار العقاري ومكافحة تضخم أسعار العقارات»، بمشاركة اتحاد مصارف الكويت واتحاد شركات الاستثمار واتحاد العقاريين واتحاد الوسطاء العقاريين. وقد استهلت الندوة رئيسة اللجنة المحامية لينا عدلوني بتعريف موجز عن دور الجهات المشاركة في الندوة، مؤكدة أهمية عقد مثل هذه الندوات في ظل التحديات المختلفة التي تواجه قطاع العقارات السكنية في الكويت. وقد وصف رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية المحامي شريان الشريان التضخم الكبير في أسعار سوق العقار في الكويت بأنه غير منطقي، وذلك في ظل غياب الحلول والرؤى التي تخدم القضية، إلى جانب غياب التشريع الذي أطلق زمام الأمر لبعض السماسرة والمستثمرين بالتلاعب بالأسعار. وأشار إلى أن الكويت تمر بمعضلة كبيرة ليس فقط على مستوى شراء العقارات، بل أيضاً من حيث ارتفاع الإيجارات، حيث لا يستطيع المواطن أو المقيم العيش بكل أريحية مثل باقي الدول التي تجاوزت هذا الأمر من خلال تشريعات خاصة أكثر انضباطا تنظم كافة المعاملات.

تنويع مصادر التمويل

وأكد مستشار اتحاد مصارف الكويت والمستشار القانوني العام لبنك بوبيان د. فايز الكندري أن الأزمة الإسكانية في الكويت هي نتيجة فوضى تشريعية وفوضى في القرارات والتنظيم.

وأضاف ان أسعار العقار في الكويت خيالية واستثنائية في ظل احتكار الدولة لنحو 90% من الأراضي، معتبراً أن أول مسار لخفض الأسعار هو تحرير الأراضي.

ونوه إلى ضرورة وجود قانون خاص ينظم العقار وهيئة خاصة لتنظيم تداولاته، مؤكداً أن عمليات غسل الأموال كان لها دور كبير في رفع أسعار العقار، خصوصاً في أراضي السكن الخاص، ولكن نتيجة جهود الدولة ووحدة التحريات المالية والبنك المركزي وغيرها من الجهات الرقابية في مكافحة غسل الأموال بدأت الأسعار «نوعاً ما» بالانضباط.

وأشار الكندري إلى ضرورة تنويع مصادر التمويل، حيث إن بنك الائتمان يعاني وميزانيته محدودة، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية لا تستطيع أن تقوم بتأهيل الأراضي. وأكد على أن ذلك كان دافعا أساسيا لفكرة مشروع قانون التمويل العقاري إلا أن الكثير يتحسس منه ومن طرحه ودائماً يُتهم هذا القانون بأن الغاية منه هو طرد الكويتي من السكن لأن قانون التمويل العقاري هو مزيج من التمويل والرهن العقاري.

والفكرة الأساسية منه هي توفير مصدر تمويل جديد وخيار ثالث للمواطن الكويتي. مشروع قانون التمويل العقاري حكومي قبل أن يكون مشروع خاص مطروح من القطاع الخاص، واتحاد مصارف الكويت شارك مع العديد من الجهات منها بنك الائتمان والهيئة العامة للرعاية السكنية ووزارة العدل وبرئاسة بنك الكويت المركزي.

المشروع الفكرة الأساسية منه رفع عبء كبير عن كاهل الحكومة وإعطاء المواطن الكويتي خيار ثالث، فالمواطن الكويتي لديه خياران إما أن ينتظر فترة زمنية قد تصل إلى 13 - 14 سنة أن تُسلم له أرض ويأخذ 70 ألف من بنك الائتمان، وكان الخيار الثاني أن يشتري أرض من ماله الخاص ويأخذ 70 ألف من بنك الائتمان. وفي إطار مشروع قانون التمويل العقاري يستطيع المواطن الحصول على تمويل قد يصل إلى 400 - 500 ألف لشراء بيت لشراء أرض ولبناء هذا البيت والـ 70 ألف الأولى منها لا تُحمل عليها أي فوائد أو أرباح ويسدد عنها الفوائد من جانب وزارة المالية.

وأشار إلى أن اتحاد مصارف الكويت في بداية طرح المشروع أكد بأن قانون التمويل العقاري لابد أن يصدر متزامنا مع تحرير الأراضي وإجراءات مُصاحبة وقانون المطور العقاري إلى جانب إعادة النظر في قانون 2008/8، وإعادة النظر في رسم التسجيل، ومكافحة غسل الأموال، وتأسيس هيئة خاصة لتنظيم العقار والتداولات العقارية. موضحا أنه بدون هذه التشريعات المصاحبة ستزيد الأسعار أكثر مما هي عليه.

وأكد الكندري على ضرورة السماح لشركات القطاع الخاص بالتطوير العقاري ليُعاد المطور العقاري للعمل بنظام مُحدد، وهناك اقتراح بقانون مُقدم من الدكتور عبد العزيز الصقعبي وعدد من النواب بهذا الشأن ونحن بدراسة جدية لمثل هذا القانون بالسماح بعمل شركات التطوير العقاري، فالهيئة العامة للرعاية السكنية لا تستطيع بقدراتها الموجودة أن تُأهل كل هذه الأراضي وإن استطاعت ستحتاج إلى مدة زمنية طويلة.

التطوير العقاري

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي إنه يجب التمييز بين نوعين من العقار، التجاري والاستثمار وبين السكن الخاص، حيث إن الأول محكوم أكثر لقوى السوق من ناحية أسعار الفوائد والنفط وغيرها، في حين أن ارتفاع أسعار السكن الخاص هي المشكلة الأبرز من غيرها في السوق

العقـاري. وأوصى السـلمي بـضرورة السـماح وإعـادة النظـر في القانـون الخـاص بـشركات التطويـر العقـاري في مجـال السـكن، وذلـك لمـا يمكنـه مـن تقديـم مسـاكن وعقـارات بمواصفـات عاليـة وبأسـعار تنافسـية.

الأراضي لا تكفي

مـن ناحيتـه، قـال رئيـس مجلـس إدارة اتحـاد العقاريـين إبراهيـم العـوضي إن عدد الأراضي الفضـاء في الكويت 12 ألفـاً إذا تـم اسـتثناء التوزيعـات التـي تمـت عـلى مدينـة المطـلاع، بينـما عـدد الطلبـات الإسـكانية المتراكمـة في المؤسسـة العامـة للرعاية السـكنية 94 ألفـاً، وبافتراض كل تلـك الأراضي تـم إعطاؤهـا إلى المنتظرين لدى «السـكنية» فلـن يتـم حـل المشـكلة.

وأضـاف العـوضي أن هنـاك عـدة أسـباب وراء توجـه التاجـر نحـو القطـاع السـكني، أبرزهـا انخفـاض تعرفـة الكهربـاء والميـاه، العائـد عـلى القطـاع السـكني أكـبر من الاسـتثماري، ونسـبة الإشـغال في القطـاع السـكني أكـبر من الاسـتثماري، سـهولة الحصول على التراخيص، شروط البنـاء أسـهل، فضـلاً عـن أنـه يسـمح في القطاع السـكني بالسـكن في السـرداب، وغيرهـا مـن العوامـل.

مساكن حكومية كثيرة في المناطق البعيدة

مـن جانبـه أكـد رئيـس اتحـاد الوسـطاء العقاريـين عبدالعزيـز الدغيشـم ان الشـباب الكويتـي الـذي حصـل عـلى بيـت حكومـي في المناطـق الخارجيـة عـن «الديـرة» يعـاني مـن بعـد المسـافة عـن أعمالهـم. وقـال إن هنـاك مسـاكن حكوميـة كثـيرة في المناطـق البعيدة تـم تأجيرها إلى عـمال وافديـن، ولجأ أصحابهـا المواطنـون إلى التأجير في مناطـق قريبـة مـن عملهـم، وهـذه أحـد الأسـباب التي أدت إلى ارتفـاع سـوق العقـار في الكويـت.

توصيات الندوة

وقد خلصت الندوة إلى عدد من التوصيات ونورد فيما يلي أبرزها:

تشريعية
إعادة صياغة القوانين ذات العلاقة بالعقار وتعديلها.
إقرار قانون خاص بتحرير أراضي الدولة.
تفعيل القوانين الخاصة بالاستئجار في العقار السكني ووضع قيود لها.
تنظيمية ومؤسسية
انشاء هيئة للعقار تضم جميع الدوائر الحكومية ذات الصلة.
إعادة دراسة استملاك البنوك والشركات للسكن الخاص.
ضرائب ورسوم
رفع قيمة الضريبة على الأراضي الفضاء أو تقليل المساحات المقررة.
رفع قيمة الرسوم وجعلها تصاعدية على قيمة بيع العقارات.

بانخفاض نسبته 1.5% على أساس سنوي

3.6 مليار دينار المبيعات العقارية في الكويت في عام 2022

قـال تقريـر صادر عـن بنك الكويـت الوطنـي إن النشـاط العقـاري في الكويت كان مسـتقراً نسـبياً خلال عـام 2022، حيـث بلغ إجـمالي قيمة المبيعـات 3.63 مليارات دينـار، مقابل 3.68 مليـارات دينار في 2021، ويعكـس هـذا التراجع الهامشي بنسـبة 1.5%، على أسـاس سـنوي، تـلاشي الطلب المكبـوت الناجم جزئيا عـن الجائحة في 2021.

ارتفاع مبيعات السكني في الربع الرابع من عام 2022, لكن النمو انخفض على أساس سنوي ولا يقارن بالأداء الاستثنائي في عام 2021

وأوضـح تقريـر «الوطني» أن النشـاط الإجـمالي بقـي أعـلى بكثـير مـن المسـتويات المسـجلة مـا قبـل الجائحة في عـام 2019، والمتوسـط السـنوي لخمـس سـنوات (2015-2019) البالـغ 2.83 مليـار دينار، وقـد تأثرت أنشـطة المبيعـات بديناميكيات القطاع السـكني، الذي شـهد انخفاضـا بعـدد صفقاتـه بنسـبة 49% خـلال 2022 رغم تعـافي الاقتصـاد، عقـب ارتفـاع النفـط. كـما أظهـر أداء مـؤشر أسـعار العقـارات بعـض دلالات التراجـع خـلال الربـع الرابـع من 2022 (-3.2% على أسـاس ربع سـنوي، +5.4% عـلى أسـاس سـنوي)، وفقـا للتقديـرات المسـتندة إلى بيانـات المعامـلات، وذلـك بعـد الارتفاع الملحـوظ الذي شـهدته تقييـمات العقـارات السـكنية عـلى مـدى العامـين الماضيـين.

ويعـزى ذلـك التراجـع إلى انخفـاض أسـعار العقـارات السـكنية (المنـازل وقطع الأراضي) على أسـاس ربع سـنوي في الربـع الرابـع مـن عـام 2022، الأمـر الـذي قـد يكـون مرتبطـا بحالـة عـدم اليقـين، إضافـة لذلـك، فقـد تباطأت وتـيرة نمـو أسـعار العقـارات الاسـتثمارية، عـلى أسـاس

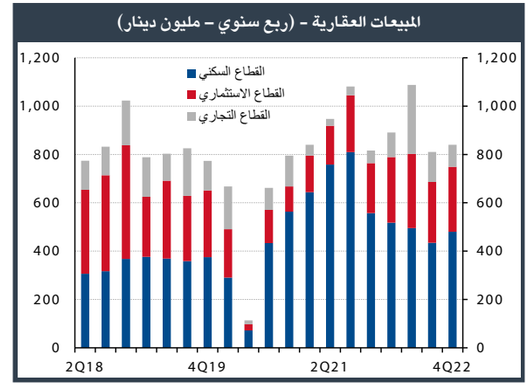

انتعاش مبيعات الاستثماري بوتيرة متواضعة بالربع الرابع من عام 2022 بعد التراجع الموسمي الذي شهدته خلال الربع الثالث من عام 2022

سنوي، إلى 0.7% في الربع الرابع من عام 2022 مقابل ارتفاع نسبته 7.6% خلال الربع السابق. وقد يرتبط هذا التراجع الذي شهدته أسعار القطاع الاستثماري بالتحول الذي طرأ على معنويات المستثمرين نظرا للانتعاش البطيء الذي شهده سوق الإيجارات وارتفاع تكاليف التمويل. كما قد يتسبب ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع في التنافس الحاد على أموال المستثمرين.

تحسن مبيعات السكني

ذكر تقرير «الوطني» أن قيمة أنشطة مبيعات العقارات السكنية بلغت 480 مليون دينار في الربع الرابع من 2022، بارتفاع عن مبيعات الربع السابق البالغة 434 مليون دينار (+10.6% على أساس ربع سنوي)، إلا انها أقل مقارنة بالربع الرابع من عام 2021 (-13.8% على أساس سنوي). وجاءت المكاسب المسجلة على أساس ربع سنوي، والتي تعد أول مكاسب يتم تسجيلها منذ الربع الثالث من عام 2021، بدعم من زيادة حجم صفقات قطع الأراضي، خاصة في محافظتي حولي والأحمدي، وقد يعزى استمرار تباطؤ وتيرة أنشطة السوق مقارنة بالعام السابق إلى وضع «الانتظار والترقب» الذي يتبعه المشترون نظراً لارتفاع تقييمات العقارات السكنية، خاصة في المناطق الداخلية، وإمكانية اتخاذ تدابير جديدة تتعلق بحل أزمة السكن (كما أسلفنا الذكر). وقد ساهمت تلك العوامل في انخفاض إجمالي قيمة المبيعات السكنية في عام 2022 لنحو 1.9 مليار دينار (-30% على أساس سنوي)، لكنها لا تزال أعلى من مستوياتها في أي عام آخر باستثناء عام 2021.

انتعاش متواضع للاستثماري

أشار التقرير إلى أن مبيعات القطاع الاستثماري بلغت 269 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2022 (+6.8% على أساس ربع سنوي، +30% على أساس سنوي)، مسجلة بذلك بعض التعافي، وإن كان ضعيفا، مقابل التراجع الموسمي الذي شهده الربع الثالث من عام 2022، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة مبيعات الشقق بمحافظة مبارك الكبير.

وقد يكون ضعف مسار الطلب على مدار الربعين الماضيين مرتبطا بمزيج من العوامل تتضمن ارتفاع تكاليف التمويل واستمرار ضعف سوق الإيجارات، إضافة لذلك، كانت أسعار القطاع الاستثماري أكثر

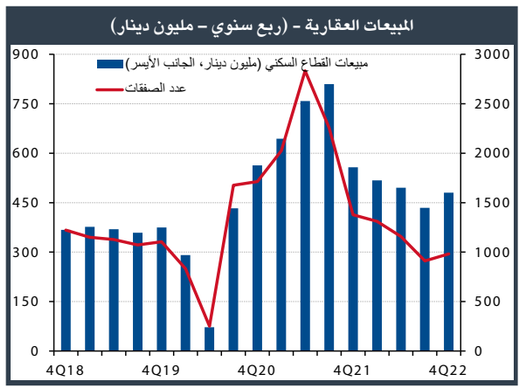

ضعفا في الربع الرابع كما هو موضح أعلاه. إلا أن القيمة الإجمالية لمبيعات عام 2022 ارتفعت بنسبة 46% لتصل إلى 1.1 مليار دينار بدعم من الجاذبية النسبية للقطاع على صعيد الأسعار مقارنة بالقطاع السكني الذي شهد ارتفاعات سعرية ملحوظة، نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية في أعقاب الجائحة.

وارتفعت مبيعات قطاع العقارات التجارية بنسبة 74% على أساس سنوي، لتبلغ 91 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2022 (على الرغم من تراجعها مقارنة بالربع السابق)، مع تضاعف متوسط حجم المعاملات تقريباً. وقد يكون ذلك على الأرجح انعكاسا لتحسن الطلب على أنشطة الأعمال وضعف المبيعات في العام السابق.

وتجاوز أداء القطاع التجاري في عام 2022 مستوى ما قبل الجائحة بالتزامن مع تعافي الاقتصاد بصفة عامة. إلا أن تشديد الأوضاع النقدية قد تكون له انعكاسات سلبية على الأنشطة في عام 2023.

النشاط العقاري قد يشهد مزيداً من التراجع في 2023

قال تقرير «الوطني» ان نمو المبيعات العقارية أظهر إشارات دالة على التراجع في النصف الثاني من 2022 مقابل النصف الأول من العام السابق، وهو الاتجاه

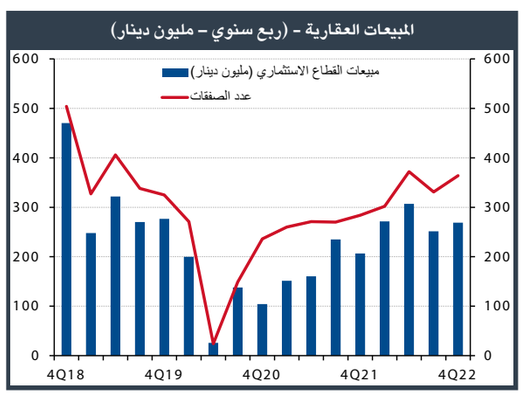

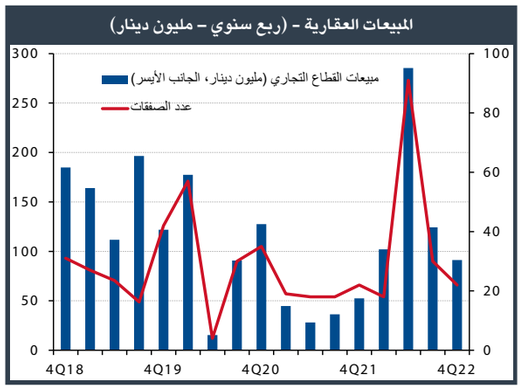

استمرار النمو غير النفطي قد يدعم السوق العقاري خلال عام 2023, إلا أنه من المتوقع أن تشهد الأنشطة العقارية المزيد من التراجع

الذي قد يمتد خلال عام 2023. وتشمل الضغوط المحتملة التي قد تؤثر سلبا على أداء القطاع العقاري تباطؤ وتيرة نمو الاقتصادي العالمي، وتشديد الظروف النقدية العالمية مقارنة بالعام الماضي، وتباطؤ الطلب في سوق الإيجارات، وارتفاع تقييمات القطاع السكني. إضافة إلى ذلك، فقد تؤدي الاستقالة الأخيرة للحكومة إلى إطالة حالة عدم اليقين المحيطة بالإصلاحات العقارية المقترحة، مما قد يساهم في امتداد تراجع أداء القطاع العقاري طوال عام 2023.

وعلى الرغم من ذلك، هناك عدة عوامل مازالت تساهم في دعم السوق، من بينها ارتفاع أسعار النفط، واستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وإن كان بوتيرة معتدلة (مقابل الركود المحتمل في بعض الاقتصادات الخارجية)، وإمكانية تلقي بعض الدعم نتيجة لتزايد الإنفاق الحكومي على النحو المبين في مسودة الميزانية (على الرغم من أن إقرارها قد يستغرق بعض الوقت).

توقعات بتسارع نمو القطاع العقاري في أسواق الخليج الرئيسية عام 2023

كشف تقرير للمركز المالي الكويتي أن القطاع العقاري في دول مجلس التعاون يشهد تقدماً ملحوظاً، مدعوماً بأساسيات الاقتصاد الكلي المتينة، مع توقعات أن يشهد تسارعاً في النمو خلال النصف الأول من العام الجاري. وسيتسارع السوق العقاري الكويتي بصورة معتدلة في النصف الأول من العام الحالي، وفق ما يشير إلى ذلك «المؤشر العقاري الكلي»، وذلك بحسب تقرير التوقعات العقارية خلال النصف الأول من 2023 للكويت والسعودية والإمارات.

الكويت

وتوقع التقرير أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للنفط في الكويت 2% بحلول نهاية عام 2023، مقارنة بـ 12.4% في عام 2022، نتيجة لتقليص الإنتاج الذي أقرته مجموعة أوبك+ والانخفاض المتوقع في الطلب بسبب المخاوف من حدوث ركود عالمي، على أن ينمو النشاط الاقتصادي غير النفطي بنسبة 3.4% خلال 2023.

ويضيف التقرير أنه مع انخفاض اضطرابات سلسلة التوريد العالمية، اتجه التضخم في الكويت إلى التباطؤ، وأوضح أن المبيعات في القطاع شهدت حالة استقرار خلال الربع الثالث من العام الماضي،

بدعم من القطاعات التجارية والاستثمارية لتعويض التراجع في قطاع الإسكان الخاص. وبلغت قيمة الصفقات في القطاع التجاري بالكويت 124 مليون دينار (ارتفاع 241.6% على أساس سنوي) وقطاع الاستثمار 253 مليون دينار (ارتفاع 7.2% على أساس سنوي)، وسجل القطاع السكني قيمة صفقات بلغت 443 مليون دينار (تراجع بنسبة 46.4% على أساس سنوي).

وأشارت توقعات المركز العقارية للكويت إلى الزيادة في متوسط معدلات الإيجار للشقق المكونة من 3 غرف نوم على نطاق واسع خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، وذلك بدعم الطلب الناتج عن تدفق الوافدين المتزايد على الشقق السكنية. ويختم التقرير بالقول إنه بناء على تقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة، فإن سوق العقارات في دولة الكويت سوف يحافظ على استقراره في النصف الأول من عام 2023، كما يتضح من مؤشر المركز العقاري الكلي عند 3.6 من 5، وربما يتسارع بشكل معتدل.

سوق العقارات في دولة الكويت سوف يحافظ على استقراره في النصف الأول من عام 2023

المملكة العربية السعودية

ورجح التقرير العقاري للمملكة العربية السعودية لعام 2023 أن يتباطأ زخم النمو الاقتصادي في المملكة خلال العام الجاري وسط تراجع متوقع في أسعار النفط وانخفاض الإنتاج تماشيا مع قرارات «أوبك+».

كما ذكر أن المملكة كانت قد سجلت في الربع الثالث من 2022 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.6% على أساس سنوي مدعوماً بشكل أساسي بارتفاع إنتاج النفط، وتوقع أن يشهد القطاع الاقتصادي غير النفطي نمواً إيجابياً في عام 2023.

وخلال العام الجاري يتوقع أن يصل متوسط أسعار النفط إلى أقل من 100 دولار للبرميل، ووفقا للموازنة

التمهيدية زادت الحكومة حجم الإنفاق وتتوقع تحقيق فائض مالي، كما سجلت الدولة فائضا في الموازنة بلغ 149.6 مليار ريال سعودي (40 مليار دولار) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022. وذكر التقرير أن قيمة الصفقات العقارية في المملكة بلغت نحو 172.5 مليار ريال سعودي بزيادة قدرها 12.2% على أساس سنوي.

وارتفع مؤشر أسعار العقارات في المملكة، والذي يغطي تحركات الأسعار عبر القطاعات السكنية والتجارية والزراعية بنسبة 1.5% في الربع الثالث من عام 2022، مدفوعا بشكل رئيسي بزيادة قدرها 2.6% على أساس سنوي في أسعار أراضي الوحدات السكنية. وكانت أسعار العقارات، كما يتضح من مؤشر الأسعار، مستقرة نسبيا في الأعوام الأخيرة، مما يدل على نمو معتدل. ورغم أن أداء سوق العقارات في المملكة كان إيجابيا بشكل عام، مدعوما بالظروف الاقتصادية المواتية والمبادرات الحكومية المحفزة، ولكن رفع أسعار الفائدة، مع التوقعات الاقتصادية العالمية يفرض بعض العقبات. ويتوقع تقرير «المركز»، بناء

مواصلة قطاع العقارات في السعودية تعافيه مع وجود فرصة مواتية لتسارع السوق خلال عام 2023

على تقييم لمختلف عوامل الاقتصاد الكلي أن يواصل قطاع العقارات في المملكة العربية السعودية تعافيه مع وجود فرصة مواتية لتسارع السوق خلال عام 2023.

الإمارات العربية المتحدة

رجح التقرير أن يكون 2023 عاماً إيجابياً لسوق العقارات الذي شهد ارتفاعا في عائدات الإيجارات وأسعار الوحدات العقارية خلال 2022، وأن يشهد اقتصاد الإمارات نموًا قوياً في عام 2023، مع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 4.2% خلال نفس الفترة، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. ولفت التقرير إلى أن هذا النمو سوف يُدعم استقرار أسعار

النفط والأداء القوي في القطاع غير النفطي والتنظيمات الجديدة التي تعزز مشاركة المستثمرين الأجانب.

ويشير التقرير إلى أن القطاع العقاري في دولة الإمارات شهد عاماً إيجابياً ارتفعت فيه الإيجارات وأسعار العقارات، مضيفا أنه حتى سبتمبر من العام 2022 ارتفع متوسط أسعار العقارات والإيجارات بنسبة 8.9% و26.6% على الترتيب في دبي.

وبلغت قيمة الصفقات في دبي في الأشهر التسعة الأولى من 2022 مستويات قياسية عالية وتجاوزت بالفعل الحجم الذي شهدناه في عام 2021 بأكمله، وكانت قيمة الصفقات الأعلى منذ عام 2013، وقت أن بلغ السوق ذروته. وأضاف التقرير أن قيمة الصفقات بلغت 70 مليار درهم في الربع الثالث من عام 2022، مسجلة نمواً بنسبة 64.5% على أساس سنوي، وكان للإصلاحات والتنظيمات الحكومية دوراً في الانتعاش، بالإضافة إلى استضافة الأحداث العالمية الكبرى.

ومن المتوقع أن تؤدي الاستضافة الناجحة لمعرض دبي

عام 2023 عام إيجابي لسوق العقارات بالإمارات مدعوم باستقرار أسعار النفط والأداء القوي في القطاع غير النفطي

إكسبو والاهتمام المستمر من قبل مستثمري العقارات الدوليين في دبي إلى تعزيز النمو في قطاع العقارات في الإمارات خلال العام المقبل. ويؤكد التقرير أنه رغم أن الطلب على الإيجارات المكتبية والسكنية قد يتأثر بارتفاع أسعار الفائدة، إلا أن معدلات التمويل العقاري المرتفعة تدعم الطلب على الإيجارات. وتم وضع الإجراءات التي تستهدف تحسين الشفافية وإعداد التقارير داخل قطاع العقارات لزيادة الكفاءة وتعزيز الامتثال للفوز بالمزيد من ثقة المستثمرين. ويختم التقرير بالقول إنه بوجه عام، وبناء على تقييم مختلف عوامل الاقتصاد الكلي، إلا أنه من المتوقع أن تتسارع وتيرة نمو قطاع العقارات في الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول من عام 2023.

«سيليكون فالي» البنك ذو الـ 40 عاماً ينهار في 48 ساعة فقط

منذ العاشر من مارس من العام الجاري والعالم يعيش تطورات أعادت إلى الأذهان شبح الأزمة المالية التي وقعت عام 2008، إذ تسبب انهيار بنكين متوسطي الحجم بالولايات المتحدة في إثارة قلق الأسواق المالية العالمية بسبب مخاوف من تسرب تداعيات الأزمة. فقد انهار مؤخراً «سيليكون فالي» و«سيغنتشر»، ما يعتبر أكبر إفلاس بنكي يحدث منذ عام 2008. ويلبي البنكان احتياجات الشركات، كما أن لديهما علاقات مع قطاع صناعة التكنولوجيا، الذي كان يعاني بسبب الانخفاضات الحادة في أسواق العملات المشفرة وما تبعه من توتر بين المستثمرين بعد أن فقدت أسهمه أكثر من 30%. إخفاقات كلا البنكين، جاءت بعد أيام من تعرض بنك ثالث متخصص في العملات المشفرة، وهو بنك «سيلفر غيت». ما أجبره على الإغلاق.

سيليكون فالي في المرتبة السادسة عشر في الولايات المتحدة

تأسس بنك سيليكون فالي عام 1983، وتخصص في الأعمال المصرفية لشركات التقنية الناشئة. وقدم التمويل لما يقرب من نصف شركات التقنية والرعاية الصحية المدعومة من رأس مال المخاطر الأمريكي. وقبل انهياره بوقت قصير، احتل بنك سيليكون فالي المرتبة السادسة عشر في الولايات المتحدة من حيث قيمة الأصول، حيث يقدم خدماته لنحو نصف عدد الشركات الناشئة بمجال التكنولوجيا في الولايات المتحدة، وقد استفاد البنك إلى حد كبير من النمو الهائل الذي شهده قطاع التكنولوجيا خلال السنوات الأخيرة بدعم من انخفاض تكاليف الاقتراض، إذ ارتفعت أصول البنك من 71 مليار دولار بنهاية عام 2019 إلى مستوى الذروة

البالغ 220 مليار دولار بنهاية مارس 2022. كما نمت الودائع بوتيرة مطردة من 64 مليار دولار إلى 198 مليار دولار خلال نفس الفترة التي اودعت خلالها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا أموالها لدى البنك.

كيف انهار بنك «سيليكون فالي» الأمريكي خلال 48 ساعة فقط؟

سلسلة رفع الفائدة وعوامل الإنهيار

وتعود أزمة انهيار البنوك إلى عدة سنوات مضت عندما استثمر بنك سيليكون فالي مليارات الدولارات في السندات الحكومية الأمريكية في ظل اقتراب أسعار الفائدة من الصفر. ومع ارتفاع أسعار الفائدة بالتزامن مع دورة رفع أسعار الفائدة بوتيرة مطردة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، انهارت قيمة محفظة سندات بنك سيليكون فالي، ووصل متوسط العائد الذي كانت تحققه المحفظة 1.79%، أقل بكثير من عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بنحو 3.9%. في ذات الوقت. أدى ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى اتجاه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا لضخ مزيد من الأموال لسداد الديون حيث ظلت تكافح من أجل الحصول على مصادر تمويل جديدة لرأس المال الاستثماري.

عمليات سحب بقيمة 42 مليار دولار

تزامن حدوث الانهيار في الوقت الذي أعلن فيه البنك عن بيع مجموعة من الأوراق المالية بخسارة ونيته إصدار ما قيمته 2.25 مليار دولار من الأسهم الجديدة لسد تلك الفجوة. وأثارت تلك الانباء حالة من الذعر، الأمر الذي أدى إلى إسراع مجموعة كبيرة من العملاء للقيام بعمليات سحب هائلة لأموالهم بقيمة 42 مليار دولار على مدار 48 ساعة. ومع زيادة الطلب على سحب الودائع كانت مسيرة البنك التي بدأت قبل 40 سنة، قد انتهت خلال 48 ساعة.

وبعد يوم واحد فقط، انخفض سعر سهم البنك 60%، مما أدى إلى انخفاض أسهم البنوك الأخرى في ظل انتشار مخاوف بشأن تكرار الأزمة المالية العالمية. ومع بداية تداولات يوم العاشر من مارس، توقف التداول على أسهم بنك سيليكون فالي، وتراجع البنك عن جهوده المبذولة لطرح أسهم جديدة لزيادة رأس المال أو العثور على مشتر للبنك.

إغلاق البنك ورسائل طمأنة

تدخلت الجهات الرقابية في ولاية كاليفورنيا، وأغلقوا البنك ووضعوه تحت الحراسة القضائية بإشراف المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، مما يعني إعادة تصفية أصول البنك واستخدام أموال التصفية لسداد المبالغ المستحقة للمودعين والدائنين. بالنسبة للمودعين الأفراد، لا يوجد هناك خوف على أموالهم، إذ لطالما ضمنت الحكومة الأمريكية الودائع التي لا تتجاوز حدّ 250 ألف دولار. ويبلغ هذا الحدّ في المملكة المتحدة خمسة وثمانين ألف جنيه إسترليني.

وتعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن بفعل «كل ما يتطلبه الأمر» لضمان سلامة النظام المصرفي وطمأنة الناس أن أموالهم آمنة، في حين سعى المسؤولون في أوروبا واليابان وأستراليا وأماكن أخرى إلى تخفيف القلق.

وتقول السلطات إن القوانين التي تم إقرارها في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 تعني أن معظم البنوك في وضع أقوى لتحمل الصدمات، حيث تم إعفاء «سيليكون فالي» من بعض هذه المتطلبات بصفته أصغر بنك أمريكي، في عام 2018 والذي كان مطلبًا لبنك «سيليكون فالي» حينها. وأعلنت الجهات التنظيمية عن خطة لوقف تداعيات انهيار سيليكون فالي وعدم انتقال التأثير السلبي لغيره من البنوك.

ويشار إلى أن مجلس الاحتياطي الفدرالي، وفي أعقاب انهيار البنك، كشف عن برنامج قروض طارئ جديد لتعزيز قدرة النظام المصرفي الأمريكي وذلك لضمان قدرة المصارف على تلبية احتياجات جميع المودعين، وستقدم وزارة الخزانة ما يصل إلى 25 مليار دولار من صندوق استقرار الصرف كدعم لأي خسائر محتملة من برنامج التمويل.

تداعيات على القطاع المصرفي الأمريكي

ولا تـزال تداعيـات إفلاس بنك سـيليكون فالي تحـدث أثرها في الأسـواق الماليـة العالميـة، إذ أن انهيـاره قـد يكـون لـه تداعيـات عـلى أجـزاء أخـرى في القطـاع المـصرفي داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية، وعالميـاً سـيتأثر مودعين البنك مـن الأفـراد والـشركات خـارج أمريكا.

وأعلـن صنـدوق النقـد الـدولي إنـه يراقـب الآثـار المحتملـة عـلى الاسـتقرار المـالي بسـبب انهيـار بنـك سـيليكون فالي، وقـال متحـدث باسـم صنـدوق النقد الـدولي قولـه في بيان «نراقـب مـن كثب التطـورات والآثـار المحتملة على الاسـتقرار المـالي، ولدينـا ثقـة كاملة بـأن صنـاع السياسـة في الولايات المتحـدة يتخذون الخطـوات المناسـبة لمعالجـة الوضع».

في الوقـت الحـالي، يعتقـد العديـد مـن المحللين أنه سـيتم احتـواء الصدمـة. لكن عـالم الأعـمال كان بالفعـل في حالة توتـر بشـأن مـا إذا كان الاقتصـاد يتجـه إلى الركـود، مـا سـيؤدي إلى طـرد ملايـين الأشـخاص مـن العمـل. ومـن المتوقـع الآن أن تـؤدي المشـاكل في القطـاع المـصرفي إلى تباطـؤ في حركة الإقـراض. لذا مهـما كان التباطـؤ الجاري فمـن المرجـح أنـه قـد يـزداد سـوءاً.

دراسـة: 186 بنـكاً أميركيـاً قد يواجهـون مصير بنـك «سـيليكون فالي»

في المقابـل، أعـرب خـبراء اقتصاديّـون، عـن خشـيتهم من أن تطـال هـذه الأزمـة نحـو 186 بنـكاً، والتـي قـد تكـون عرضـة لمخاطـر بنـك سـيليكون فالي.

وقالـت ورقة بحثيّة في شـبكة أبحـاث العلـوم الاجتماعيّة، إنّ هنـاك 186 بنـكاً أميركيـاً يواجهـون نفـس المخاطـر، في ظـلّ غيـاب أيّ دعـم حكومـي، وقـال التقريـر، إنّـه تمّـت دراسـة حصّـة أصـول البنـوك التـي تزيـد عـن 250 ألـف دولار، وفوقهـا ودائـع غـير مؤمّنـة، وقـال الاقتصاديّـون في التقريـر «حسـاباتنا تشـير إلى أنّ هـذه البنـوك معرّضـة بالتأكيـد لخطـر محتمـل للتشـغيل، في غيـاب تدخّـل حكومـيّ آخـر أو إعـادة الرسـملة». ويقارن البعـض الوضـع مـع حقبـة الثمانينيـات، وهـي المـرة الأخـيرة التـي كان فيهـا التضخـم مرتفعًـا إلى هـذا الحد، مـا دفـع البنـك المركـزي الأمريـكي لرفـع أسـعار الفائـدة عـلى عجـل حينهـا، وهـو مـا تسـبب بحـدوث إخفاقـات

مصرفيـة لسـنوات في الولايات المتحـدة، بما يعـرف بأزمة «المدخـرات والقـروض».

سـيليكون فـالي يقـدم طلبـاً رسـمياً للحمايـة مـن الإفـلاس

أعلنـت مجموعـة «SVB» الماليـة، عـن تقدمهـا بطلـب للحمايـة مـن الإفـلاس بموجـب الفصـل 11 مـن قانـون الإفـلاس الأمريـكي في خطوة تهدف للحصـول على الحماية مـن الدائنـين، بعـد انهيـار بنـك «سـيليكون فـالي» التابع لهـا، وبمـا يمكنهـا مـن بيـع أصولهـا التـي تشـمل أيضـا بنك اسـتثماري وشركـة للاسـتثمار المغامر. وكانـت الشركة تفكـر في هـذه الخطوة ضمـن الخيـارات التي تستكشـفها لإعـادة الهيكلـة وإعـادة الرسـملة لبنكهـا الاسـتثماري ووحدتهـا للاسـتثمار المغامـر.

فيرسـت سـيتيزنز تـدرس الاسـتحواذ عـلى بنك سـيليكون فالي

نقلـت بلومـبرج مؤخـراً عن مصـادر مطلعة أن شركة فيرسـت سـيتيزنز بانكشـيرز تعكـف عـلى تقييـم عـرض للاسـتحواذ عـلى بنك سـيليكون فـالي. وقـال التقريـر إن مؤسسـة أخرى عـلى الأقل تـدرس الاسـتحواذ عـلى البنـك المنهار.

وذكـرت رويـترز في وقـت سـابق أن المؤسسـة الاتحاديـة لتأمـين الودائـع طلبت مـن البنـوك المهتمـة بالاسـتحواذ على بنـكي سـيليكون فـالي وسـيجنتشر تقديـم عـروض بحلـول 17 مـارس. وسـتكون هـذه ثـاني محاولـة من المؤسسـة لبيع سـيليكون فـالي بعـد محاولـة لم تنجـح قبـل أسـبوع.

في أعقاب إغلاق السلطات التنظيمية لبنك سيلكون فالي (SVB)

بنك الكويت المركزي يؤكد على استقرار ومتانة وحدات الجهاز المصرفي الكويتي

في ضـوء الأخبـار المتداولـة عـن إغـلاق السـلطات التنظيميـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بنـك سـيليكون فـالي (SVB)، يؤكـد بنـك الكويـت المركـزي ومـن خـلال تواصلـه المبـاشر مـع البنـوك الكويتيـة أن انكشـاف البنـوك الكويتيـة عـلى بنـك سـيليكون فـالي ضئيـل جـداً للغايـة. وأعـرب محافـظ بنـك الكويـت المركـزي عـن اسـتقرار ومتانـة أوضـاع وحـدات الجهـاز المـصرفي في ظـل مـا تمتلكـه البنـوك مـن مصـدات ماليـة كبـيرة.

انكشاف البنوك الكويتية على بنك سيلكون فالي ضئيل جداً للغاية

وبـيّن المحافـظ أن بنـك الكويـت المركـزي لديـه منظومـة رقابيـة متكاملـة تسـتهدف تحصـين القطـاع المـصرفي والمحافظـة عـلى الاسـتقرار المـالي. وفي إطـار هـذه المنظومـة فـإن هنـاك حزمـة متكاملـة مـن التعليـمات والضوابـط الرقابيـة الصـادرة إلى البنـوك للمحافظـة عـلى سـلامة أوضاعهـا الماليـة وتعزيـز كافـة مـؤشرات السـلامة الماليـة لديهـا، وبصفة خاصـة ما يتعلـق بالمعايير الأساسـية ومنهـا معيـار كفايـة رأس المـال، ومعايـير السـيولة، والمعايـير المتعلقـة بجـودة الأصـول والربحيـة، بالإضافـة إلى التعليـمات والضوابـط الرقابيـة الصـادرة في إطـار تعزيـز الحوكمـة وإدارة المخاطـر ونظـم الرقابة الداخليـة، والتدقيـق الداخـلي والخارجي، ومـا يتعلق أيضاً بترشـيد وتنظيـم السياسـة الائتمانيـة للبنـوك للحـد مـن المخاطـر الائتمانيـة، وإن قراراتهـا قـد اتخـذت بنـاء عـلى دراسـات وافيـة تمـت لـدى النظـر في طلبـات الاقـتراض والتمويـل.

وختـم المحافـظ مؤكـداً عـلى سـلامة أوضـاع وحـدات الجهـاز المـصرفي وإن بنـك الكويـت المركـزي يمـارس وظائفـه وإجراءاتـه الرقابيـة عـلى البنـوك مـن خـلال الرقابـة المكتبيـة والتـي تتـم في ضـوء نظـام إحصـائي يوفـر المتطلبـات الرقابيـة، ويسـنده في ذلـك وظائـف رقابيـة مـن خـلال التفتيـش الميـداني عـلى البنـوك بمـا يضمـن اسـتقرار وحـدات هـذا القطـاع.

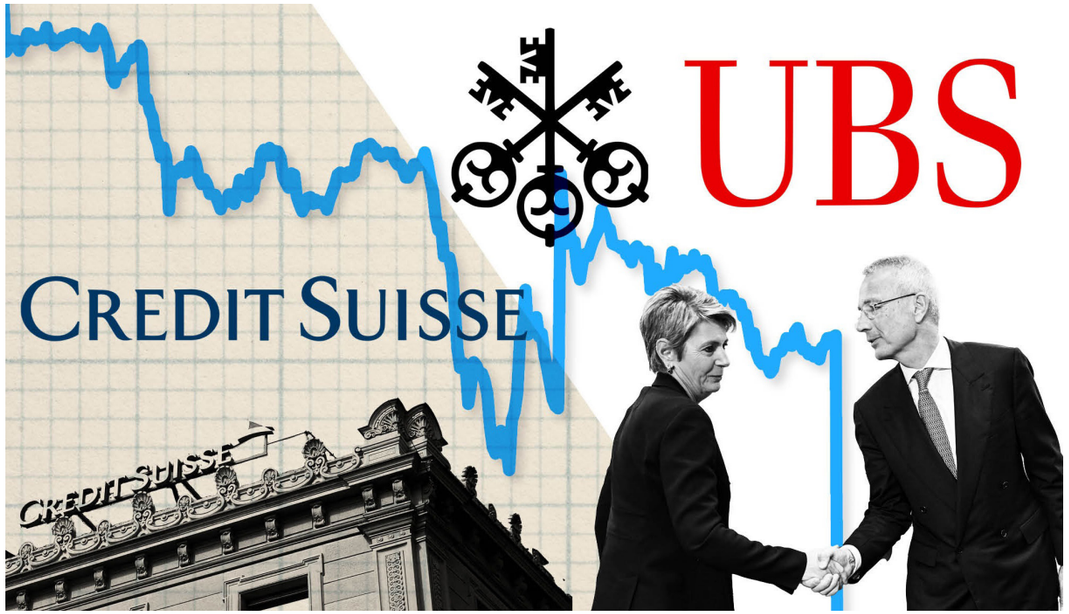

بصفقة تاريخية وبحل هو الأمثل

مقابل 3.2 مليار فرنك سويسري مصرف UBS يستحوذ رسمياً على غريمه بنك كريدي سويس

انتقلت الاضطرابات التي تعرّضت لها البنوك الأمريكية إلى الضفة المقابلة للأطلسي، فقد استحوذ بنك «يو بي اس» الأكبر في سويسرا على منافسه «كريدي سويس» المأزوم، وفق ما أعلنه الرئيس السويسري ألان بيرسيه في يوم الأحد 19 مارس في مؤتمر صحافي بحضور رئيسي المصرفين كولم كيليهير عن يو بي اس وأكسيل ليمان عن كريدي سويس الذي أكد أن الخيار هو الأمثل «لاستعادة الثقة»، أن هذا الحل «ليس مفصلياً لسويسرا فقط، بل لاستقرار مجمل النظام المالي» العالمي. من جانبه قال البنك المركزي السويسري في بيان، إنه سيقدم سيولة للبنكين في حال إتمام الصفقة، قائلا إن الصفقة تمثل حلا لتحقيق الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد السويسري في وضع استثنائي.

وتبلغ قيمة الصفقة ثلاث مليارات فرنك سويسري (3,02 مليار يورو) مستحقة الدفع على شكل أسهم، بقيمة 3 مليارات فرنك سويسري (3.2 مليار دولار)، بما يعادل 0.76 فرنك للسهم الواحد بعدما كانت قيمة سهم كريدي سويس 1,86 فرنك سويسري. وأوضح بنك يو بي أس أنه بموجب شروط الصفقة سيحصل مساهمو كريدي سويس على سهم واحد من يو بي إس مقابل كل 22.48 سهم من أسهم كريدي سويس.

وأعلنت وزيرة المالية السويسرية كارين كيلر-سوتر في المؤتمر الصحافي أن إفلاس كريدي سويس كان سيؤدي إلى أضرار اقتصادية لا يمكن إصلاحها، وتابعت «لذا على سويسرا أن تضطلع بمسؤولياتها بما يتخطى حدودها». ورحبت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد بالتحرك السريع للسلطات السويسرية..

وكان يتعيّن إتمام صفقة الاندماج بين المصرفين العملاقين، وكلاهما ضمن المؤسسات المصرفية الثلاثين التي تصنف أكبر من أن يُسمح بانهيارها، قبل افتتاح البورصة في يوم الاثنين 20 مارس لتجنب موجة من الذعر. ويأمل مراقبون بأن تكون الخطوة كافية لتجنيب الأسواق الإثنين حالة ذعر واسعة النطاق.

هل يختلف كريدي سويس عن بنك سيليكون فالي؟

يدير المصرف السويسري رؤوس أموال وأعمال الأثرياء الذين يمتلكون الملايين وأحياناً المليارات ويريدون الاستثمار فيها. وإضافة إلى الأغنياء، هناك عدة صناديق للثروة السيادية تتعامل معه.

ويحتل كريدي سويس المرتبة الثانية في سويسرا من حيث الأصول ويعتبر بنكاً رئيسياً في النظام العالمي، بعكس سليكون فالي الذي يعتبر مصرفاً محلياً وكان يخدم شركات ناشئة.

وبينما أقر كريدي سويس حزمة من الإجراءات لحماية المؤسسة من ارتفاع أسعار الفائدة، قال بنك سيليكون فالي إنه لا يملك أي احتياطات مالية يمكن أن تساعده في أزمته التي أدى إليها ارتفاع أسعار الفائدة. ولكن رغم الاختلاف الجذري بين المصرفين، تراجعت أسهم كريدي سويس ليخسر خمس قيمته في أسبوع.

سباق نحو الهاوية

يرزح القطاع المصرفي تحت وطأة ضغوط كبرى منذ أن رفعت البنوك المركزية الرئيسية أسعار الفائدة في محاولة للسيطرة على التضخم. وأخفقت مؤسسات عدة في الاستعداد للمخاطر الراهنة بعدما بقيت مدى سنوات تستفيد من تمويل بفائدة ضئيلة. فاقم إفلاس «سيليكون فالي بنك» مؤخرا في الولايات المتحدة وبنوك أميركية إقليمية أخرى مخاوف المستثمرين ودفعهم إلى بيع سندات المصارف التي تعتبر الحلقات الضعيفة.

مرّ كريدي سويس بعامَين شهِدا عدداً من الفضائح كشفت «نقاط ضعف جوهرية... في الرقابة الداخلية»، بناء على اعتراف الإدارة نفسها. وعلى الرغم من جهود إدارته للترويج لخطة إعادة هيكلة مدتها ثلاث سنوات، لم ينجح الأمر.

عامان من الفضائح

مر كريدي سويس بعامين شهِدا عدداً من الفضائح التي كشفت نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية، بناء على اعتراف الإدارة نفسها. من جهتها، اتهمته هيئة الرقابة على الأسواق (فينما) بالإخلال الجسيم بالتزاماته التحوطية عبر إفلاس شركة غريسيل التي كانت مؤشراً على بداية انتكاساته. في هذه الأثناء، كان بنك يو بي أس الذي أمضى عدة سنوات في التعافي من صدمة الأزمة المالية للعام 2008 وخطة الإنقاذ الحكومية الضخمة، قد بدأ في جني ثمار جهوده.

خطة سابقة لإعادة الهيكلة

في أكتوبر2022، كشف كريدي سويس عن خطة إعادة هيكلة واسعة النطاق تنص على إلغاء 9 آلاف وظيفة بحلول العام 2025، أي أكثر من 17 في المئة من قوته

رئيس بنك كريدي سويس أكسل ليمان إلى اليسار ورئيس UBS كولم كيليهر يجتمعان مع وزيرة المالية السويسرية كارين كيلر – سوتر والرئيس السويسري آلان بيرسيه بعد محادثات حول تولي بنك UBS رئاسة بنك كريدي سويس

العاملة. ويخطّط البنك، الذي كان يوظّف 52 ألف شخص في نهاية أكتوبر، لفصل الخدمات المصرفية الاستثمارية عن بقية أنشطته لإعادة التركيز على الخدمات الأكثر استقراراً، بما في ذلك إدارة الثروات.

لماذا بدأت أزمة كريدي سويس؟

ورغم أن كريدي سويس، البنك الذي تم تأسيسه في 1856، مرّ بأزمات مؤخراً، إلا أنها لم تكن بهذه الشدة. ولم يأت إعلان المصرف عن اقتراض الأموال إلا بعد عاصفة مالية هوجاء استمرت نحو أربع وعشرين ساعة فقط، أدت إلى انخفاض حاد في سعر سهمه.

وتختصر أعمال كريدي سويس إلى حدّ كبير بإدارة الأموال وإنشاء منتجات استثمارية لعملائه الأثرياء حول العالم. مع ذلك، سجل البنك خسائر صافية بلغت 7.4 مليارات يورو في 2022 وكانت أكبر خسارة منذ الأزمة المالية في 2008.

كيف جاءت ردّة فعل المستثمرين؟

منذ انهيار بنك سيليكون فالي في الولايات المتحدة، تخوف المستثمرون من وصول هذه العدوى إلى المصارف حول العالم. وأدى ذلك إلى بيع أسهم في بنوك في جميع بلدان العالم، بينها كريدي سويس.

غير أن تلك المشاركة التي واجهها المصرف اشتدت عندما أعلن البنك الأهلي السعودي أنه لا يفكر في زيادة استثماراته في المصرف السويسري بسبب القواعد التنظيمية. ويمتلك البنك الأهلي السعودي نحو 9.9% من الأسهم في كريدي سويس.

لقد جاء الإعلان السعودي في أسوأ توقيت ممكن، فالمستثمرون في كريدي سويس كانوا متخوفين أساساً من انتقال العدوى الأمريكية إلى أوروبا، ومن احتمال وجود ثغرات ضعف في النظام المصرفي العالمي.

تعززت مخاوف المستثمرين في كريدي سويس عقب إعلان الأهلي السعودي، وأثارت فرضية مرعبة مفادها

رئيس البنك الوطني السويسري توماس جوردان إلى اليسار وفريقه يغادرون وزارة المالية الفيدرالية السويسرية بعد محادثات نهاية الأسبوع حول أزمة كريدي سويس

أن البنك قد يجبر على الاستفادة والاستعانة من المساهمين والمستثمرين لتأمين السيولة. وانخفضت قيمة أسهم كريدي سويس إلى مستويات غير مسبوقة.

ولذا عمد المستثمرون مباشرة إلى حماية أنفسهم، وتوازياً مع ذلك، تراجعت أسهم المقرض السويسري، حيث خسرت أكثر من 30 بالمئة من قيمتها، وهو أكبر انخفاض يسجل في تاريخ البنك في يوم واحد. من جهة أخرى، راقب متعاملون آخرون مع المصرف وضعه عن كثب وأوقف بعضهم العمليات التجارية معه بحسب ما ذكرته صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية.

إجراءات حكومية

بعد التراجع الحاد وغير المسبوق في قيمة أسهم المصرف، اتصل البنك المركزي الأوروبي بالمصارف التي يشرف عليها، وتتعامل مع كريدي سويس، لتحديد مدى الأخطار التي قد تتعرض لها. ودعت رئيسة الوزراء الفرنسية، إليزابيت بورن، السلطات السويسرية إلى التدخل و«تسوية» المشكلة. وجاء الرد السويسري سريعاً، حيث أعلن كريدي سويس اقتراض نحو 54 مليار دولار من المصرف المركزي في سويسرا بهدف تعزيز السيولة النقدية لديه. وصدرت عدة تصريحات عن مسؤولين أوروبيين بهدف طمأنة المستثمرين.

فوارق بين البنوك الأوروبية والأمريكية

وقال حاكم البنك المركزي الفرنسي، فرنسوا فيلوروا دي غالو، إنّ المصارف الفرنسية والأوروبية قوية للغاية، مشيراً إلى فوارق إدارية وتنظيمية بين البنوك الأوروبية والأمريكية. وقد عاودت البورصات الأوروبية الارتفاع بعد رسالة الثقة التي وجهها البنك المركزي الأوروبي إلى القطاع المصرفي، ورفع البنك معدل فائدته الرئيسية نصف نقطة مؤكداً استعداده للتدخل عند الحاجة من أجل «الحفاظ على الاستقرار المالي» في منطقة اليورو.

حرب «الذكاء الإصطناعي» تشتعل بين عمالقة التكنولوجيا

أشعل تطبيق «ChatGPT»، الذي أطلقته شركة «OpenAI» الأميركية، في نوفمبر الماضي، والذي تم تصنيفه أنه تطبيق المستهلك الأسرع نموا في التاريخ، حربا بين شركات التكنولوجيا العملاقة، في إطار السباق بينها على امتلاك أحدث تقنيات الذكاء الإصطناعي. «تشات جي بي تي»، وهو روبوت محادثة يعمل بالذكاء الإصطناعي، حقق نجاحا كبيرا وجذب ملايين المستخدمين في وقت قصير، وهو ما دفع البعض للحديث عن تهديده لمحرك البحث الأشهر في العالم «غوغل». وعلى الرغم من انتشار الذكاء الإصطناعي منذ فترة طويلة، وظهور بعض التطبيقات الشبيهة، إلا أن «تشات جي بي تي»، أثار دهشة كبيرة، بسبب جودة الإجابات التي يوفرها بناء على المعلومات المتاحة لديه، وقدرته على إنشاء محتوى مترابط ومبتكر ومقالات متخصصة، حتى أنه يكتب الشعر والنكات، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة المستخدمين بطريقة أشبه بردود البشر، بخلاف «غوغل» الذي يعمل من خلال آلية تقدم نتائج بحث متناثرة من مواقع مختلفة.

بيل جيتس: تشات جي بي تي للذكاء الإصطناعي سيغير عالمنا

ويعتقد **بيل جيتس** الشريك المؤسس لشركة **«مايكروسوفت»** أن برنامج الذكاء الإصطناعي «تشات جي بي» (ChatGPT) سيغير عالمنا بالقدر نفسه الذي أحدثه اختراع الإنترنت، لأنه سيقوم بالعديد من الوظائف المكتبية أكثر كفاءة. ويتوقع جيتس دخول العديد من الوافدين الجدد إلى مجال الذكاء الإصطناعي، كما توقع أن الوظائف الروتينية ستكون بالتأكيد من بين أولى الوظائف التي ستتأثر بالذكاء الإصطناعي، لكن بشكل أبطأ مما كان متوقعا، وأن هناك تغيير سيحدث مثلما حدث مع روبوتات المصانع في غضون السنوات الخمس أو العشر المقبلة، لكن قيادة الآلات الذاتية للأعمال ستواجه تحديات وستستغرق بعض الوقت حتى يتم حلها.

ولإنشاء برامج قائمة على الذكاء الإصطناعي، لا حاجة إلى فرق كبيرة، ولكن يجب امتلاك ثلاثة أشياء، أولها قوة الحوسبة، وهي مكلفة، ثم الوصول إلى البيانات من أجل التدريب. وأخيراً، الموهبة وهنا تأتي أهمية الرواتب. ويمكن أن يكون العنصر الذي سيحدث الفرق مرتبطاً بملاحظات المستخدمين، وهو أمر ضروري لتحسين النتائج. وبالتالي، يمكن لـ «تشات جي.بي.تي»، الذي يستفيد من التفاعلات مع أكثر من 100 مليون مستخدم للإنترنت، أن يوسع الفارق مع سائر البرمجيات المنافسة.

ومنذ الإعلان عن روبوت «تشات جي بي تي»، تتسابق شركات التكنولوجيا العملاقة، للإعلان عن تطوير منتجاتها وتعزيز قدرتها في استخدامات الذكاء الإصطناعي من أجل تأكيد هيمنتها على هذه التكنولوجيا سريعة النمو، والتي تقدم نصوصاً وصوراً وغيرها من وسائل الاتصال استجابة لأوامر قصيرة.

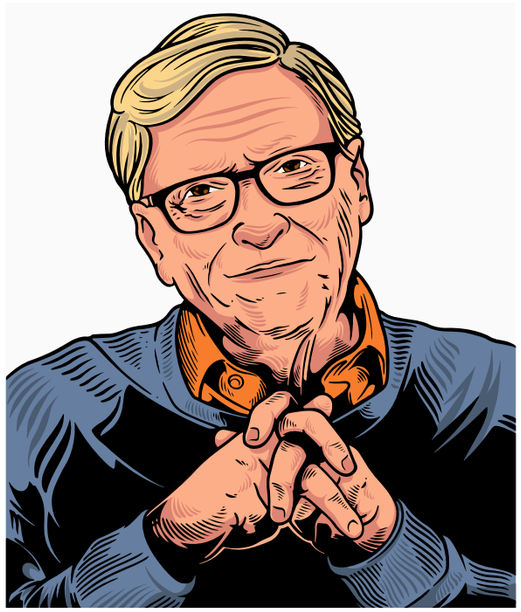

Google

أعلنت **«غوغل»** التابعة لشركة **«ألفابت»**، عن إطلاق الروبوت «بارد» (Bard) للمحادثة الخاص بها ضمن مرحلة تجريبية، والذي يستند إلى المعلومات الموجودة على الإنترنت لتوفير إجابات حديثة وذات نوعية عالية. الاختلاف بين «بارد» و«تشات جي بي تي»، أن الأخير يعتمد على قاعدة بيانات ضخمة مخزنة لديه لا على الإنترنت.

ويتمتع روبوت المحادثة الخاص بـ «غوغل» بالقدرة على «شرح أحدث اكتشافات التلسكوب جيمس ويب الفضائي التابع لوكالة الفضاء الأميركية **(ناسا)** لطفل يبلغ تسع سنوات»، بحسب البيان.

ويستند «بارد» إلى «لامدا» (LaMDA)، وهو برنامج حاسوبي صمّمته «غوغل» لتشغيل روبوتات المحادثة (تشات روبوتس)، وأعلنت مجموعة **«ماونتن فيو»** إطلاق أول نسخة منه عام 2021.

ورغم هذه المنافسة القادمة من «تشات جي بي تي»، إلا أن **«غوغل»** لا يزال هو محرك البحث الأشهر، وهو الموقع الأكثر زيارة في العالم، وتبلغ حصته من سوق محركات البحث 92 بالمئة، فيما يعد **«بنغ»** التابع لشركة **«مايكروسوفت»** أقرب منافس له.

Microsoft

كشفت **«مايكروسوفت»** عن إصدارين جديدين من محرك البحث على الإنترنت **«بينغ»** ومتصفح الإنترنت **«إدج»**، مدعومين بأحدث تكنولوجيا من شركة «أوبن إيه آي» (OpenAI)، التي طورت تطبيق «تشات جي بي تي»، والمدعومة من **«مايكروسوفت»**.

إعلان **«مايكروسوفت»** يأتي في إطار سعي الشركة لأن تحرز تقدما على حساب عملاق البحث على الإنترنت **«غوغل»**، بأن تصبح الأولى في تقديم خدمة تفاعلية تشبه المحادثة في الاستجابة لأسئلة متصفحي الإنترنت وإنشاء المحتوى.

وبحسب بلومبرغ، فإن تطبيق **«بينغ»** الجديد، يعتمد على نموذج لغوي طورته شركة «أوبن إيه آي» وهو أكثر تطوراً من الذي يعتمد عليه تطبيق «تشات جي بي تي»، ويمكن فيه تشغيل حالة الدردشة أو وقفها، ويستطيع المستخدمون الاستفادة منه في كتابة رسائل البريد الإلكتروني. كما يضيف الإصدار الجديد من متصفح «إدج» تطبيق «بينغ» القائم على تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي للدردشة وكتابة النصوص، ويستطيع تلخيص محتوى صفحات الإنترنت والرد على الأسئلة.

وسيؤدي قرار **مايكروسوفت** بتحديث المتصفح (إيدج) الخاص بها إلى تكثيف المنافسة مع منافسه (كروم) التابع لغوغل. ومع ذلك، تتوقع الشركة التي تتخذ من ريدموند مقرا لها طرح **(بينغ)** المحدث على متصفحات أخرى في نهاية المطاف.

وتعتبر **«مايكروسوفت»** من الداعمين لشركة «أوبن إيه آي»، حيث استثمرت فيها مليار دولار في جولتي تمويل عامي 2019 و2021، كما تعتزم استثمار 10 مليارات دولار إضافية في الشركة لتعزيز التكنولوجيا الخاصة بها.

ومن خلال العمل مع شركة «أوبن إيه آي» الناشئة، تهدف «مايكروسوفت»،

الموهبة وقوة الحوسبة والوصول إلى البيانات عناصر أساسية، وملاحظات المستخدمين فارقة وضرورية لتحسين النتائج

صاحبة نظام التشغيل (ويندوز)، إلى تخطي منافستها في وادي السيليكون وربما حصد عوائد هائلة من أدوات تسرِع بشكل عام إنشاء المحتوى وإنجاز المهام آليا، إن لم يكن الوظائف نفسها. ومايكروسوفت من أوائل المستثمرين في شركة «أوبن إيه آي»، وقد أعلنت مؤخرا عن استثمار بمليارات الدولارات لتعزيز تطوير برامجها.

كشفت شركة «**بايدو**» الصينية التكنولوجية العملاقة، عن إطلاق أداتها الخاصة القائمة على الذكاء الإصطناعي ضمن مرحلة تجريبية. وبايدو هي أكبر شركة صينية تتولى حتى الآن تصميم روبوت محادثة مشابه لـ «تشات جي بي تي». وأشارت ناطقة باسم «**بايدو**» إلى أن الشركة «يُفترض أن تُنهي الاختبارات الداخلية» لبرنامجها في مارس، موضحة أن الأداة المُسماة «ارني بوت» ستُتاح بعد ذلك «على نطاق واسع» في موعد لم يجر تحديده بعد.

الشركات الأوروبية

في أوروبا، وبسبب نقص الشركات العملاقة، تُطلق العشرات من الشركات الناشئة أدواتها الخاصة، بدءاً من مصممي التطبيقات القائمة على نماذج الذكاء الإصطناعي الحالية، إلى تلك الأكثر ندرة التي تطور

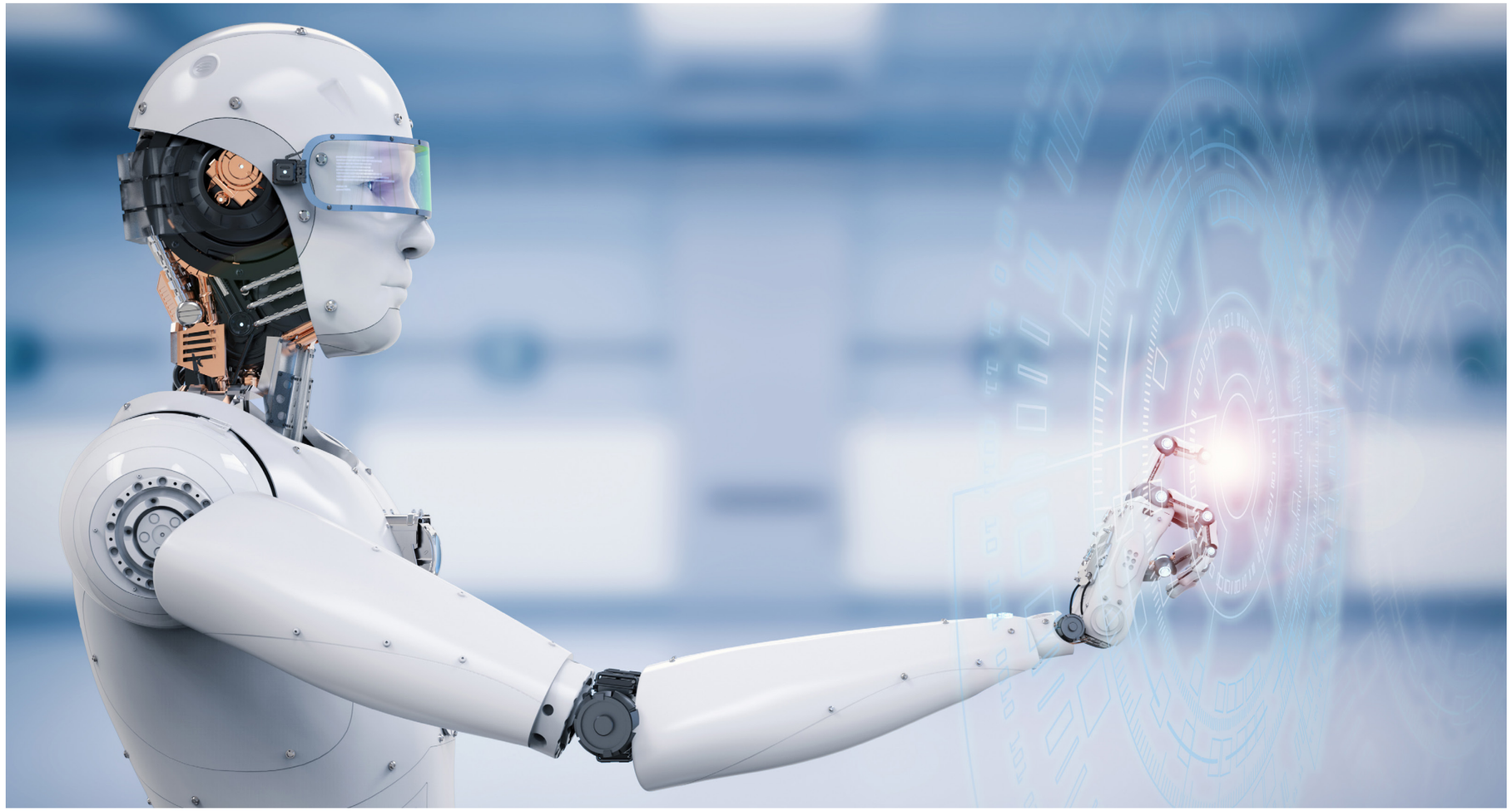

نماذج خاصة بها. ومن أهم هؤلاء، شركة «**ألف ألفا**» الألمانية ونموذج الوسائط المتعددة الخاص بها، و«**بلوم**» الفرنسية مع نموذج مفتوح المصدر مدعوم من المجلس الوطني الفرنسي للبحث العلمي، ومصمم على يد مجموعة من الباحثين الدوليين جمعته شركة «**هاغينغ فيس**» الفرنسية – الأميركية الناشئة.

وتطلق شركات أوروبية كثيرة أدوات متخصصة، مثل «**ستايبل ديفيوجن**» (لتوليد الصور)، و«**سانا لابز**» السويدية (لإدارة المعلومات) أو الهولندية «**كرييتيف فابريكا**» (لتوليد الرموز البصرية). وتقدم شركات أخرى منصات للنماذج البيانية، مثل «**داست**». وتجمع هذه الشركات كلها أموالاً، لكنّ قيمتها تُقدّر بعشرات الملايين من الدولارات، بعيداً عن مليارات الدولارات التي تنفقها المجموعات الأميركية العملاقة **مايكروسوفت وغوغل وميتا**. ومع ذلك، فإن الأوروبيين مقتنعون بقدرتهم على مواجهة التحدي. ويقول مؤسس «**ألِف ألفا**» يوناس أندروليس سنطلق هذا العام نموذجا من 300 مليار معيار، فيما ليس لدى «جي.بي.تي – 3» سوى 175 ملياراً. ويؤكد لوران دوديه، الشريك المؤسس لشركة «**لايتون**»، أن «نماذجنا الأساسية تتمتع بالفعالية نفسها لـ «جي. بي.تي – 3» أو ديب مايند من غوغل». ويضيف «عدد الاستخدامات هائل، والمحادثة واحد منها، لكننا لن نقاتل في هذا المجال حيث يتفوق الأميركيون. سنقدم محتوى للشركات يشمل تلخيص الوثائق، وملخصات لتبادل البريد الإلكتروني، وكتابة تعليمات متخصصة».

في ضوء ضعف السيولة وتأثر ثقة المستثمرين بتحديات التضخم

الظروف الاقتصادية القوية تحث المستثمرين الخليجيين على اغتنام الفرص في أسواق العقارات الدولية

كشف تقرير عالمي عن حالة الاستثمار العقاري لدول مجلس التعاون الخليجي، موضحًا أن هناك انتعاشاً في سوق الاستثمار العقاري الخليجي الخارجي، وتوقعات بأن تتفوق اقتصادات دول مجلس التعاون نسبياً على باقي الاقتصادات حول العالم في عام 2023، وهو ما سيدفع مستثمري المنطقة على الأرجح إلى اغتنام فرص الاستثمار في العقارات عالمياً. وأشار إلى تأثر ثقة المستثمرين حول العالم بالتحديات الناجمة عن تصاعد معدلات التضخم، وارتفاع تكاليف الطاقة، والسياسة النقدية المتشددة، ولا تقف تداعيات ذلك على تأخر القرارات الاستثمارية، بل تمتد إلى إضعاف السيولة في أسواق العقارات الدولية، وبالتالي تسود حالة من انعدام اليقين عالمياً، وذلك بحسب تقرير «جيه إل إل» الأخير.

وأضاف التقرير أن التوجهات تبدو مختلفة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ساعدت الظروف الاقتصادية القوية نسبياً هناك في تعزيز ثقة السوق وحثت المستثمرين على اغتنام فرص الاستثمار بأسعار مخفضة في الخارج، لافتاً إلى أن التعافي القوي لأسعار النفط منذ منتصف عام 2020، قد ساهم في حفز ثقة المستهلكين والمستثمرين إقليمياً، مما أدى إلى زيادة ضخ رأس المال في قطاع العقارات العالمي. وتعليقاً على التقرير، قال فادي موصللي، المدير الإقليمي لمكتب «جيه إل إل» في دبي، وعضو في مجموعة أسواق المال الدولية: «نتوقع استمرار الزخم الاستثماري في قطاع العقارات العالمي والمدعوم بالشركات الحكومية وصناديق الثروة السيادية من دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير، لكنه سيكون بشكل حذر وانتقائي»، متابعاً: «رغم تقلبات أسعار النفط في الأشهر الماضية، لكنها تبقى مرتفعة قياساً بمستوياتها السابقة ولن تكون ذات تأثير يُذكر على ثقة المستثمرين في المنطقة، وبالتالي، لن يتوقفوا عن اغتنام فرص الشراء بأسعار مخفضة، بالرغم من الأفق الاقتصادي المُبهم لأوروبا والولايات المتحدة وغياب المنافسة القوية في العطاءات».

ومن المتوقع أن تتحول استراتيجيات المحافظ الاستثمارية إلى قطاعات عقارية جديدة في المستقبل، فبالرغم من سيطرة قطاعي المكاتب والفنادق في الماضي على التوجهات في مدن مثل لندن وباريس ونيويورك، لكن شهدت هذه المدن تحولاً نحو قطاعات أعلى نمواً كالمعيشة والخدمات اللوجستية، والتي مثلت بالمجمل أكثر من 40% من الاستثمارات الدولية في العامين الماضيين، كما يركز المستثمرون بشكل متزايد على قطاعات بديلة مثل مراكز البيانات وأصول الرعاية الصحية، وهو ما يعكس تغيراً في استراتيجياتهم عن العقد المنصرم، وتشكل هذه المساعي لتنويع المحافظ الاستثمارية جزءاً من توجهات أوسع تعززت خلال جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من ضعف النمو الاقتصادي عالمياً، لا يزال الطلب على المساحات الصناعية والخدمات اللوجستية مرناً، ومن المتوقع أن يحافظ هذا القطاع على أداء جيد بسبب محدودية المساحات المتاحة. أمّا بالنسبة لقطاع المعيشة، فبرغم المؤشرات الأخيرة التي تُنذر بتباطؤه، مثل النمو المعتدل في الإيجارات، لا تزال الظروف على المدى البعيد مواتية لهذا القطاع بل من المتوقع أن تعزز مرونة أدائه.

ونتيجةً لذلك، زاد نشاط المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع المعيشة بشكل كبير منذ عام 2020، ومع استحواذ هذا القطاع على ثلث الاستثمارات العالمية، من المتوقع أن يصبح جزءاً مهماً من محافظهم الاستثمارية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على قطاع الإسكان متعدد الأُسر/ المساكن المعدّة للإيجار، كما

الطلب على المساحات الصناعية والخدمات اللوجستية لا يزال مرناً، ومن المتوقع أن يحافظ على أداء جيد بسبب محدودية المساحات المتاحة

سيمتد تأثيره إلى المساكن الطلابية ومساكن المسنين. وتحافظ الولايات المتحدة وأوروبا، ولا سيما المملكة المتحدة، على مكانتها في صدارة الأسواق المُستهدفة من قبل مستثمري الشرق الأوسط كما كانت دوماً.

أما عن مشهد الاستثمار العقاري المتغير ضمن المنطقة، فلا تزال منصات الاستثمار مصدراً أساسياً لرأس المال الصادر من منطقة الشرق الأوسط، ولكن العديد من هذه المنصات ضعيفة الحضور في قطاع العقارات وتعاني لتحديد فرص لاستثمار رأس مالها. كما دفعها ارتفاع أسعار الفائدة مؤخراً إلى إعادة تقييم تكتيكاتها مع التركيز على تثقيف مستثمريها، وتقييم معدلات العائد الداخلي كمؤشر، ودخول مناطق جغرافية وقطاعات جديدة عبر جميع مصادر رأس المال، لا سيما الديون وحقوق الملكية. ومن المرجح أن يزداد التركيز على عمليات الدمج والاستحواذ والشراكات الاستراتيجية، حيث سيكون الاختيار مبنياً على أساس الخبرة بالسوق.

يسجل المشهد الاستثماري دخول مشاركين جدد، إلى جانب منصات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، لذلك يجب على هذه المنصات أن تمتلك مفاتيح الابتكار لتضمن التميز عن منافسيها لأن التفوق في هذا السوق رهن بامتلاك إمكانات توريد ذكية، وشبكات توزيع قوية، وقدرة عالية على الاستحواذ قبل اللجوء إلى التمويل المشترك، كما سيكون اعتماد الأساليب الجديدة عاملاً ضرورياً لتوليد العائدات، وهو ما سيدفع منصات التمويل المشترك من الشرق الأوسط إلى التركيز أكثر على المزيد من مصادر رأس المال الأخرى، وفي النهاية، يدعم الارتفاع الكبير في الثروة الخاصة التوجه الاستثماري نحو العقارات في الخارج، ومن المتوقع أن تؤثر العوامل الخاصة بكل بلد بشكل كبير على الاستثمارات الخاصة من الشرق الأوسط في المدى المنظور.

10 توقعات صادمة من المستبعد حدوثها
بتقرير ساكسو بنك لعام 2023 منها:

الذهب يبلغ 3 آلاف دولار مع فشل مساعي البنوك المركزية لكبح جماح التضخم

أصدر ساكسو بنك، المتخصّص في التداول والاستثمار في الأصول المتعددة عبر الإنترنت تقرير التوقعات الصارمة لعام 2023 ضمن 10 بنود تتناول سلسلةً من الأحداث بعيدة الاحتمال، والتي قد يؤدي وقوعها إلى تشكيل موجات صدمة في الأسواق المالية والتوجهات السياسية والشعبية.

ويقدّم هذا التقرير مقاربةً فكريةً تغطي ربما جميع المسارات المحتملة، بما فيها السيناريوهات التي يبدو حدوثها أقل احتمالاً، ولكن لا يمكن استبعادها من المشهد، كما حصل مؤخراً عندما كشفت الشركة عن قائمة توقعاتها الصائبة، والتي تضمّنت خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

ولعلّ التقرير الأخير لا يشمل توقعات ساكسو بنك الأساسية حول الأحداث المنتظرة في عام 2023، إلّا أن تحركات الأسواق الكبيرة تشي بوقوع مفاجآت صادمة. فبينما تستعدّ البنوك المركزية والحكومات للإعلان عن خسارة معركتها مع التضخّم، تواصل الأسواق مسارها كالعادة نحو تلقي المزيد من الانتكاسات في السنوات المقبلة.

وتعليقاً على تقرير التوقعات الصارمة لهذا العام، قال ستين جاكوبسن، مدير شؤون الاستثمار في ساكسو بنك: «تستبعد توقعاتنا الصارمة لعام 2023 إمكانية العودة إلى سياسات معالجة التضخم المجدية قبيل أزمة كوفيد-19، كنتيجة لدخولنا في مرحلة ما يُسمّى باقتصاد الحرب العالمية، والتي تشهد صراعات طاحنة بين القوى العظمى لدعم أمنها القومي على كافة الجبهات، سواء العسكرية أو تلك المتعلقة بتعزيز سلاسل التوريد وتأمين قطاع الطاقة ومعالجة انعدام الأمن المالي بسبب الأزمة الصحية العالمية والحرب الروسية الأوكرانية».

المشهد العالمي في ظل الحرب

يستمدّ التقرير توقعاته من أوجه التشابه بين وضع القارة الأوروبية اليوم والمشهد الذي اختبرته في بداية القرن العشرين. فعندما ألّف نورمان أنجيل كتابه بعنوان الوهم الأعظم عام 1910، أراد التأكيد على استحالة دخول أوروبا في أي نوع من الحروب الكبرى لأنها لن تقبل بخسارة عقود من الازدهار الاقتصادي والسلام والاستقرار الناتج عن النمو التجاري. ولكن، وخلال عشر سنوات، تعرضت القارة العجوز لدمار شامل بعد أن خاضت حرب استنزاف مريرة على عدة جبهات.

ومع تتالي الأحداث وصولاً إلى عام 2022، ساد الكوكب حالة من الذهول جراء الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث لم تتمكّن غالبية الناس من استيعاب السبب وراء مخاطرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأرواح مواطنيه من ضحايا الحرب، والمغامرة باقتصاد بلاده الذي شهد عقدين من الازدهار التجاري وارتفاع مستوى الصادرات مع أوروبا الغربية وبقية العالم، خاصةً على صعيد الصناعات الاستخراجية.

وقاد هذا الصراع إلى نشوء مرحلة اقتصاد الحرب في أوروبا على نطاق لم تشهده منذ عام 1945، ولا يقتصر الأمر على القوة العسكرية غير الكافية في أوروبا الغربية، وإنما يتعلّق أيضاً بالاستفادة من النموذج الصناعي الذي ترأسه ألمانيا والذي واجه تحدي وجودي تمثّل بقرار أوروبا لتخلي عن الغاز والنفط الروسي ذو التكلفة المنخفضة.

ويستكشف التقرير في ثلاثة من توقعاته كيفية تفاعل أوروبا مع هذا المأزق، حيث يشير أحدها إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتشكيل قواته المسلحة، بينما يغوص الآخر في الأزمة السياسية التي تعصف في فرنسا وتسرّع ربما من حدوث الأزمة الوجودية القادمة للاتحاد الأوروبي. ويتناول التوقع الثالث المشهد البريطاني الذي يجد نفسه فجأةً غير قادر على لعب دور فعّال بعيداً عن التحالفات العالمية، حيث يؤكّد توقّع ساكسو بنك إجراء المملكة المتحدة لاستفتاء في العام المقبل حول إلغاء الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

كما تشير التوقعات إلى اتجاه القوى العالمية نحو سياسة اقتصاد الحرب، حيث يتم اعتمادها من قبل الولايات المتحدة والصين مع استمرار التنافس التجاري والتكنولوجي المتصاعد بين البلدين. وقد تكتشف الدول التابعة بأن موقفها المحايد من الحرب التجارية الباردة سيضعها تحت ضغوطات هائلة. وتشير الردود العالمية على الحرب الروسية الأوكرانية إلى أن الدول غير المرتبطة بتحالفات عسكرية متينة مع الولايات المتحدة لن ترضى بالبقاء حبيسة التسليح القائم على الدولار الأمريكي. لذلك يتوقع ساكسو بنك بأن تعقد هذه الدول مؤتمراً يفضي إلى إطلاق عملة احتياطية جديدة لمواجهة هذا النظام. وإذا ثبتت صحة التوقعات حول اقتصاد الحرب لعام 2023، فمن المرجّح أن يواصل قطار التضخّم مساره ليترك الكوكب أمام نتائج كارثية إن بلغت أرقامه أكثر من نصف المعدلات القصوى التي تم تسجيلها في عام 2022.

كما تُظهر التوقعات بأن المستثمرين قد يتخذون خطوات غير محسوبة نتيجة المبالغة في تقدير النتائج الإيجابية المحتملة للركود الاقتصادي على التضخم. فبغض النظر عن الركود في قطاع الإسكان والائتمان، تبقى الحاجة إلى الاستثمار في الأولويات الجديدة لاقتصاد الحرب كبيرةً، مما يدفع نحو مزيد من مخاطر التضخم، الأمر الذي يرفع الحاجة إلى تأمين إمدادات الطاقة على المدى الطويل وإعادة الإنتاج لبناء سلاسل التوريد المحلية الخاصة بالسلع الحيوية وتوسيع القدرات العسكرية. ومن المرجح تعويض أي تباطؤ في الطلب من القطاع الخاص من خلال إجراءات عديدة تتضمّن إنفاق القطاع العام.

ولا يبدو اهتمام البنوك المركزية بمحاربة التضخّم حقيقياً تماماً، لأن الدول المثقلة بالديون لا بدّ أن تبلغ على المدى الطويل مرحلة الاستنزاف والتوقف البطيء عن السداد بدلاً من اتباع سياسة تقشّفية أو التخلف عن السداد مطلقاً. ونستعرض فيما يلي أبرز العناوين:

1 - ائتلاف رؤوس الأموال الكبرى يطلق مشروع مانهاتن للطاقة بقيمة تريليون دولار

لن يحتمل مالكو شركات التكنولوجيا الكبرى وغيرهم من عشاق التكنولوجيا الأثرياء في عام 2023 توقف عمليات تطوير البنى التحتية في مجال الطاقة، وبالتالي إعاقة طريقهم نحو تحقيق أحلامهم وبلوغ التحول المطلوب في القطاع. لذلك، يقررون إطلاق ائتلاف للطاقة البديلة «ثيرد ستون» في مانهاتن بهدف جمع أكثر من تريليون دولار من أجل الاستثمار في حلول الطاقة.

وبهذا يصبح المشروع أكبر خطوة في مجال البحث والتطوير منذ مشروع مانهاتن الأصلي الذي طوّر أول قنبلة ذرية. ومن المرجّح أن يركّز الصندوق، علاوةً على جهود البحث والتطوير الرامية إلى تحقيق أقصى الإمكانات الحالية والجديدة في عالم التكنولوجيا، على بلوغ مسار متكامل يبحث في آليات دمج مصادر الطاقة الجديدة مع مرافق نقل وتخزين الطاقة الضرورية لتوفير المتطلبات الأساسية، والتي تُعدّ نقطة ضعف حلول الطاقة البديلة الحالية.

التأثير على السوق: الشركات المتعاونة مع ائتلاف ثيرد ستون لتحقيق رؤيته تسجل ارتفاع غير مسبوق بالقيمة في بيئة استثمارية ضعيفة.

2 - استقالة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

شهدت الانتخابات التشريعية الفرنسية في يونيو 2022 خسارة معسكر الوسط الذي يضم الرئيس إيمانويل ماكرون وحلفائه الأغلبية المطلقة في البرلمان أمام التحالف اليساري والتجمع الوطني اليميني المتشدد بقيادة مارين لوبان، وباتت الحكومة مجبرةً على تمرير القوانين الرئيسية وميزانية عام 2023 بدون تصويت برلماني من خلال تفعيل المادة 49.3 من الدستور. إلّا أن تجاوز المشرعين لا يمكن أن يشكّل وسيلةً مقبولةً في نظام حكم ديموقراطي، حيث يدرك ماكرون مدى صعوبة القيام بهذا الإجراء الذي من شأنه عرقلة مسيرته الإصلاحية خلال ولايته الثانية ولن يتمكّن من إقرار خطته حول قانون إصلاح أنظمة التقاعد. وسيقوده هذا الأمر إلى تقديم استقالة غير متوقعة مع بداية عام 2023 على غرار نظيره شارل ديغول الذي قام بهذه الخطوة مرتين خلال مسيرته السياسية في عامي 1946 و1969. ويأتي تنحّي ماكرون عن منصبه ليفتح باب قصر الإليزيه على مصراعيه أمام مارين لوبان، في مشهد صادم يتجاوز في تأثيراته حدود

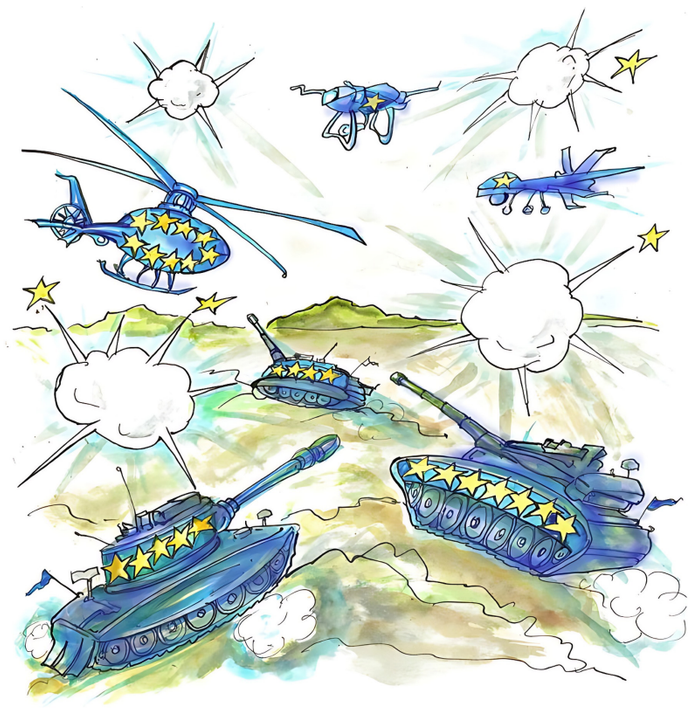

فرنسا، باعتباره يشكّل تهديداً لمشروع الاتحاد الأوروبي وهيكليته المؤسساتية المتهالكة.

3 - الذهب يبلغ 3 آلاف دولار مع فشل مساعي البنوك المركزية لكبح جماح التضخم

ينجح الذهب بتحقيق مكاسب كبيرة خلال عام 2023 بعد حالة الذهول التي أصابت المستثمرين العام الفائت نتيجة حالة الجمود التي أصابت الأسعار رغم وصول التضخم إلى أعلى مستوياته منذ 40 عاماً. وتكتشف الأسواق العالمية في 2023 أن قطار التضخم لن يتوقف في المدى المنظور، بينما تدفع السياسة النقدية المتشددة للاحتياطي الفدرالي الأمريكي وممارسات التشديد الكمية نحو مواجهة عقبة جديدة في أسواق الخزانة الأمريكية التي تفرض تدابير مخادعة لاحتواء تقلبات سوق الخزانة، مما يفضي إلى اعتماد تيسيرات كمية جديدة كأمر واقع. ومن جهتها، تقرر الصين مع حلول ربيع 2023 التخلي عن سياسة الوصول إلى صفر إصابات بمرض كوفيد-19 والترويج لعلاج فعّال أو ربما لقاح جديد. كما يؤدي ازدياد مستوى الطلب على الموارد في الصين إلى ارتفاع جديد في أسعار السلع، وبالتالي بلوغ التضخم أرقاماً أعلى، خاصةً مع مواصلة الدولار حالة الترنّح التي سبّبها موقف الاحتياطي الفدرالي الضعيف. لذلك، يسجّل الذهب أرقاماً قياسيةً في ظل تغيّر المشهد المتأثّر باعتماد سعر الفائدة الحقيقي الآجل.

وتحظى العملات الأكثر ثباتاً بالدعم من ثلاثة محاور خلال عام 2023، تتمثّل أولاً في الخلفية الجيوسياسية لعقلية اقتصاد الحرب التي تنادي بالاعتماد على الذات وتفضيل الذهب على احتياطي العملات الأجنبية، وثانياً، في التوجه نحو الاستثمارات الداعمة للأمن القومي، بما في ذلك مصادر الطاقة والطاقة البديلة وسلاسل التوريد، بينما ينطلق العامل الثالث من ارتفاع السيولة العالمية كنتيجة لحرص صانعي القرار على تجنّب انهيار أسواق الديون مع سيطرة مستويات معتدلة من الركود الاقتصادي الحقيقي. وبعد بلوغ الذهب عتبة 2,075 دولار أمريكي لمرتين متتاليتين، يبدو في طريقه نحو تسجيل 3 آلاف دولار على الأقل في العام القادم.

4 - تأسيس القوى المسلحة للاتحاد الأوروبي

حمل الغزو الروسي لأوكرانيا حرباً ساخنةً لم تشهدها القارة الأوروبية منذ عام 1945، كما شهدت الانتخابات النصفية الأمريكية لعام 2022 ازدياداً ملفتاً في تمثيل

الحزب الجمهوري اليميني الشعبي في الكونغرس، حيث أعلن رئيس الولايات المتحدة الأسبق دونالد ترامب رسمياً ترشحّه لخوض سباق الرئاسة نحو البيت الأبيض في عام 2024. وتعزز هذه المؤشرات من حاجة أوروبا لاتخاذ تدابير جوهرية من شأنها دعم الموقف الدفاعي للاتحاد، وضمان خروجه من عباءة الدورات السياسية الأمريكية المتقلبة، ومواجهة المخاوف المتمثلة في تنصّل الولايات المتحدة من التزاماتها بالكامل تجاه القارة العجوز، خاصةً بعد الهدنة المتوقعة بين روسيا وأوكرانيا.

ومن المتوقع أن يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل قواته المسلحة قبل حلول عام 2028 وتأمين قواعد برية وبحرية وجوية وفضائية قابلة للانتشار، بميزانية تبلغ 10 تريليون يورو على مدى 20 عاماً. ويأتي تمويل هذا المشروع من إصدار سندات أوروبية يتم تغذيتها بناءً على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء. وسيدفع هذا الأمر نحو تعميق سوق الديون السيادية للاتحاد الأوروبي بشكل كبير وتحقيق اليورو مستويات ملفتة من النمو بسبب الدعم الاستثماري الهائل.

5 - موافقة أحد الدول على حظر منتجات اللحوم بحلول عام 2030

يشير أحد التقارير إلى ضرورة تخفيض متوسط استهلاك الفرد من اللحوم سنوياً من 70 كغ إلى 24 كغ لنجاح مساعي الدول في تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. ولعلّ الاهتمام بالوعي الغذائي كعنصر حاسم في مواجهة التغير المناخي يرتبط

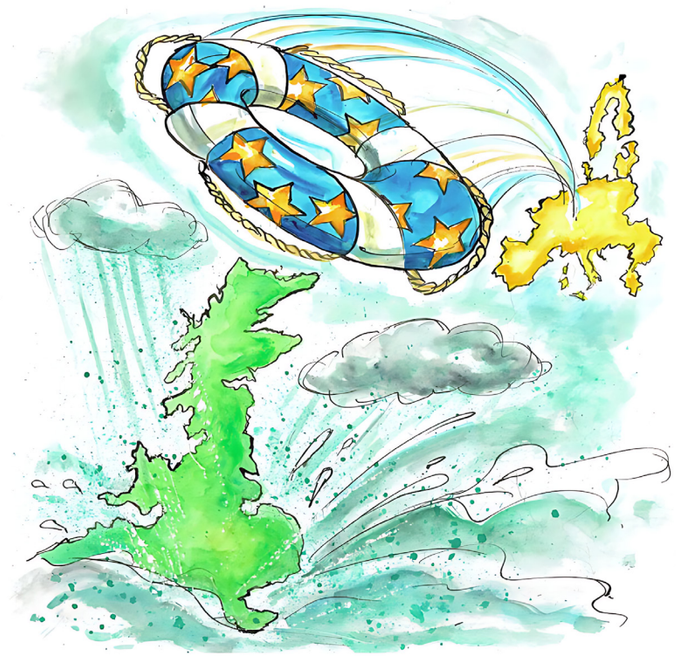

أكثر بالدول الملتزمة قانونياً ببلوغ الحياد الكربوني، مثل السويد التي وضعت خطط طموحة لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2045. بينما تسعى دول أخرى كالمملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك إلى التحول نحو اقتصاد خالٍ من انبعاثات الكربون بحلول عام 2050. إلّا أن سياسة العصا والجزرة نادراً ما تنجح في حالات مشابهة، حيث يشهد عام 2023 اهتمام دولة واحدة على الأقل بقيادة السباق نحو اعتماد منهجية صارمة لحماية البيئة، لتفرض ضرائب كبيرة على استهلاك اللحوم بشكل متزايد بدءاً من عام 2025.

كما تخطط لحظر إنتاج اللحوم المحلية التقليدية بحلول عام 2030، لتستبدلها بلحوم اصطناعية محسّنة ومشتقّة من مصادر نباتية أو مطوّرة في المختبرات، باعتبارها تشكّل الحل الأمثل لحماية الحيوانات والبيئة والمناخ.

6 - بريطانيا تجري استفتاءً حول العودة إلى الاتحاد الأوروبي

يشهد حزب المحافظين تدهور شعبيته بسبب اعتماد رئيس وزراء الحكومة البريطانية ريشي سوناك ومستشار الخزانة جيرمي هانت سياسةً مالية صارمة أودت بالمملكة المتحدة إلى هاوية الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة العجز الناتج عن شحّ الإيرادات الضريبية.

وستقود هذه الأجواء إلى انتفاضة عامة تطالب سوناك بإجراء انتخابات مبكرة لعدم حصوله على تفويض شعبي. وتظهر وسط هذا الخراب الاقتصادي أصوات جديدة تشكّك في جدوى الخروج من الاتحاد الأوروبي، حسب استطلاعات الرأي في المملكة بما فيه ذلك إنجلترا وويلز. ويستجيب سوناك أخيراً إلى المطالبات الشعبية بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة بعد تقديم استقالته ليفسح المجال أمام طاقم جديد في حزب المحافظين لتولي هذه التركة المتهالكة.

بينما يشير زعيم حزب العمال كير ستارمر إلى الدعم الشعبي لإجراء استفتاء جديد حول اتفاقية البريكست، في خطوة تلاقي إقبالاً هائلاً من حزب الديموقراطيين الليبراليين الذي يطالب بإجراء هذا الاستفتاء عبر قنوات محايدة لا تقف مع طرف وإنما تدعم فقط إجراء استفتاء ثانٍ حول إعادة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتفاوض معه على غرار ما فعل ديفيد كاميرون قبل الاستفتاء الأصلي عام 2016. ويتولى حزب العمال مقاليد الحكومة في الربع الثالث من العام، ويعد بإجراء استفتاء حول إلغاء الانفصال عن الاتحاد الأوروبي في 1 نوفمبر 2023 ويفوز به.

التأثير على السوق: يتعافى الجنيه الإسترليني بعد أدائه الضعيف في بداية عام 2022 ويرتفع بنسبة 10% مقابل اليورو و15% مقابل الفرنك السويسري على خلفية الدعم المتوقع لقطاع الخدمات المالية في لندن.

7 - اتساع تطبيق الضوابط على الأسعار للحد من مستويات التضخم الرسمية

يواجه العالم صعوبةً كبيرة في السيطرة على التضخم وكبح جماحه، خصوصاً مع تراجع دور العولمة والفشل في إيجاد حلول ناجعة لتوفير الاحتياجات من الطاقة على المدى الطويل.

أدّت جميع الحروب تقريباً إلى تحديد الأسعار وتقنينها، كنتيجة لتأثير الصراعات الدولية على القطاع الاقتصادي. وشهد عام 2022 منذ بدايته مبادرات عشوائية لإدارة التضخم، حيث سيطرت سياسة فرض الضرائب على الأرباح غير المتوقعة لشركات الطاقة في ظل عجز الأساليب التقليدية التي تعتمدها الحكومات في تقنين الإمدادات. لكن هذه السياسة ستدعم الطلب المتزايد من خلال تحديد أسعار التدفئة والكهرباء للمستهلكين، لتقود مرافق الخدمات في فرنسا إلى الإفلاس والتوجه نحو التأميم، وبالتالي إلحاق الضرر بالحكومة وسعر العملة نتيجة التضخم، مما يعني فشل مساعي الحكومات الغربية للحد من أسعار واردات الطاقة الروسية اعتباراً من 5 ديسمبر بهدف حرمان المصدّر الأول للغاز من الإيرادات وتخفيض أسعار النفط الخام حول العالم. إلا أن هذه الإجراءات لن تجدي نفعاً.

تعمد الحكومة في مرحلة اقتصاد الحرب إلى فرض سياساتها بشتى الوسائل طالما أنّ ضغوط الأسعار تهدد الاستقرار، إذ يعتقد صنّاع القرار أنّ ارتفاع الأسعار هو أحد علامات تدهور السوق، مما يقتضي اتخاذ المزيد من الإجراءات لمنع التضخم من زعزعة استقرار الاقتصاد والمجتمع على حدّ سواء. وتشير التوقعات في عام 2023 إلى تطبيق مزيد من الضوابط على الأسعار وحتى الأجور، وربما إنشاء مجلس وطني للأسعار والدخل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

لكن النتيجة التي تفرزها هذه السياسات الحكومية تتمثّل في الوقوع ضحية ما يُسمّى بقانون العواقب غير المقصودة، لأنّ التحكم في الأسعار دون حل المشكلة الأساسية يقود بالتأكيد إلى مزيد من التضخم، وتمزيق

النسيج الاجتماعي جرّاء انخفاض مستويات المعيشة بسبب العقبات التي تواجه الإنتاج، وسوء تخصيص الموارد والاستثمار. وتبقى الأسعار المرتبطة بالسوق هي الضامن الوحيد لتحسين الإنتاجية والكفاءة من خلال الاستثمار.

التأثير على السوق: يرجى الاطلاع على تقرير التوقعات الصارمة بارتفاع سعر أونصة الذهب إلى 3 آلاف دولار أمريكي.

8 - انسحاب الصين والهند والدول الأعضاء في اتفاق أوبك بلس من صندوق النقد الدولي، واتفاقها على بدء التعاملات التجارية بأصول احتياطية جديدة

تسعى الدول المتحالفة التي تغرّد خارج السرب الأمريكي، نتيجة استخدام الولايات المتحدة عملتها كسلاح يهدد الحكومات والدول حول العالم، إلى تجنب التعامل مع صندوق النقد الدولي أو استخدام الدولار الأمريكي في تداولاتها بهدف بناء الاتحاد الدولي للمقاصة، والتأسيس لأصل احتياطي جديد متمثل بعملة بانكور، (ورمزها KEY)، بالاعتماد على فكرة الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز قبل مؤتمر الأمم المتحدة في بريتون وودز، والتي تستنكر ممارسات الولايات المتحدة وسيطرتها على النظام النقدي الدولي.

التأثير على السوق: البنوك المركزية غير المنحازة تعمد إلى تخفيض احتياطياتها بالدولار الأمريكي بشكل كبير، في خطوة تؤدي إلى زيادة عوائد سندات الخزانة الأمريكية وانخفاض الدولار بنسبة 25% مقابل سلة من العملات التي يتم تداولها باستخدام الأصل الجديد KEY.

9 - اليابان تثبت سعر عملتها مقابل الدولار الأمريكي عند مستوى 200 ين بهدف إعادة ترتيب نظامها المالي

مع حلول عام 2023، يتصاعد الضغط على النظام المالي الياباني وعملته مرة أخرى نتيجة أزمة السيولة العالمية، والتي أطلقت شرارتها سياسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي المتشددة والارتفاع في عوائد سندات الخزانة الأمريكية. لذلك يتّخذ بنك اليابان ووزارة المالية، خلال المرحلة الأولى من معالجة هذه المشكلة، إجراءات من شأنها إبطاء التدخل في سعر العملة ثم إيقافه تماماً بعد إدراك التهديد الوجودي الذي يواجهه المركز المالي للبلاد نتيجة إنفاق أكثر من نصف احتياطيات البنك المركزي. لكن مع استمرار انخفاض قيمة الين الياباني إلى مستويات 160 و170 أمام الدولار الأمريكي، وتعاظم الحراك الشعبي أمام بلوغ معدلات التضخم

ذروتها، تدرك الحكومة أنّ الأمر يحتاج خطوات غير مسبوقة. فتبدأ الحكومة والبنك المركزي في التحرك مع ارتفاع الدولار الأميركي مقابل الين الياباني ليتجاوز 180 ين. وتبدأ الحكومة بتثبيت سعر صرف الين الياباني عند 200 ين مقابل كل دولار أمريكي كحد أدنى، على أن يكون ذلك إجراءً مؤقتاً لمدة غير معروفة بهدف إعادة ضبط النظام المالي الياباني واستقراره. وتتضمن تلك العملية توجّه بنك اليابان لتسييل حيازاته من الديون قبل إلغائها تماماً. ثم يتم تمديد برنامج التيسير الكمي مع عملية التسييل لتقليل عبء الدين العام لليابان بشكل أكبر، وهذا يترافق مع خطة انسحاب محددة مسبقاً على مدار الثمانية عشر شهراً القادمة.

وتقود هذه الخطة الدين العام نحو الانخفاض إلى معدل 100% من إجمالي الناتج المحلي عند إنتهاء بنك اليابان من تطبيق عملياته، أيّ أقل من نصف قيمته عند البداية. وبعد ذلك يتم رفع المعدل حسب سياسة بنك اليابان إلى 1.00% وإلغاء كافة القيود على منحنى العائد، مما يسمح بارتفاع النسبة خلال السنوات العشر القادمة إلى 2.00%. كما تجري إعادة رسملة البنوك حسب الحاجة لتجنب إفلاسها، وتشهد البلاد تدفق تريليونات الوحدات من العملة اليابانية نتيجة تطبيق الحوافز الضريبية على استرداد المدخرات اليابانية الهائلة الموجودة في الخارج، إضافةً إلى تحقيق اليابان نمواً مستمراً في حجم صادراتها.

ونتيجةً لذلك، ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليابان بنسبة 8% بسبب انخفاض القوة الشرائية، حتى مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة 5% جرّاء زيادات تكلفة المعيشة، إلّا أنّ هذه الخطة تنهض باليابان واقتصادها إلى مكانة مستقرة، وتتحول إلى نموذج مثالي تلجأ إليه أوروبا والولايات المتحدة التي ستعصف بها أزمة مماثلة بكل تأكيد.

التأثير على السوق: تداول الدولار الأميركي مقابل الين الياباني عند مستوى 200 ين، ولكنه في طريقه إلى الانخفاض بحلول نهاية العام.

10 - حظر الملاذات الضريبية يودي بحقوق الملكية الخاصة إلى الانهيار

قدم الاتحاد الأوروبي عام 2016 قائمة سوداء للملاذات الضريبية أدرج فيها بلداناً ومناطق حكومية «غير متعاونة» حسب تعبيره، تشجع على التهرب الضريبي والتخطيط له بشدة. وجاء ذلك رداً على حادثة وثائق بنما التي كشفت من خلال ملايين الثبوتيات عن الغش الضريبي الذي تمارسه مجموعة كبيرة من الأثرياء تشمل سياسيين ونجوم الرياضة وغيرهم. ومع ازدياد الاعتماد على سياسة اقتصاد الحرب في عام 2023، تركز وكالات الأمن القومي في كل بلد أنظارها نحو الداخل لتطوير سياساتها الصناعية وحماية قطاعاتها المحلية. كما تبحث الحكومات عن كل مصادر الإيرادات الضريبية المتاحة بهدف تمويل الإنفاق المتزايد على الدفاع والتوطين والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، حيث تجد في أموال التهرب الضريبي القابعة في الملاذات فرصةً ينبغي الاستفادة منها. وتشير التقديرات إلى أنّ الملاذات الضريبية تكبّد الحكومات خسارة تُقدّر بين 500 و600 مليار دولار أمريكي سنوياً من عائدات ضرائب الشركات.

وبدورها، تطلق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023 حظراً شاملاً على أهمّ الملاذات الضريبية في العالم، بينما تعمل الولايات المتحدة على تحويل الفائدة الخاضعة لضريبة أرباح رأس المال إلى دخل عادي. كما يؤدي حظر الملاذات الضريبية الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع التغيير الذي أجرته أمريكا بخصوص ضريبة الفوائد، إلى زعزعة القطاعات المبنية على الأسهم الخاصة ورأس المال المغامر وانهيار جزء كبير منها، بالإضافة إلى فقدان أسهم الكثير من الشركات الخاصة المدرجة في البورصة 50% من قيمتها السابقة.

التأثير على السوق: هبوط قيمة مشاريع الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل المدرجة في صندوق المؤشرات المتداولة آي شيرز بنسبة 50%

البنوك الكويتية تسجل أرباحاً قياسية في عام 2022

1.21 مليار دينار صافي الأرباح بمعدل نمو 37.7%

حققت البنوك الكويتية العشرة نمواً قوياً في صافي أرباحها خلال عام 2022 بلغت نسبته 37.7% وقيمته 332.1 مليون دينار لترتفع من نحو 881.6 مليون دينار في 2021 إلى نحو 1.21 مليار دينار وهو أعلى مستوى من الأرباح منذ عام 2007 (السنة السابقة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها). ويأتي هذا النمو محصلة لما سجلته كافة البنوك من زيادة في أرباحها نتيجة لتحسن البيئة التشغيلية للبنوك بعد تداعيات جائحة كورونا وعودة الأنشطة الاقتصادية للتعافي. وقد ساعد انخفاض المخصصات على زيادة أرباح البنوك، حيث تراجعت قيم المخصصات لدى البنوك الكويتية خلال عام 2022 ليبلغ إجمالي المخصصات خلال العام نحو 328.6 مليون دينار مقارنة بنحو 629.6 مليون دينار بانخفاض قيمته 300.9 مليون دينار ونسبته 47.8%، ويأتي ذلك نتيجة لانحسار المخاطر في عام 2022.

«الوطني» يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية و«بيتك» يسجل أعلى معدل نمو

وقد سجل بنك الكويت الوطني أعلى صافي أرباح بين البنوك العشرة ليصل إلى 509.1 ملايين دينار خلال عام 2022 مقارنة بنحو 362.2 مليون دينار في عام 2021 بنمو بلغت قيمته 146.8 مليون ونسبته 40.5%. تلاه في المرتبة الثانية بيت التمويل الكويتي مسجلاً نحو 357.7 مليون دينار خلال عام 2022 (ليتصدر بذلك قائمة البنوك الإسلامية) مقارنة بنحو 243.4 مليون دينار في عام 2021 بنمو بلغت قيمته

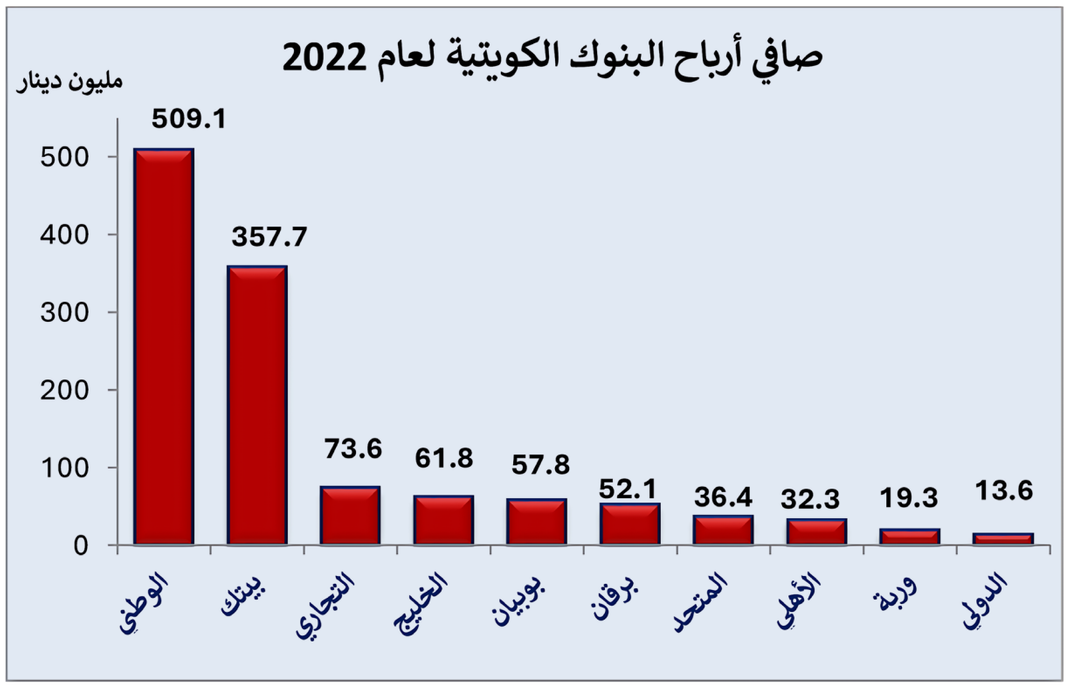

114.3 مليون ونسبته 47% وهو أعلى معدل نمو في صافي الأرباح بين كافة البنوك.

وفي المرتبة الثالثة البنك التجاري الكويتي مسجلاً نحو 73.6 مليون دينار بنمو بلغت قيمته 19 مليون ونسبته 34.7% مقارنة بنحو 54.6 مليون دينار في عام 2021.

وجاء رابعاً بنك الخليج بقيمة 61.8 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 19.7 مليون ونسبته 46.8% مقارنة بنحو 42.11 مليون دينار في عام 2021.

وخامساً جاء بنك بوبيان مسجلاً نحو 57.8 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 9.3 مليون ونسبته 19.2% مقارنة بنحو 48.5 مليون دينار في عام 2021.

وفي المرتبة السادسة بنك برقان بقيمة أرباح بلغت نحو 52.1 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 6.7 مليون ونسبته 14.9% مقارنة بنحو 45.4 مليون دينار في عام 2021.

وجاء في المرتبة السابعة البنك الأهلي المتحد بقيمة أرباح بلغت قيمتها 36.4 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 5.2 مليون ونسبته 16.6% مقارنة بنحو 31.2 مليون دينار في عام 2021.

وفي المرتبة الثامنة البنك الأهلي بقيمة أرباح بلغت 32.3 مليون دينار بنمو قيمته 5.1 مليون ونسبته 18.7% مقارنة بنحو 27.2 مليون دينار في عام 2021.

وجاء بنك وربة في الترتيب التاسع بأرباح بلغت قيمتها 19.3 مليون دينار وبنمو قيمته 3.3 مليون ونسبته 20.8% مقارنة بنحو 16 مليون دينار في عام 2021.

وفي المرتبة العاشرة جاء بنك الكويت الدولي بقيمة أرباح بلغت 13.6 مليون دينار ونمو قيمته 2.7 مليون ونسبته 24.8% مقارنة بنحو 10.9 ملايين دينار في عام 2021.

صافي أرباح البنوك الكويتية (مليون دينار)

	2021	2022	التغير القيمة	التغير %
الإجمالي	**881.6**	**1213.7**	**332.1**	**37.7**
البنوك التقليدية	**531.6**	**728.9**	**197.3**	**37.1**
الوطني	362.2	509.1	146.8	40.5
التجاري	54.6	73.6	18.9	34.7
الخليج	42.1	61.8	19.7	46.8
برقان	45.4	52.1	6.7	14.9
الأهلي	27.2	32.3	5.1	18.7
البنوك الإسلامية	**350.0**	**484.8**	**134.8**	**38.5**
بيتك	243.4	357.7	114.3	47.0
بوبيان	48.5	57.8	9.3	19.2
المتحد	31.2	36.4	5.2	16.6
وربة	16.0	19.3	3.3	20.8
الدولي	10.9	13.6	2.7	24.8

37.1% زيادة في أرباح البنوك التقليدية

شهد عام 2022 أداء أفضل لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بعام 2021، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 197.3 مليون دينار ونسبتها 37.1% لتصل إلى 728.9 مليون عام 2022 مقابل 531.6 في عام 2021، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها كافة البنوك وبشكل أساسي بنك الكويت الوطني، غير أن أرباح مساهمة البنوك التقليدية سجلت تراجعا طفيفا في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 60.3% في عام 2021 إلى 60.1% في عام 2022 (تشكل أرباح البنك الوطني 41.9% من إجمالي أرباح كافة البنوك).

38.5% زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية ارتفاعاً في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 39.7% في عام 2021 إلى 39.9% في عام 2022 (تشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 29.5% من إجمالي أرباح كافة البنوك). فقد ارتفعت الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 134.8 مليون دينار وبنسبة 38.5% لتصل إلى 484.8 مليون عام 2022 مقابل 350.0 في عام 2021، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بيت التمويل الكويتي.

«بيتك» يتصدر الإيرادات التشغيلية

ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنوك الكويتية خلال عام 2022 بنسبة 13.8% لتصل إلى 3.24 مليارات دينار مقارنة بنحو 2.85 مليار دينار في عام 2021. ويأتي ذلك محصلة لارتفاعها لدى معظم البنوك وباستثناء انخفاضات طفيفة لدى كل من بنك برقان والأهلي المتحد وبنك وربة والكويت الدولي.

وقد تصدر بيت التمويل الكويتي قائمة البنوك الأكثر تحقيقاً للإيرادات التشغيلية لعام 2022 بقيمة 1.07 مليار دينار (ارتفعت بنسبة 32.2%)، تلاه بنك الكويت الوطني بقيمة مليار دينار (ارتفعت بنسبة 12.1%) وحل ثالثاً بنك برقان بقيمة 232.1 مليون دينار (رغم تراجعها الطفيف بنسبة 1.1%)، بينما جاء في المرتبة الرابعة بنك بوبيان بإيرادات تشغيلية بلغت 201.4 مليون دينار (ارتفعت بنسبة 7.2%)، وخامساً بنك الخليج بقيمة 181.1 مليون دينار (ارتفعت بنسبة 6.5%).

وفي المرتبة السادسة جاء البنك الأهلي بحجم إيرادات تشغيلية بلغت 171.6 مليون دينار (ارتفعت بنسبة 11.5%)، وجاء سابعا البنك التجاري بحجم إيرادات تشغيلية بلغت قيمتها 139.9 مليون دينار (ارتفعت بنسبة 12%).

تلاه ثامناً الأهلي المتحد بحجم إيرادات تشغيلية بلغت قيمتها 90.8 مليون دينار (رغم تراجعها الطفيف بنسبة 0.7%)، تلاه تاسعا بنك وربة بقيمة بلغت 79.2 مليون دينار (رغم تراجعها بنسبة 26.2%)، وفي المرتبة العاشرة جاء بنك الكويت الدولي بإيرادات تشغيلية بلغت قيمتها 62.5 مليون دينار (رغم تراجعها الطفيف بنسبة 6.4%).

9.5% زيادة في الإيرادات التشغيلية للبنوك التقليدية

سجلت البنوك التقليدية زيادة في الإيرادات التشغيلية قيمتها 150.2 مليون دينار ونسبتها 9.5% لتصل إلى 1733.5 مليون عام 2022 مقابل 1583.3 عام 2021، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي سجلها بنك الكويت الوطني، غير أن مساهمة البنوك التقليدية في الإيرادات التشغيلية في إجمالي الإيرادات التشغيلية سجلت تراجعا من 55.6% في عام 2021 إلى 53.5% في عام 2022 (تشكل الإيرادات التشغيلية لبنك الكويت الوطني 31.1% من إجمالي كافة البنوك).

19.1% زيادة في الإيرادات التشغيلية للبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية سجلت ارتفاعاً في مساهمتها في الإيرادات التشغيلية للبنوك الكويتية من 44.4% في عام 2021 إلى 46.5% في عام 2022 (تشكل الإيرادات التشغيلية لبيت التمويل الكويتي 33.1% من إجمالي كافة البنوك). سجلت الإيرادات التشغيلية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 241.8 مليون دينار ونسبتها 19.1% لتصل إلى 1506.2 مليون عام 2022 مقابل 1264.4 عام 2021، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بيت التمويل الكويتي.

الإيرادات التشغيلية للبنوك الكويتية (مليون دينار)

	2021	2022	التغير القيمة	التغير %
الإجمالي	**2847.7**	**3239.7**	**392.1**	**13.8**
البنوك التقليدية	**1583.3**	**1733.5**	**150.2**	**9.5**
الوطني	899.8	1009.0	109.2	12.1
التجاري	124.9	139.9	15.0	12.0
الخليج	170.1	181.1	11.0	6.5
برقان	234.7	232.1	2.7	1.1
الأهلي	153.9	171.6	17.7	11.5
البنوك الإسلامية	**1264.4**	**1506.2**	**241.8**	**19.1**
بيتك	811.0	1072.3	261.3	32.2
بوبيان	187.8	201.4	13.6	7.2
المتحد	91.4	90.8	0.6	0.7
وربة	107.4	79.2	28.2	26.2
الدولي	66.8	62.5	4.3	6.4

بنمو نسبته 40.5%

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 509.1 ملايين دينار في 2022

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، حيث حققت المجموعة صافي أرباح بلغ 509.1 ملايين دينار، مقابل 362.2 مليون دينار في 2021، بنمو بلغت نسبته 40.5% على أساس سنوي. وأوضح البنك في بيان صحافي أن الموجودات الإجمالية نمت كما في نهاية ديسمبر 2022 بواقع 9.3% على أساس سنوي، لتبلغ 36.3 مليار دينار، فيما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.4% على أساس سنوي لتصل إلى 20.2 مليار دينار. كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 21 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2022، مرتفعة بنسبة 6.5% عن مستويات العام السابق، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 3.4 مليارات دينار بنهاية 2022 بنمو نسبته 3.3% على أساس سنوي.

البحر: أرباحنا القياسية تدعم مساهمتنا في نمو الاقتصاد وتوظيف العمالة الوطنية وزيادة استثماراتنا المجتمعية

توصية بالتوزيعات

أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 25 فلس للسهم كأرباح نقدية عن النصف الثاني من العام 2022 لتصبح بذلك إجمالي التوزيعات النقدية عن العام بالكامل 35 فلس نقداً لتعادل إجمالي قيمة التوزيعات 52% من صافي الأرباح. كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5%. وتخضع التوزيعات المقترحة لموافقة الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها في مارس 2023. وقد بلغت ربحية السهم 65 فلس للسهم الواحد بنهاية العام مقابل 45 فلس بنهاية العام 2021.

أرباح قياسية

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني حمد البحر: «يتزامن تحقيقنا أرباحاً قياسية مع احتفالنا بمرور 70 عاماً على تأسيس أول بنك وطني في الكويت، الذي كان طوال تلك العقود السبعة رائداً في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية وركيزة أساسية لتمكين الأعمال عبر كل القطاعات، ونموذجا يحتذى في كيفية التزام القطاع الخاص بأداء مسؤولياته تجاه المجتمع».

وأوضح البحر: «نعتز بتحقيقنا أعلى أرباح سنوية في تاريخ البنك، التي استندت إلى أداء تشغيلي قوي على صعيد كل قطاعات الأعمال، ما يؤكد حصافة استراتيجيتنا وقوة مركزنا المالي». وأضاف البحر بأن الأرباح القياسية للبنك تدفع جهوده الرامية إلى دعم الاقتصاد وتوظيف العمالة الوطنية وزيادة الاستثمارات المجتمعية، مشيرا إلى أن 2022 لم يخل من التحديات، مع

سياستنا الحصيفة في إدارة المخاطر تجعلنا أكثر استعداداً للعمل في أية ظروف استثنائية

تصاعد التوترات الجيوسياسية في أوروبا عقب اندلاع الحرب في أوكرانيا، بالإضافة إلى سياسات التشديد النقدي الصارمة التي اتبعتها أغلب البنوك المركزية حول العالم للحد من ارتفاع معدلات التضخم، ما يهدد بتباطؤ قياسي محتمل في معدلات النمو الاقتصادي خلال العام 2023، مؤكدا أن «الوطني» دائما ما يكون على استعداد لتلك الظروف الاستثنائية بفضل سياسته الحصيفة في إدارة المخاطر واستراتيجيته القائمة على التنويع.

تعظيم القيمة للمساهمين وأصحاب المصالح

وقال البحر: «تعكس توصية مجلس الإدارة بتوزيع أكثر من نصف الأرباح، التي تأتي ضمن سياسته الراسخة

الصقر: أرباحنا القياسية تؤكد نجاح استراتيجيتنا في رسم مسار من النمو المستدام

الخاصة بالتوزيعات النقدية، حيث قمنا بتوزيع 1.8 مليار دينار نقداً، بالإضافة إلى ما قيمته 3.2 مليارات دينار أسهم منحة (وفقا لسعر إغلاق سهم بنك الكويت الوطني كما في نهاية ديسمبر 2022) على مدى عشر سنوات حتى العام 2022، حرص البنك على تعظيم القيمة المضافة للمساهمين، ورؤيته لضرورة إعادة ضخ الأرباح في قطاعات مختلفة بما يعظم من استفادة شريحة أكبر وينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني».

وأفاد البحر: «لا يقتصر التزامنا على تعظيم القيمة المضافة للمساهمين، بل يمتد إلى جميع أصحاب المصالح بتقديمنا خدمات فائقة التطور والتميز لعملائنا واستثمارنا في تطوير موظفينا من الكوادر الوطنية وزيادة اعتمادنا على الموردين المحليين».

أرباح استثنائية رغم التحديات

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «نفخر بتحقيقنا أرباحاً استثنائية وسط بيئة تشغيلية لم تخل من التحديات على الصعيد العالمي، ما يؤكد مرونة نموذج أعمالنا وقدرته على تحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة في كافة الظروف ويؤكد ما نتمتع به من أسس صلبة، كما يعكس استمرار نجاح استراتيجيتنا في رسم مسار من النمو المستدام»

وأضاف أن القفزة التي شهدتها الأرباح السنوية ترتكز على أداء تشغيلي قوي، حيث تخطى صافي الإيرادات التشغيلية المليار دينار بنمو بلغت نسبته 12.2% على أساس سنوي، بالإضافة إلى استمرار تحسن مستويات تكلفة المخاطر بفضل نهج البنك المتحفظ طوال السنوات الماضية، والتحسن التدريجي الذي تشهده البيئة التشغيلية عقب العودة للحياة الطبيعية.

وأكد على تعزيز نتائج العمليات الدولية والذراع المصرفية للمجموعة ممثلة في بنك بوبيان نمو الأرباح ما يعكس استمرارية نجاح استراتيجية التنويع، وخاصة في ظل التركيز على النمو في الأسواق الرئيسية التي نعمل بها. حيث ساهمت العمليات الدولية بنحو 26% من إجمالي أرباح المجموعة، كما ساهمت العمليات المصرفية الإسلامية بأكثر من 10%.

أداء قوي ومركز مالي صلب

وأشار الصقر إلى صلابة المركز المالي للبنك، التي تعززت خلال العام 2022 بفضل الحفاظ على وتيرة نمو محفظة القروض والنمو القوي في ودائع العملاء على أساس سنوي، ومواصلة نمو إجمالي الأصول مع الاحتفاظ بمعدلات جودة أصول قوية.

وأوضح بأن «الوطني» نجح في تسجيل أداء قوي على صعيد الأعمال المصرفية الرئيسية، حيث واصل تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية، لاسيما الخدمات الرقمية، والاحتفاظ

بحصة مهيمنة بسوق الخدمات المصرفية للشركات والتمويل التجاري، بالإضافة إلى مواصلة تعزيز القدرة التنافسية لمنصة إدارة الثروات العالمية في ظل تطوير رأس المال البشري ونموذج التشغيل وتعزيز التكامل بين ما تقدمه المنصة من خدمات.

وأشار الصقر: «تعزز تلك الخدمات والمنتجات تمكين قطاع الأعمال وقدرته على مواصلة تقديم قيمة اقتصادية مضافة وتوفير الوظائف ودفع جهود التنمية المجتمعية، هذا إلى جانب دورنا الرائد في دعم الاقتصاد الوطني كوننا أكبر ممول لمشروعات التنمية».

وأردف الصقر قائلاً إن استفادة أصحاب المصالح من نمو عملياتنا وما نقدمه من خدمات يمتد لكافة شرائح المجتمع في ظل التزامنا بأداء مسؤولياتنا المجتمعية والتركيز على تطوير العنصر البشري وخاصةً الكوادر الوطنية الشابة الذين استحوذوا على 80% من أعداد الموظفين الذين التحقوا بالعمل في البنك هذا العام والبالغ عددهم 325 موظفاً، وكذلك التركيز على تدريب تلك الكوادر وصقل مهاراتها من خلال عدة برامج تدريبية أبرزها برنامج (تمكن)، كما استقبلت أكاديمية الوطني الدفعة 27 من حملة الشهادات الجامعية من الكويتيين، إضافة إلى حرصنا على نشر الوعي بين طلبة المدارس من خلال إطلاقنا مبادرة «بنكي» الرائدة للتثقيف المالي. وأكمل الصقر قائلاً: «واصلنا إثراء التجربة المصرفية الرقمية لعملائنا بباقة من أكثر الخدمات وحلول الدفع تطوراً، كما شهد بنك (وياي) بصفته أول بنك رقمي في الكويت إقبالاً كبيراً وساهم في زيادة الشمول المالي لفئة عمرية من الشباب لم يكن لديها حسابات مصرفية من قبل».

مواصلة النجاح وتحقيق الاستدامة

وقال الصقر: «يمثل العام 2022 نقطة تحول في مسارنا نحو تحقيق الاستدامة حيث أطلقنا إطار التمويل المستدام كما نجحنا في التزامنا بمستوى الشفافية في نشر إفصاحات الأثر البيئي لعملياتنا من خلال مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP)، وذلك ضمن العديد من المبادرات التي تهدف إلى دمج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كل عمليات البنك وتعزيز الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت الجديدة 2035».

واختتم الصقر بالتأكيد على استمرار البناء خلال العام 2023 على النجاحات التي تحققت العام الماضي والتركيز على تحقيق نمو مستدام للإيرادات والاستثمار في توسيع القدرات الرقمية للبنك. كما أكد العزم على استكمال ما بدأه الآباء قبل 70 عاماً من المساهمة الفعالة في تعزيز جميع مسارات التنمية الاقتصادية.

أبرز النتائج والمؤشرات لعام 2022
صافي الإيرادات التشغيلية بلغ 1.0 مليار دينار كويتي (3.3 مليار دولار أميركي) في العام 2022 بارتفاع نسبته 12.2% عن مستويات عام 2021.
10.4% نمو سنوي بودائع العملاء لتبلغ 20.2 مليار دينار كويتي
6.5% نمو سنوي بإجمالي القروض والتسليفات لتبلغ 21.0 مليار دينار كويتي
إجمالي حقوق المساهمين بلغت 3.43 مليار دينار كويتي بنمو سنوي 3.3%
معايير جودة الأصول تحافظ على مستويات جيدة حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية 1.42%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 267%.
احتفاظ المجموعة بمستويات رسملة مريحة مع بلوغ معدل كفاية رأس المال 17.4%، متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

الأعلى خلال 10 سنوات

التجاري الكويتي يحقق أرباح صافية بمبلغ 73.6 مليون دينار لعام 2022

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 73.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 54.6 مليون دينار كويتي لسنة 2021 وبلغت ربحية السهم 37.2 فلس للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مع توصية بتوزيع أرباح نقدية مقدارها 25 فلس لكل سهم. وقد جاءت النسب الرقابية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 قوية وجيدة متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة مقدارها 17.8%، وبلغت نسبة تغطية السيولة 249.7% ونسبة صافي التمويل المستقر 109.1% ونسبة الرفع المالي 11.4%. وللعام الخامس على التوالي، ظلت نسبة القروض غير المنتظمة عند مستوى صفر. وهذه النسب تعكس قوة ومتانة المركز المالي للبنك وتوفر مصدات رأسمالية قوية وسيولة كبيرة تدعم النمو المحتمل والتوسع في محفظة القروض بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبنك.

أحمد الدعيج: ارتفاع الأرباح 34.7% نتيجة التحسن النسبي في بيئة الأعمال

الأعلى خلال العشر سنوات

وقد استهل الشيخ أحمد دعيج الصباح رئيس مجلس الإدارة تعليقه على النتائج المالية للبنك قائلاً «إن الأرباح الصافية المسجلة لعام 2022 والبالغة 73.6 مليون دينار كويتي هي الأعلى خلال العشر سنوات الماضية وأن توزيعات الأرباح المقترحة للمساهمين بواقع 25 فلس للسهم هي أيضاً الأعلى خلال هذه الفترة».

وتابع مبيناً أن ارتفاع الأرباح الصافية بمقدار 19.0 مليون دينار كويتي (2022: مبلغ 73.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 54.6 مليون دينار كويتي لسنة 2021) يرجع بصورة أساسية إلى التحسن النسبي في بيئة الأعمال حيث شهدت معظم مؤشرات الأداء تحسناً، حيث تحقق ارتفاعاً في الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 10%، ونمواً بنسبة 25% في صافي الربح من عمليات القطع الأجنبي، وزيادة في القروض والسلفيات، كما عزز ارتفاع أسعار الفائدة صافي إيرادات الفوائد لسنة 2022.

وأكد الدعيج أن البنك قد بادر بتجنيب مخصص بقيمة 30.1 مليون دينار كويتي مقابل ذمم مدينة أخرى استمراراً للنهج المتحفظ والحصيف الذي يتبعه البنك.

وأشار الدعيج إلى أن البنك سيواصل التركيز على جودة الأصول والتنويع والرقمنة والكفاءة التشغيلية والأمن السيبراني وحماية البيانات. وكعادة التجاري، فإن الاستثمار في تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتدريب وتطوير الموظفين يأتي على رأس أولوياتنا ليظل التجاري دوماً محافظاً على مكانته وشعاره بصفته «البنك المفضل» للعملاء (التجاري هو اختياري).

القطع الأجنبي

وحول مستجدات الأعمال، أشار الدعيج إلى أن ارتفاع الدخل من عمليات القطع الأجنبي يرجع بشكل أساسي إلى سيناريوهات رفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى توفر فرص متاجرة فورية بأسعار مواتية لصرف الدينار الكويتي / الدولار الأمريكي وقد نجح البنك في اقتناص هذه الفرص وتحويلها إلى عمليات مدرة للدخل.

تعود الزيادة في الدخل من الرسوم والعمولات بشكل أساسي إلى تسهيلات غير ممولة لعميل دولي لاستيراد النفط من دولة الكويت. ومن المتوقع أن يستمر هذا العمل ويخلق فرصاً مماثلة في المستقبل. إضافة إلى ذلك، قام البنك التجاري بدور البنك القائد ووكيل ترتيب شريحة التمويل التجاري التقليدي وذلك بتوقيع عقد تسهيلات مشتركة بمبلغ 292 مليون دولار أمريكي لصالح شركة سبتكو العالمية البترولية، بالاشتراك مع مجموعة من البنوك، حيث تم اكتمال الحزمة التمويلية واستيفاء كافة عقود ومستندات التمويل. وهدف التحالف إلى تمويل عقد إنشاء مرفق الإنتاج

الاستثمار بتحسين الخدمات المصرفية وتطوير الموظفين على رأس أولوياتنا

الجوراسي رقم 4 في شمال الكويت «JPF-4»، الذي تم ترسيته من قبل شركة نفط الكويت على شركة سبتكو العالمية.

فرعين جديدين

على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد أوضح الدعيج أن البنك قام بافتتاح فرعين جديدين أُضيفا إلى شبكة فروع البنك مجهزين بأحدث المعدات والتكنولوجيا أحدهما يقع في قلب مدينة الكويت التجاري بشارع فهد السالم والآخر يقع في مدينة سعد العبد الله بهدف تلبية جميع احتياجات العملاء.

تسارع مسيرة الرقمنة

وعلى صعيد الخدمات الرقمية والابتكار والحلول المقدمة للعملاء، أشار الدعيج إلى أن البنك يواصل المضي قدماً وبصورة متسارعة في مسيرة الرقمنة وخاصة من حيث نظم الدفع الرقمية والإلكترونية. إضافة إلى ذلك، فإن التكامل المنتظر لنظام فتح الحسابات مع التوقيع الإلكتروني المعتمد من الهيئة العامة للمعلومات المدنية من المتوقع أن يعزز ويسهل عملية فتح الحسابات. فضلاً عن ذلك، وضع البنك نظاماً شاملاً للمدفوعات الرقمية، وهذا يوفر للعملاء مجموعة متنوعة من الخيارات لإجراء المعاملات، تتضمن المحافظ الرقمية، وخدمة Apple Pay، وخدمة Samsung Pay، وإمكانية السحب النقدي بدون بطاقة، ورمز الاستجابة السريعةQR، وغيرها من الخدمات التي تعزز التجربة المصرفية الشاملة للعملاء.

وأضاف الدعيج إلى قيام البنك بتدشين مراكز الخدمات المصرفية الذاتية ("Business Island") ووفرها في معظم فروع البنك مع تزويدها بخصائص ومزايا إضافية بغرض التسهيل على العملاء بتقديم خدمات متميزة من خلال نقطة واحدة، حيث يمكن للعملاء تسجيل الدخول إلى الأجهزة باستخدام خاصية التعرف على الوجه المسجلة على تطبيق التجاري على الهاتف المحمول للوصول إلى أي من المنتجات/الخدمات المصرفية. وبالنظر إلى أن التجاري يضع خدمة العملاء على رأس أولوياته، فقد أطلق خدمات جديدة لتحسين تجربة العملاء المصرفية، منها البطاقات الافتراضية للخصم ومسبقة الدفع، والدردشة الآلية مع التجاري «T-bot» على تطبيق واتساب WhatsApp والخزائن الذكية الخاصة من التجاري T-Lockers المتاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع 24/7.

كما وفر البنك أيضاً لعملائه الراغبين في الحصول على أموال نقدية بصورة عاجلة خياراً مبتكراً يمكنهم من سحب الفوائد المستحقة على الودائع الثابتة في أي وقت من عمر الوديعة دون انتظار تاريخ الاستحقاق.

تم إجراء تحسينات إضافية على الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت حيث أصبح بإمكان العملاء من الشركات الاستفادة من خدمات جديدة عن طريق التطبيق، حيث يتم منحهم تسهيلات مؤقتة من خلال السحب على المكشوف من الحساب عند تمرير معاملات تحويل الأموال ودفع الرواتب والتحويلات عن طريق خدمة سويفت.

حماية البيئة

وعلى صعيد حماية البيئة، أكد الدعيج أن موضوع التحول الأخضر «GO Green» يحظى بالاهتمام والرعاية، ويعمل البنك على الكثير من المبادرات والمشاريع المتنوعة لخلق وتعزيز «ثقافة المحافظة على البيئة» والعناية بالموارد الطبيعية بين جميع أفراد المجتمع.

التمويل المستدام

أما بالنسبة للتمويل المستدام لإحداث التحول الأخضر، فإن البنك يسعى بشكل استباقي في هذا المجال من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية لتشجيع ودعم الأعمال والمشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والتحول «الأخضر» والتي تستخدم مواد مستدامة في صناعة منتجاتها وباستخدام موارد أقل من المياه والطاقة والمواد الخام وكذلك خفض انبعاثات الكربون، أو التي تستخدم هذه المواد بطرق متجددة وصديقة للبيئة.

وقد أطلق البنك مبادرات متنوعة للتحول الأخضر منها، على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً- زيادة الاستفادة من رموز الاستجابة السريعة الرقمية QR Codes ، كلما أمكن، لتشجيع التوجه نحو الحد بشدة من استخدام الأوراق داخل البنك.

ثانياً- اعتماد أساليب لتوفير الطاقة داخل مباني البنك.

ثالثاً- تعزيز جهود إعادة التدوير وإعادة الاستخدام من خلال نشر التوعية بين الموظفين واستخدام المنتجات الصديقة للبيئة. وأكد الشيخ/أحمد الصباح أن البنك قد قدم العديد من القروض في مجال التحول الأخضر للعملاء من الشركات والعملاء الدوليين، وسيواصل تمويل المشاريع ذات الأهمية الوطنية والبيئية.

التزام كبير بالمسؤولية الاجتماعية

على صعيد المسؤولية الاجتماعية، فقد كان برنامج التجاري للمسئولية الاجتماعية زاخراً بالأنشطة على مدار العام، حيث أبدى البنك - كعهده دوماً - التزاماً كبيراً بهذه المسؤولية، ومن ذلك الاحتفال بالأعياد الوطنية مع عمال البناء والتنظيف من خلال حملته الرائدة «هون عليهم» والتركيز على أهمية إحياء التراث الكويتي القديم من خلال مبادرته «يا زين تراثنا». كما أن للبنك برنامجاً اجتماعياً تم تصميمه خصيصاً للاحتفال بالمناسبات المختلفة مع جميع شرائح المجتمع بهدف توطيد الروابط الاجتماعية للبنك مع المجتمع الذي يعمل فيه من خلال برامج ومبادرات مجتمعية مبتكرة.

وكجزء من برنامجه للمسئولية الاجتماعية، يواصل البنك دعم حملة «لنكن على دراية» وهي الحملة التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين شرائح المجتمع المختلفة، حيث يستخدم البنك قنواته الإلكترونية وحساباته على مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية العملاء بأعمال المصارف بشكل عام وأمن المعلومات مع ضرورة حماية بياناتهم المصرفية من عمليات الاحتيال.

أهم المؤشرات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
ارتفعت الأرباح الصافية بنسبة 34.7% لتصل إلى 73.6 مليون دينار كويتي
ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 26.4% لتصل إلى 102.8 مليون دينار كويتي.
ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10.0% ليصل إلى 42.8 مليون دينار كويتي
ارتفع صافي الربح من عمليات القطع الأجنبي بنسبة 25.0% ليصل إلى 8.0 مليون دينار كويتي.
ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 6.2% لتصل إلى 2,419.5 مليون دينار كويتي
بلغ إجمالي الأصول 4.3 مليار دينار كويتي دون تغيير عن السنة السابقة.

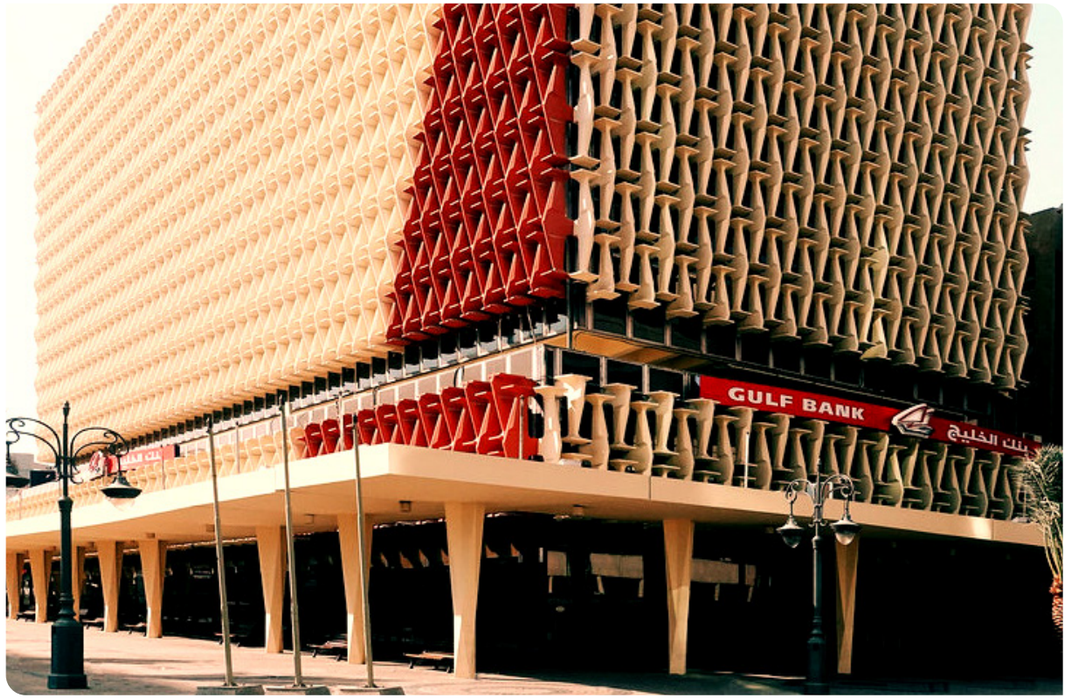

توصية بتوزيع 10% نقداً و5% منحة

أرباح بنك الخليج تقفز 47% إلى 62 مليون دينار في 2022

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للعام المنتهي في 2022، محققاً صافي ربح بلغ 61.8 مليون د.ك. وذلك بزيادة نسبتها 47% مقارنة مع عام 2021، فيما ارتفعت ربحية سهم البنك بنسبة 46% إلى 19 فلس. كما سجل البنك إيرادات تشغيلية بواقع 181.1 مليون د.ك. وذلك بزيادة نسبتها 6% مقارنة مع عام 2021. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 10 فلوس للسهم، بنسبة توزيع تبلغ 51% بالإضافة إلى 5% أسهم منحة عن عام 2022، علماً أنها تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقرر عقدها في مارس 2023. وتعزى الزيادة في صافي الربح بشكل أساسي إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بواقع 9.9 مليون د.ك. أو بنسبة 7% بالإضافة إلى التحسن في الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 3% أو 1.1 مليون د.ك.، والانخفاض في إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بنسبة 37% أو 17.6 مليون د.ك.

جاسم بودي: النتائج تظهر تقدماً استراتيجياً ممتازاً وتعكس النمو الملحوظ في أعمالنا المصرفية الأساسية

متانة المركز المالي

وفيما يتعلق بجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1% كما في 31 ديسمبر 2022، بالمقارنة مع نسبة العام الماضي البالغة 0.9%. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال البنك يتمتع بنسبة تغطية كبيرة للقروض غير المنتظمة تبلغ 504% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

وبلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 313 مليون د.ك. في نهاية عام 2022، بينما بلغت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 190 مليون د.ك. ولذلك فإن البنك يتمتع بمستويات عالية جداً من المخصصات الإضافية بلغت 124 مليون د.ك. مما يفوق بشكل كبير المتطلبات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

ومقارنة بعام 2021، ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 5% إلى 6.9 مليار د.ك، كما ارتفعت القروض والسلف المقدمة إلى العملاء بنسبة 7% إلى 4.9 مليار د.ك. وازدادت حقوق المساهمين بنسبة 8% لتصل إلى 720 مليون د.ك. وبلغت ودائع العملاء 4.2 مليار د.ك. في نهاية العام 2022.

وبالنظر إلى نسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 فقد بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.2% أي أعلى بنسبة 3.7% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 10.5%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.4% أي أعلى بنسبة 3.9% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12.5%.

أداء مالي متفوق على جميع الأصعدة ومؤهلون للانطلاق إلى أفاق جديدة في المنافسة المصرفية

أداء قوي

وبهذه المناسبة، صرح جاسم مصطفى بودي، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «لقد أظهرت نتائجنا لعام 2022 تقدماً إستراتيجياً ممتازاً، حيث حقق بنك الخليج صافي ربح قوي مدعوماً بقوة النمو في أعمالنا المصرفية الأساسية، مؤكداً أن مواصلة النمو وتوزيع الأرباح على المساهمين يعكس استقرار البنك وصلابة إدارته المالية.

وأضاف: «قطعنا أشواطاً متقدمة نحو استيفاء أولوياتنا الإستراتيجية الرئيسية، التي ترتكز على مبادرات التحول الرقمي الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء، وتسريع عملية التطوير، وزيادة الكفاءات

مواصلة النمو وتوزيع الأرباح على المساهمين يعكس استقرار البنك وصلابة إدارته المالية

التشغيلية في المستقبل»، منوهاً إلى أن البنك استغل السنوات القليلة الماضية في تطوير بنيته التحتية الرقمية، ما جعله مؤهلاً للانطلاق إلى أفاق جديدة في المنافسة المصرفية، مشيراً إلى أن العام الماضي، شهد تأسيس شركة لتكون ذراع استثمارية للبنك، قادرة على تطوير الخدمات الاستثمارية للعملاء ونقلها إلى أفاق جديدة.

وأضاف بودي: «لقد حافظ بنك الخليج على ثباته في ظل البيئة التي يشوبها حالة من عدم الاستقرار، ما يعكس قوته واستقراره والتزامه في دعم أصحاب المصالح». متابعاً «ومن بين الأمور التي تساعدنا في تحقيق تطلعاتنا الإستراتيجية جودة محفظة الموجودات لدينا وأسس ميزانيتنا العمومية، ناهيك عن تمتعنا بمركز مالي قوي يُمكننا من تحقيق عوائد مستدامة لمساهمينا ودعم النمو المستقبلي للبنك».

تصنيفات جيدة

وأشار إلى أن البنك لا يزال يحظى بتصنيفات جيدة على المستوى العالمي من حيث جدارته الائتمانية وقوته المالية، حيث قامت وكالة فيتش للتصنيف

الائتماني خلال عام 2022 برفع تصنيف الجدوى المالية للبنك إلى «-bbb» من «+bb» وتثبيت تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى الطويل عند المرتبة «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». كما حصل تصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل للبنك على المرتبة «+A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس، وكذلك حصل تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك على المرتبة «A3» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين.

ترسيخ الاستدامة

وبين بودي «أن البنك في إطار مساعيه المتواصلة لترسيخ مبادئ الاستدامة في المجتمع والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية البنك، أصدر مؤخراً تقريره السنوي الثاني للاستدامة، إذ نؤمن بأن تضمين الاستدامة واعتبارات الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات في ممارساتنا وأنشطتنا سوف يساعدنا على تعزيز تجربة عملائنا بشكل أفضل وطرح المنتجات والخدمات المستدامة في السوق، كما يضعنا في موقع الريادة في مبادرات الاستدامة بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية.

نواصل تحقيق تقدماً ملحوظاً في تطبيق استراتيجية 2025 مع التركيز على تزويد عملائنا بخدمات بسيطة ومبتكرة

ويعكس التزامنا تجاه كافة أصحاب المصالح والمجتمع والاقتصاد الكويتي بشكل عام».

جوائز مرموقة

ونوه إلى أنه تتويجاً لجهوده في ترسيخ مكانته الريادية في الكويت كبنك للمستقبل، حظي بنك الخليج بالتقدير من قبل العديد من المؤسسات المرموقة. ففي عام 2022، حصد البنك جائزة «البطاقة مسبقة الدفع الأكثر مكافأة» والتي حصلت عليها بطاقة «موج» مسبقة الدفع للاسترداد النقدي. كما حصل على جائزة «أفضل تجربة إطلاق خدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» التي حصلت عليها خدمة «Click to Pay» لتقنية الدفع المبتكرة والمتكاملة. والجائزتان مقدمتان من شركة ماستركارد تقديراً لريادة بنك الخليج في تقديم الخدمات والحلول المبتكرة لعملائه.

مؤشرات قوية
حقق بنك الخليج صافي ربح بمقدار 61.8 مليون د.ك.، أي زيادة وقدرها 47%.
ارتفعت ربحية السهم بنسبة 46% لتصل إلى 19 فلساً.
توزيع أرباح نقدية(مقترحة) عن كل سهم بمقدار 10 فلوس، وأسهم منحة بمقدار 5%.
ارتفعت القروض والسلف المقدمة إلى العملاء بنسبة 7% إلى 4.9 مليارات د.ك
بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.1%، مع نسبة تغطية قوية بلغت 504%.
نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.2% كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.4%.

بنمو نسبته 19%

32.3 مليون دينار أرباح
مجموعة البنك الأهلي الكويتي في عام 2022

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، حيث حققت المجموعة ربحاً صافياً قدره 32.3 مليون دينار كويتي في عام 2022 بزيادة في صافي الربح بنسبة 19% مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، فيما ارتفع صافي الربح التشغيلي بنسبة 10% ليصل إلى إجمالي 90.1 مليون دينار كويتي، وبلغت ربحية السهم 14 فلساً مقارنة بـ 12 فلساً في العام السابق. كما نما إجمالي الأصول بنسبة 14% ليبلغ 6.4 مليار دينار كويتي، وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 13% لتصل إلى 4.4 مليار دينار كويتي، فيما ارتفعت محفظة القروض بنسبة 19% لتصل إلى 4.04 مليار دينار كويتي. وقد بلغت نسبة القروض المتعثرة NPL 1.43% وتم تغطيتها بمخصصات تبلغ 366% من هذه القروض، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال CAR 15.62%، وبلغت حقوق المساهمين 504 مليون دينار كويتي.

طلال بهبهاني: النمو جاء مدعوماً بأداء متميز ضمن إستراتيجية زيادة أصول المجموعة وتنوعها

توصية بالتوزيعات

أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 8 فلس للسهم كأرباح نقدية للمساهمين بالإضافة إلى توزيع 5% أسهم منحة. وتخضع تلك التوزيعات المقترحة لموافقة الجمعية العمومية العادية لمجموعة البنك الاهلي الكويتي.

وتعكس هذه النتائج الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل لمجموعة البنك الأهلي الكويتي، والتي ترتكز على المنتجات الموجهة للعملاء، وتوسع عمليات المجموعة بشكل عام، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في مواردها البشرية. ومن المتوقع لهذه النتائج أن تمنح مجموعة البنك الأهلي الكويتي تقدماً كبيراً ومركزاً أكثر قوة على صعيد الأسواق المحلية والإقليمية.

أداء متميز

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للمجموعة، أفاد طلال بهبهاني، رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي: «يرجع هذا النمو إلى الأداء المتميز في تنفيذ الاستراتيجيات الموجهة لزيادة حجم أصول المجموعة وتنوعها، مع وجود إدارة حصيفة للمخاطر، وتعزيز الحصة السوقية للمجموعة محلياً وإقليمياً».

وأضاف بهبهاني «نجحت مجموعة البنك الأهلي الكويتي كذلك في المحافظة على متانة مركزها وتصنيفاتها الائتمانية المتقدمة، حيث تم تصنيفنا من قبل وكالة التصنيف فيتش بـ A مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومن قبل وكالة التصنيف موديز بـ A2 بنظرة مستقبلية مستقرة أيضاً، كما حصل البنك الأهلي الكويتي – مركز دبي المالي العالمي – على ترخيص مصرفي من الفئة الأولى من قبل سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) وترقية الترخيص للفئة الأولى لفرع البنك الأهلي الكويتي – مركز دبي المالي العالمي، حيث يسمح لفرع البنك في مركز دبي المالي العالمي بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية، ليكون مركزاً مصرفياً إقليمياً يتمتع بإمكانيات كبيرة لخدمة الشركات العالمية والمؤسسات المالية عبر مختلف عملياته وخدماته».

المجموعة حافظت على متانة مركزها وتصنيفاتها الائتمانية.. وعززت حصتها السوقية محلياً وإقليمياً

وأعرب بهبهاني عن تقديره لكفاءة عمليات التخطيط والتشغيل لدى الفريق التنفيذي والموظفين في مجموعة البنك الأهلي الكويتي، منوهاً بالنمو السليم للميزانية

جورج ريشاني: نجحنا بزيادة الأرباح التشغيلية.. والنمو مدفوعاً بالتحول التشغيلي محلياً ودولياً

العامة والمركز المالي القوي للمجموعة، بالإضافة إلى العمل على تطبيق معايير الاستدامة والحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية.

تعزيز قدرات إدارة المخاطر والابتكار

من جانبه صرح جورج ريشاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي: «استطاعت مجموعة البنك الأهلي الكويتي النجاح في زيادة الأرباح التشغيلية بنسبة ملحوظة»، وجاء هذا النمو مدفوعاً بالتحول التشغيلي الذي تشهده العمليات في الكويت، إضافةً إلى العمليات الدولية لمجموعة البنك الأهلي الكويتي. وأضاف ريشاني «تجربة العملاء هي إحدى أولويات استراتيجية المجموعة التي ترتكز بشكل أساسي على تقديم أفضل أداء للعمليات وتنويع قطاعاتها بجانب زيادة حصتنا السوقية في الأسواق الرئيسية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات إدارة المخاطر، والابتكار لتحقيق التميز في خدمة العملاء والكفاءة التشغيلية».

كما سلط ريشاني الضوء على النجاح الكبير الذي حققته المجموعة مؤخراً من خلال صفقة تسهيلات تعد إحدى أكبر الصفقات من نوعها لمؤسسة مالية كويتية، بمبلغ 825 مليون دولار أمريكي تهدف من خلالها مجموعة البنك الأهلي الكويتي إلى استخدامها في الأغراض العامة للمجموعة، وهي دليل على ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في المجموعة واستراتيجيتها وتوقعاتها المستقبلية. وتعتبر هذه التسهيلات الأكبر في تاريخ المجموعة وسوف تمكننا من مواصلة النمو وتوسيع أعمالنا وتقوية علاقاتنا التجارية محلياً ودولياً.

كما شدد ريشاني على نهج مجموعة البنك الأهلي الكويتي القائم على سياسات حصيفة وتوقعات مستقبلية مدروسة حيال النمو والتعامل الفعال مع المتغيرات الكبيرة من حيث معدلات الفائدة ومحاولات كبح التضخم، حيث تقوم المجموعة باتخاذ خطوات واسعة نحو التحول الرقمي ومتابعة ومجاراة احتياجات السوق المحلي والإقليمي، مع تسجيل نمو مستدام على الصعيد المالي وتعزيز طموحات جميع مساهمي وعملاء مجموعة البنك الأهلي الكويتي على حد سواء.

المسؤولية الاجتماعية

تحرص مجموعة البنك الأهلي الكويتي على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع. وقد شهد عام 2022 مشاركة مجموعة البنك الأهلي الكويتي في مبادرات متنوعة من المسؤولية الاجتماعية، لا سيما تلك التي تستهدف فئة الشباب في دولة الكويت.

وتؤكد مجموعة البنك الأهلي الكويتي أن توطين القوى العاملة يعتبر جزءاً رئيسياً ضمن استراتيجيتها، فقد برزت المجموعة كواحدة من جهات العمل الرائدة في التوطين في الأسواق التي تتواجد بها، وهي تواصل إثبات التزامها برأس المال البشري وتوظيف الكوادر الوطنية من خلال المشاركة في العديد من معارض التوظيف الجامعية.

وقد أجرى البنك الأهلي الكويتي مؤخراً حملة توظيف بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة في دولة الكويت، لتزويد الباحثين عن العمل بمعلومات حول القطاع المصرفي بشكل عام وعن البنك الأهلي الكويتي بشكل خاص. وهدفت هذه المبادرة إلى تشجيع الكويتيين على العمل في القطاع الخاص وعرض الفرص الوظيفية المتاحة في البنك الأهلي الكويتي.

الأهلي بين الأفضل أداءً في التوعية المصرفية

وبما يخص التوعية المصرفية، استثمر البنك الأهلي الكويتي خلال الفترة السابقة في حملة «لنكن على دراية» التي نظمها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية، وهي حملة تهدف إلى زيادة الوعي المصرفي والمالي لدى مختلف شرائح المجتمع. ولتحقيق أهداف الحملة، شارك البنك الأهلي الكويتي في شراكة مع الجهات الحكومية وأبرز شركات القطاع الخاص المختلفة مما جعل البنك الأهلي الكويتي من بين الأفضل أداءً للحملة.

تقدم كبير بالاستدامة

كما حققت مجموعة البنك الأهلي الكويتي تقدماً كبيراً على صعيد الاستدامة، حيث أصدرت المجموعة مؤخراً تقريرها الخاص حول الاستدامة لعام 2021 بعنوان «الخدمات المصرفية في رحلة مستدامة». وقد سلط الضوء على العديد من المبادرات الهامة التي قامت بها المجموعة، مثل زيادة التوطين على مستوى

«الأهلي» يتخذ خطوات واسعة نحو التحول الرقمي تتوافق مع احتياجات السوق

المجموعة بنسبة 5%، والتركيز على تمكين المرأة والشباب، وخفض الانبعاثات بنسبة 23%، وتمويل عدة مشاريع متعلقة بالاستدامة والتي تم الانتهاء منها بنجاح.

منتجات مصرفية متميزة

وكخطوة أخرى نحو تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية، أطلق البنك الأهلي الكويتي بطاقة فيزا إنفينيت بريفليج الائتمانية الجديدة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، كما قدم مميزات وخدمات جديدة لعرض تحويل الراتب.

كان عام 2022 استثنائياً أيضاً مع الاحتفال بمرور 20 عاماً على الشراكة الاستراتيجية للبنك الأهلي الكويتي مع طيران الإمارات سكاي واردز، وبرنامج الولاء الحائز على الجوائز الخاصة بطيران الإمارات سكاي واردز وفلاي دبي، وبطاقات الائتمان التي تحمل علامة تجارية مشتركة بين البنك الأهلي الكويتي وطيران الإمارات.

إعداد قادة أقوى للمستقبل

وعلى الصعيد الداخلي، يقوم البنك الأهلي الكويتي بتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى إعداد قادة أقوى للمستقبل على غرار المرحلة الأولى التي اختتمت مؤخراً من برنامج القيادة التنفيذية. وقد اشتملت على مجموعة من وحدات التعلم الرقمية وورش العمل المختلفة. ونتيجة لهذا البرنامج، يسعى البنك الأهلي الكويتي إلى رفع مستوى القادة المستقبليين إلى مستويات أعلى، ومنحهم فرص لصقل مهاراتهم وتطوير إمكاناتهم القيادية.

بنمو نسبته 16.7%

36.4 مليون دينار أرباح «الأهلي المتحد» في عام 2022

أعلن البنك الأهلي المتحد (AUBK) عن نتائجه المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. سجل البنك أرباحاً صافية لعام 2022 بلغت 36.4 مليون دينار كويتي، مقابل 31.2 مليون د.ك. عن العام 2021 محققاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 16.7%. وارتفع رصيد إجمالي الموجودات ليصل إلى 4.71 مليار د.ك. كما في نهاية ديسمبر من العام 2022 كما نمت محفظة التمويل بنسبة 2.1% لتصل إلى 3.41 مليار د.ك. كما في نهاية ديسمبر من العام 2022 (3.34 مليار د.ك. في 2021)، وكذلك ارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 3.24 مليار د.ك. بنسبة ارتفاع قدرها 4.2% عن العام الماضي حيث بلغت آنذاك 3.11 مليار د.ك. كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 0.49مليار د.ك. كما في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 0.47 مليار د.ك. في نهاية العام 2021 و بمعدل نمو 4.3%، في حين بلغت ربحية السهم 13.0 فلس للعام 2022 (10.9 فلس في 2021).

أنور المضف: البنك واصل تعزيز مكانته بالسوق الكويتي وحافظ على صلابة مركزه المالي

توصية بالتوزيعات

وقد اقترح مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد توزيع أرباح نقدية 8% لمساهمي البنك بقيمة 8 فلس للسهم وتخضع هذه التوصية لموافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية للبنك.

مؤشرات أداء قوية

وفي تعليقه على النتائج، أفاد الدكتور أنور المضف، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد: على الرغم مما نعيشه اليوم في زمن يصارع فيه العالم حالة مستمرة من عدم اليقين، تزامنا مع صدمات عديدة كالتضخم، والحرب الروسية الأوكرانية، واضطرابات سلسلة التوريد، والتداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19، والعديد من الأزمات الأخرى المؤثرة التي تفاقم بعضها البعض وما تبعها من ارتفاع في أسعار الفائدة. فقد واصل البنك تعزيز مكانته في السوق الكويتي واستطاع الحفاظ على صلابة المركز المالي للبنك وقدرته على تحقيق معدلات نمو مقبولة.

وأوضح المضف: أن البنك الأهلي المتحد، حافظ على صلابة نسبة كفاية رأس المال قبل توزيعات الأرباح التي بلغت 18.4% في 31 ديسمبر 2022 متجاوزة المستوى المطلوب من قبل الجهات الرقابية. كما حافظ البنك على نهج متحفظ لإدارة المخاطر، مما ساهم في تحسين جودة الأصول وخفض نسبة التمويل غير المنتظم إلى 1.76% مع نسبة تغطية بلغت 252% مع الضمانات كما في نهاية العام 2022.

مستمرون في تأكيد التزامنا الراسخ بتعزيز القيمة لمساهمينا وتحقيق نمو مقبول بربحية البنك

أضاف الدكتور المضف: كما يعلم الجميع، فإننا في البنك الاهلي المتحد، مستمرون بتأكيد التزامنا الراسخ بتعزيز القيمة لمساهمينا الكرام. ويظهر هذا الالتزام بشكل جلي في نهجنا الرامي إلى تعزيز كفاءة وصلابة مركزنا المالي. فضلا عن جودة إدارة المحفظة الائتمانية للبنك. وقد ساهم هذا الأمر، بالإضافة إلى الإدارة القوية للسيولة، في تحقيق نمو مقبول في ربحية البنك، مما أثر بشكل إيجابي على جميع المؤشرات المالية.

وأشار الدكتور المضف إلى استمرار البنك الأهلي المتحد في المضي قدماً بخطىً متسارعة لتحقيق التطور الرقمي الذي يواكب تطلعات عملائه،

جهاد الحميضي: «المتحد» حقق نتائج مالية قوية... ونمو الأرباح مدفوعاً بالأداء التشغيلي

موضحا أن البنك قد سجل نمواً سنوياً كبيراً عبر مقاييس رئيسية، وذلك على خلفية تقديم تجارب وخدمات متطورة لعملاء البنك، بالإضافة إلى حملات ترويجية وحملات تسويق رقمية متواصلة للتفاعل مع قاعدتهم المتنامية.

وأكد الدكتور المضف على الالتزام القوي بتعزيز تنفيذ إطار عمل الاستدامة والحوكمة البيئية والمجتمعية، من خلال ممارسات تزيد من المردود الإيجابي على البيئة والمجتمع الكويتي كما تنعكس بالإيجاب أيضاً على تحقيق هدفنا في التنمية المستدامة.

دور مجتمعي بارز

وأكد الدكتور المضف أن البنك الأهلي المتحد باعتباره أول بنك قام بإطلاق عملياته في الكويت منذ أكثر من 80 عاماً، استطاع أن يقوم بدور بارز في العمل المجتمعي، وأثبت على مدار هذه السنوات قدرته على تقديم نموذج يحتذي به في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ليقدم تجربة رائدة ومتميزة في هذا المجال كما هي إنجازاته الدائمة على مختلف الأصعدة.

وأضاف: إن البنك الأهلي المتحد قد استمر خلال عام 2022 في إطلاق المبادرات المجتمعية الهادفة ورعاية الأنشطة الاجتماعية والخيرية الصحية والتي قدمت مردودا إيجابيا على مختلف شرائح المجتمع.

ومن جهتها أفادت جهاد سعود الحميضي عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد: لقد حقّق البنك الأهلي نتائج مالية قوية، حيث يسعدنا أن نعلن عن نموّ في الأرباح مدفوع بأداء تشغيلي قوي،

واستطاع البنك الأهلي المتحد أن يحافظ على مكانته الفريدة في الكويت من خلال تقديم حلول مالية تمويلية بمعدلات أرباح تنافسية.

وأوضحت الحميضي أن أداء البنك خلال العام جاء متوازناً محققاً معدلات نمو جيدة في كل قطاعات الأعمال ليسجل بذلك عائداً أكثر تميزاً على السهم حيث ارتفع العائد إيجابياً بواقع 19% بعد أن جاء معدل النمو سلبياً في عام 2021 - 7% هذا بخلاف أن النمو المتوازن في محفظة التمويل بين قطاعات الأعمال من الشركات، التجزئة والدائرة المصرفية الخاصة وإدارة الثروات يعكس حرص البنك على تحقيق التنوع القياسي في مصادر الدخل وقاعدة المخاطر رغم تدعيم قاعدة المخصصات بنمو قد بلغ 2,8% أعلى مقارنة بمخصصات عام 2021.

وأضافت الحميضي أن مرونة نموذج أعمال البنك وقدرته على التكيف مع مختلف الظروف وما يحظى به من مكانة فريدة بين عملائه ومساهميه بفضل تاريخه العريق وقدرته الفائقة على

الاستمرار وتخطي الصعاب كان لها الفضل الاكبر في ما يحققه البنك من نمو مستدام .

تقديم تجربة مصرفية تواكب التسارع الرقمي

وأكدت الحميضي أن البنك الأهلي المتحد يواصل خطواته المتسارعة لتقديم تجربة مصرفية رقمية تواكب التسارع الرقمي في كافة الخدمات المصرفية والتمويلية، وذلك بهدف مواكبة تطلعات عملائنا الكرام وتقديم تجربة مصرفية مميزة تتضمن خدمات ومنتجات مالية سهلة وآمنة، مع التركيز على تسريع وتيرة ابتكار حلول مصرفية رقمية لمواكبة المستقبل.

وفي هذا الإطار، أوضحت الحميضي أن البنك الأهلي المتحد قد أطلق خلال العام 2022 عددا من الخدمات المصرفية الرقمية والتي تعد بمثابة إضافة أبعاد مصرفية جديدة لتحقيق المتطلبات الحالية والمستقبلية للعملاء وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية التي يقدمها البنك لعملائه، فقد شهد العام 2022 إطلاق المزيد من الخدمات المصرفية عبر تطبيق البنك الأهلي المتحد للهواتف الذكية، كذلك قام البنك بإطلاق التطبيق المحدث لنظام المتحد B2B لإدارة النقد للشركات عبر الهواتف الذكية، كما قام البنك بتقديم خدمة «Apple Pay»، وسيلة الدفع ذات المستوى العالي من الأمان والخصوصية.

وأضافت الحميضي أن البنك الأهلي المتحد مستمر في تطوير وتحسين عمله من خلال بيئة تكنولوجية فائقة الجودة لمقابلة تطلعات العملاء مع التركيز على مواكبة التطور السريع والمتنامي في مجال الثورة الرقمية وتوافر الأمان وموثوقية المنصات التكنولوجية المقدمة للعملاء والموظفين.

8 جوائز مرموقة

وأضافت الحميضي: أكد البنك الأهلي المتحد حضوره القوي في القطاع المصرفي الإسلامي في الكويت، من خلال حصوله على 8 جوائز خلال العام 2022، من

حافظنا على مكانة البنك الفريدة في الكويت عبر تقديم حلول مالية بمعدلات أرباح تنافسية

العديد من الجهات العالمية المرموقة، في قطاعات عديدة من قطاعات العمل المصرفي.

وأعربت الحميضي عن اعتزازها بهذه الجوائز، مؤكدة أنها بمثابة شهادة استحقاق لنيل ثقة الكيانات المالية الدولية المرموقة، ونتاج العمل الجاد الذى قامت به إدارة البنك الأهلي المتحد بهدف تقديم أفضل الحلول المصرفية المتطورة والتي نالت ترحيباً وإقبالاً كبيراً من جانب عملاء البنك الكرام، لكونها تلبى طموحاتهم المصرفية، مما يعكس التزامنا الدائم تجاههم.

وجهة العمل المفضلة

وأضافت الحميضي أن البنك لأهلي المتحد قد واصل في عام 2022 جهوده للحفاظ على مكانته كوجهة العمل المفضلة في القطاع المصرفي الكويتي، وذلك انطلاقا من منهج عمله واستراتيجيته التي تعني بانتقاء وجذب أفضل العناصر من الكوادر المصرفية ثم متابعة العمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم من خلال برنامج متكامل للتدريب والتطوير بهدف الارتقاء بمسيرتهم المهنية ليتمكنوا من القيام بدورهم في نهضة القطاع المصرفي الكويتي.

دور بارز في دعم حملة لنكن على دراية

أكدت الحميضي أن البنك الأهلي المتحد قد واصل خلال العام 2022 دعمه للحملة التوعوية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، بهدف تعزيز الثقافة المالية بين مختلف شرائح المجتمع، وزيادة الوعي بدور القطاع المصرفي.

KIB يحقق 13.6 مليون دينار كويتي أرباحاً بنهاية العام 2022

كشف رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB)، الشيخ محمد جرّاح الصباح، عن النتائج المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، مؤكداً استقرار مركزه المالي وعلى مسار نمو مستدام، بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية المستمرة التي تواجهها المنطقة والعالم، علماً أن البنك واصل تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات عملائه، وطرحها بمزايا حصرية وحلول رقمية تواكب توجهاتهم العصرية ونمط حياتهم الحديث. وفي تصريح له عن النتائج المالية الأخيرة لـ KIB، أعلن الجرّاح أن البنك قد حقق صافي أرباح عائدة لمساهمي البنك بلغت 13.6 مليون دينار كويتي تقريبا، بربحية 7.92 فلس للسهم، في حين سجلت الإيرادات التشغيلية مبلغ 62.5 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2022.

محمد الجراح: البنك حافظ على استقرار مركزه المالي والنمو المستدام.. رغم التحديات المستمرة

تحسن جودة الأصول

لافتاً إلى استمرار KIB في تحسين قيمة وجودة أصوله، حيث بيّنت النتائج المالية المجمعة نمو في الأصول نسبته 14%، لتصل إلى إجمالي مبلغ 3.58 مليار دينار كويتي، مقارنة بـ 3.14 مليار دينار كويتي تقريبا في نهاية العام الماضي، وفي هذا الصدد، نوه الجرّاح بأن هذا النمو قد جاء نتيجة ارتفاع حجم المحفظة التمويلية للبنك بمبلغ 346 مليون دينار كويتي، ليصل إلى إجمالي مبلغ 2.62 مليار دينار كويتي تقريباً كما في نهاية عام 2022، مقارنة مع 2.27 مليار دينار كويتي كما في نهاية العام 2021، ليحقق KIB بذلك نمو بالمحفظة التمويلية بنسبة 15%، ما يدل على مسار نمو تصاعدي للبنك وأداء مالي سديد.

مشيراً كذلك إلى ارتفاع حجم محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية، والمتركزة بنسبة أكبر على استثمارات KIB في الصكوك عالية الجودة، بنسبة بلغت 4% بنهاية العام 2022، وصولاً إلى 308 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 296 مليون دينار كويتي كما في العام الماضي وفقاً إلى نتائج آخر بيانات مالية.

توسيع الأنشطة التمويلية والاستثمارية

وأضاف: «مازال البنك حريصاً على توسيع نطاق أنشطته التمويلية والاستثمارية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، عبر المساهمة في صفقات التمويل المشترك وغيرها، وبالتعاون مع عملائه في العديد من القطاعات، منها الاتصالات والنفط والغاز، وكذلك، عبر صفقات الصكوك بالتعاون مع كبرى الشركات والمؤسسات المالية في المنطقة، وبأفضل تكلفة رأسمالية، مما يعزز مركز البنك المالي في أسواق رأس المال الإقليمية».

توصية بالتوزيعات

أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح، أفاد الجراح أن مجلس إدارة KIB قرر التوصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4 فلس للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بواقع 4% من رأس المال المُصدر والمدفوع، حيث تخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة لمساهمين البنك والجهات المختصة.

وأضاف الجرّاح أن KIB يركز بشكل أساسي على تقديم قيمة مضافة للمودعين وللمساهمين، وتقديم عوائد مجزية لهم، والمساهمة دائماً على استدامة أعمال البنك.

كما أشار إلى اعتماد KIB في استراتيجيته على اتباع نموذج تشغيلي مرن، ونهج يواكب التطورات المستمرة في المجال المصرفي ويتكيف مع تغيّراته، ليستجيب في جميع الظروف لتوجهات عملائه ومتطلباتهم، ملتزماً بالاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز الابتكار في عملياته التشغيلية، ليتمكن من تقديم خدمات تلاقي تطلعات عملاء السوق الحالي، ويحافظ على ريادته ومكانته التنافسية في القطاع المصرفي.

رائد بوخمسين: البيانات انعكاس لأداء مالي متميز للبنك أظهره خلال العام الماضي في ظل الأزمات

أداء مالي متميز رغم التحديات

وفي تعليقه على النتائج المالية لعام 2022، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB رائد جواد بوخمسين بأن هذه البيانات تُعتبر انعكاساً لأداء مالي متميز للبنك أظهره طوال العام الماضي، في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي أثرت على مختلف القطاعات الحيوية على مستوى العالم، لاسيما وسط بيئة تشغيل تعد غير مواتية، إلا أننا نواصل تعيين خبراتنا الواسعة والشاملة في الصناعة المالية، وتكريس جهودنا للتخفيف من آثار هذه التحديات ووطأتها، والتعامل معها برؤية حكيمة وطويلة الأمد، والمضي قدماً بخطوات مدروسة تستند إلى سياسات تحوطية شاملة وسديدة لإدارة المخاطر، بنهج معتمد وموثوق لإدارة الأزمات».

وأشار بوخمسين، أن البيانات المالية للعام 2022 قد أظهرت أيضاً ارتفاع في حسابات المودعين نسبته 13%، لتصل إلى 2.34 مليار دينار كويتي تقريبا، مقارنة مع إجمالي 2.06 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2021، في حين بلغت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك 254 مليون دينار كويتي. مضيفاً أن KIB مستمر في الحفاظ على معدلات كافية في نسب رأس المال، حيث بلغ معيار كفاية رأس المال (بازل III) 16.6% في حين بلغ معيار الرفع المالي 8.04% كما في نهاية العام 2022.

كما أشار بوخمسين إلى سلسلة من الإنجازات المتوالية التي حققها KIB خلال عامه الماضي، في العديد من أعماله ومجالاته، أهمها كان تحقيق المزيد من التوسع والابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد - بما يشمل تطوير وإطلاق منتجات جديدة، منها حساب «الدروازة»

للسحوبات والأقوى من نوعه للاستثمار، إضافةً إلى إطلاق مجموعة من العروض التمويلية المتنوعة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لمساندة العملاء وتلبية احتياجاتهم المختلفة، وذلك من خلال عقد شراكات استراتيجية بالتعاون مع أكبر الشركات ومزودي الخدمات، بما يشمل خدمات الرعاية الصحية، والمؤسسات التعليمية، والعلامات التجارية المتنوعة، لتقديم تجربة تمويلية شاملة لعملاء البنك.

حلول رقمية متقدمة لمعظم الخدمات

وعلى الصعيد الرقمي، لفت بوخمسين إلى أن العام الماضي قد شهد عملية تطوير واسعة للبنية الرقمية لأعمال البنك، والتي مكنته من طرح حلول رقمية متقدمة لمعظم خدماته، منها فتح الحسابات المصرفية إلكترونياً، وخدمات الدفع السريع عن بعد الجديدة، مع حلول لسداد المدفوعات الخاصة بالجهات الحكومية عبر «تسديد»، مثل خدمة حساب PayCard من KIB، كما قام البنك بإطلاق منصة إلكترونية، وهي (PayTally)،

بميزات رقمية لمساندة العملاء في معاملات التمويل، علاوةً على ابتكار حملات طوال العام لتشجيع العملاء على تبني الاستخدام الرقمي للخدمات المصرفية.

والجدير بالذكر أيضاً أن KIB قد نجح خلال 2022 في إطلاق مصنع للابتكار الرقمي ليكون بمثابة الذراع التكنولوجي للبنك، والذي صممه بتقنيات حديثة وأنظمة مبتكرة لتطوير حلول متقدمة لخدمة قطاعات الأعمال الحيوية على اختلافها، بخدمات تناسب كل شرائح العملاء، سواء من الأفراد أو الشركات.

المسؤولية الاجتماعية

لقد بات من المعروف أن KIB يقوم على تنفيذ واحد من أقوى وأشمل برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الكبرى في القطاع المصرفي، مجدداً التزامه المجتمعي، والبيئي، وفي حوكمة الشركات، من واقع حرصه على تفعيل دوره التنموي في هذا المجال على أوسع نطاق وفي العديد من الميادين للوصول لأكبر شريحة من فئات المجتمع. وفي هذا الإطار، قام KIB العام الماضي بإنشاء إدارة لمتابعة ممارسات الاستدامة المؤسسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بعد نجاحه كأول مؤسسة في الكويت في الانضمام إلى الاتفاق الدولي للأمم المتحدة والعمل على تنفيذ مبادئ الاتفاق العالمية العشرة، كما أصدر أول تقرير له للاستدامة مؤخراً، للتأكيد على مساهمته في دفع التنمية وخدمة المجتمع.

كما تضمنت جهوده المجتمعية تجاه الشركات، تأسيس شركة «KIB مركز مبادر» لدعم شريحة رواد الأعمال من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لتعمل معهم جنباً إلى جنب كحاضنة ومسرّعة أعمال ضمن منظومة تأهيلية متكاملة، بهدف إنشاء جيل جديد من الطاقات الكويتية الموهوبة من المبادرين، من منطلق إيمانه بأهمية دورهم الحيوي في تنمية القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد المحلي.

الجوائز والتكريمات

والجدير بالذكر أن KIB مازال يضيف لسجل تكريماته الحافل أهم الألقاب والجوائز التقديرية، فمن بين العديد من الجوائز التي نالها خلال 2022، جائزة (Bonds, Loans & Sukuk) لـ «أفضل صفقة تمويل إسلامي مشترك»، وغيرها من عدة منصات ووجهات تكريمية بارزة، بما فيها مجلة (Asian Banking & Finance)، ومجلة (Islamic Finance News)، مع رصيد من جوائز The Asset Triple A للتمويل الإسلامي وجوائز منصة (Capital Finance International) العالمية لأفضل رؤية مصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفضل بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية»، وأيضاً جوائز منصة (World Finance WF) لـ «أفضل المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تركز على العملاء في الكويت 2022».

مؤشرات ونتائج بارزة:
نمو إجمالي الأصول بنسبة 14%
بلغ حجم الأصول 3.6 مليار دينار كويتي تقريباً
نمو حجم المحفظة التمويلية بنسبة 15% بما يتجاوز 2.6 مليار دينار كويتي
نمو حسابات المودعين بنسبة 13% بما يتجاوز 2.3 مليار دينار كويتي
نمو صافي الأرباح العائدة على مساهمي البنك بنسبة 25%

52.1 مليون دينار أرباح «برقان» في 2022.. بنمو 15%

أعلن بنك برقان عن نتائجه المالية لعام 2022 المنتهي في 31 ديسمبر 2022، حيث بلغت الإيرادات 232 مليون دينار كويتي، والأرباح التشغيلية 125 مليون دينار كويتي. وظلت معدلات الإيرادات مستقرة، مدعومة بنمو صافي دخل الفوائد بنسبة 15% على أساس سنوي، وهي زيادة تعزى إلى تحسن هوامش صافي الفائدة بمقدار 30 نقطة أساس مقارنة بعام 2021، لتصل إلى 2.4% في عام 2022. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى رفع أسعار الفائدة في الكويت، فضلاً عن تحسن الهوامش الإجمالية لبنك برقان تركيا. كما شهدت مخصصات البنك تحسناً كبيراً بنسبة 70% للسنة المالية 2022 مقارنة بعام 2021، مدفوعة بالممارسات الحكيمة لإدارة المخاطر في المجموعة ككل.

الشيخ عبد الله الصباح: توحيد الجهود لتعزيز وضع «برقان» المالي وتحقيق نمو مستدام

ونتيجة لذلك، تحسنت تكاليف الائتمان بنهاية العام أيضاً لتبلغ 60 نقطة أساس (مقارنة بـ 190 نقطة أساس في السنة المالية 2021)، وقد ساهم النمو القوي في صافي إيرادات الفوائد والانخفاض الكبير في تكلفة الائتمان في تحقيق البنك نمواً بنسبة 15% ليحقق زيادة في صافي الدخل ليصل إلى 52.1 مليون دينار كويتي.

ولقد حافظت جودة أصول بنك برقان على استقرارها، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.9% في عام 2022. وكانت نسب رأس المال لعام 2022 أعلى كثيراً من المعدلات الرقابية والتنظيمية المطلوبة، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.8%، وهي أعلى من الحد الأدنى للمعدلات الرقابية والتنظيمية البالغة 12.5%.

توصية بالتوزيعات

وقد أوصى مجلس إدارة بنك برقان بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 8 فلس للسهم الواحد بالإضافة إلى أسهم منحة بنسبة 5% عن السنة المالية 2022، وتخضع تلك التوزيعات المقترحة لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

ستساهم الموافقة على عملية بيع مصرف بغداد التابع للمجموعة بشكل إيجابي في تجنب زيادة نسبة القروض المتعثرة وتحسين نسب رأس المال. وإضافة إلى ذلك، أدت التدابير النشطة التي اتخذتها

خطوات محورية لتحقيق أهدافنا التنموية الإستراتيجية وتعزيز قاعدتنا المالية في عام 2022

المجموعة إلى تخفيف المخاطر في تركيا وتحقيق تحسن عام في أداء بنك برقان تركيا بما في ذلك ارتفاع صافي الدخل وتحسين جودة الأصول.

استراتيجية تركز على النمو على المدى الطويل

وتعليقاً على النتائج القوية التي حققها البنك، قال الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «يواصل البنك، على مستوى المجموعة، التركيز على توحيد جهوده لتعزيز وضعه

مسعود حيات: قفزة نوعية في الخدمات المصرفية للأفراد

المالي، لتحقيق النمو المستدام طويل الأجل والمرونة التشغيلية التي تلبي تطلعات العملاء.

ولقد شهدنا هذا العام خطوات مهمة ومحورية في سبيل تحقيق أهدافنا التنموية الاستراتيجية، وفي الوقت الذي نجحنا في تعزيز قاعدتنا المالية وتحقيق عوائد قوية لمساهمينا، فإن تركيزنا الرئيسي لا يزال قائماً على تطوير نماذج أعمالنا وخدماتنا، لإرساء أساس قوي لانطلاقة سريعة للنمو والتطوير على مدار السنوات القليلة القادمة، ولدينا خطط تطويرية موسعة في العام 2023، مع مسارات نمو واضحة تعتمد على ركائزنا الأساسية الثلاثة المتمثلة في الاستدامة، والتحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري».

وأضاف الشيخ عبدالله: «وفي إطار استراتيجيتنا المؤسسية سوف نستمر أيضا في التركيز على الموازنة بين جهود تسريع وتيرة النمو والإدارة الفعالة للمخاطر».

التزام تجاه الحوكمة البيئية والمجتمعية للشركات (ESG)

في هذا الصدد، قال الشيخ عبد الله: «بنك برقان يتبنى نهجاً استباقياً وشاملاً لتحقيق الاستدامة، بالإضافة إلى الاهتمام باتباع أساليب حديثة في ممارسات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG)، والتي نعمل وفقها منذ انطلاقتنا، بل وتُعتبر مكوناً رئيسياً لشعار «أنت دافعنا»، وهو

التزام بوضع كافة موظفينا وعملائنا والمجتمع بشكل عام في المقدمة دائماً، وهو أمر يتجاوز مجرد كوننا مقدمي خدمات مالية».

وأضاف: «يبقى هدفنا تعزيز تأثيرنا الإيجابي وتقليل أي آثار سلبية لنا على محيطنا». لافتاً إلى أن البنك قام خلال العام 2022، بتوسيع نطاق عمل ممارسات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، ليؤكد من جديد التزامه بإيجاد حلول أفضل لمستقبل أكثر استدامة.

عام من التطور والإنجاز الرقمي

وأكد مسعود محمود جوهر حيات، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة، قائلاً: «شهد تطور الخدمات المصرفية للأفراد – لاسيما فيما يتعلق بالتحوّل الرقمي – قفزة نوعية في عام 2022».

«ويأتي هذا نتيجة التزامنا في تطبيق استراتيجيتنا للتحول الرقمي طويلة الأمد التي تهدف إلى التركيز على تقديم أفضل تجربة مصرفية آمنة ومريحة لعملائنا.

وكان بنك برقان قد أطلق خلال العام 2022 العديد من التحديثات للمزايا والخدمات التي يتميز بها تطبيق برقان للهواتف الذكية، والذي يعد حالياً التطبيق المصرفي الأعلى تصنيفاً في الكويت، إضافة إلى إطلاق نموذج «اعرف عميلك» الإلكتروني (eKYC)، ثم خدمات رقمية أخرى مثل «Apply Now»، إلى جانب إطلاق التحديثات والإمكانيات المطورة الاستراتيجية، لتقديم تجربة مصرفية افتراضية عصرية أكثر مرونة وسهولة.

علاوة على أن ابتكارات بنك برقان الرقمية امتدت لتشمل عملاءه من الشركات، حيث أطلق البنك تطبيقه المبتكر لإدارة النقد.

استراتيجية تركز على الثروة البشرية ومركزية العميل

وأشار حيات إلى أن تطوير رأس المال البشري يعد من الركائز الاستراتيجية للبنك، حيث يستثمر في موظفيه بأسلوب متكامل، شامل وطويل الأمد.

مضيفاً: «موظفونا جزء أساسي من استراتيجيتنا، ولا شك أن تعزيز أدائنا المالي يعتمد على مهارة موظفينا وتفانيهم، حيث يتطلب تطوير بنك برقان ورحلته نحو التحول الرقمي، قوة عاملة فائقة المهارة ومتمكنة ومدربة تقنياً. لذلك، خصصنا موارد كبيرة للارتقاء بمهارات موظفينا ومنحهم المرونة اللازمة ليكونوا قادرين على مجابهة هذا التحوّل».

تطوير رأس المال البشري من الركائز الإستراتيجية للبنك

وكجزء من جهوده لدعم وتطوير المواهب، يقدم بنك برقان برامج داخلية رائدة بالشراكة مع جامعات مرموقة، مثل هارفارد وبيركلي وكلية كولومبيا للأعمال وINSEAD، وذلك لتعزيز معرفة وقدرات كوادره البشرية.

كما قام البنك بتوسيع نهجه في التعلّم من خلال تدشين المبادرة الرائدة «رؤية»، حيث تم تصميم برنامج المواهب الاستراتيجي ليكون منصة تأهيل للمواهب الوطنية الرائدة في الصناعة المصرفية، وذلك لتمكين وتعزيز قادة المستقبل في القطاع المصرفي الكويتي.

كما أطلق البنك برنامج «انطلاقة»، والذي يندرج تحت مظلة أكاديمية الخدمات المصرفية للأفراد، ويتيح للموظفين الجدد الذين ينتقلون إلى الفروع، الانغماس الكامل في ثقافة البيع بالتجزئة وآليات العمل المتنوعة. كما يدعم البنك طلاب الجامعة وحملة شهادة الدبلوم لمتابعة دراستهم الأكاديمية من خلال مبادرة برقان العطاء.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المجمعة لبنك برقان تتضمن نتائج عمليات المجموعة في الكويت، إضافة إلى حصتها من نتائج الشركات التابعة بما في ذلك بنك برقان تركيا، بنك الخليج الجزائر، بنك بغداد وبنك تونس الدولي. ومن خلال هذا الانتشار الإقليمي، يمتلك بنك برقان واحدة من أكبر شبكات الفروع الإقليمية في الكويت وتركيا والجزائر والعراق وتونس ولبنان، ومكتباً تمثيلياً في الإمارات العربية المتحدة.

المرزوق: 357.7 مليون دينار كويتي صافي أرباح مساهمي «بيتك» لعام 2022 بنسبة نمو 47.0%

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حمد عبدالمحسن المرزوق، أن «بيتك» حقق صافي أرباح للمساهمين لعام 2022، بلغت 357.7 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 47.0% مقارنة بالعام السابق 2021، وقد ساهم البنك الأهلي المتحد – البحرين في تلك الأرباح بمبلغ 62.5 مليون دينار كويتي وبنسبة مساهمة 17.5% وهي تمثل نتائج مجموعة البنك الأهلي المتحد عن الفترة من تاريخ الاستحواذ في 2 أكتوبر 2022 حتى نهاية العام المالي 2022، وذلك ضمن إطار نجاح استكمال صفقة استحواذ «بيتك» على 100% من أسهم البنك الأهلي المتحد البحريني، وإدراج وبدء تداول أسهمه في بورصة البحرين في تاريخ 6 اكتوبر 2022. وأوضح المرزوق أن فترة الربع الأخير من 2022 شهدت نمواً قياسياً وتاريخيا في أرباح مساهمي «بيتك» بلغت نسبته 101.7% مقارنة بالربع الأخير من عام 2021، وذلك نتيجة تضمين أرباح مجموعة البنك الأهلي المتحد البحريني، كما ارتفعت ربحية السهم في الربع الرابع من 7.74 فلساً إلى 10.70 فلسا بزيادة بلغت 38.2%.

المرزوق: نمو الأرباح بنسبة 101.7% للربع الاخير من 2022 نتيجة تضمين أرباح «مجموعة الأهلي المتحد البحريني» ضمن نجاح استكمال صفقة الاستحواذ على 100% من أسهمه

توصية بالتوزيعات

وأوصى مجلس الإدارة بمنح المساهمين توزيعات نقدية بنسبة 15% وأسهم منحة بنسبة 10%، بعد موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

أداء تشغيلي قوي

وأضاف المرزوق أن «بيتك» نجح في 2022 بمواصلة نهجه المستدام في تحقيق الأرباح والنمو في جميع المؤشرات المالية الأساسية، منوّها بتحقيق معدلات إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الربحية والعائد على متوسط الموجودات والعائد على متوسط حقوق المساهمين، وتحسين مؤشرات جودة الأصول ومعدلات تغطية الديون من المخصصات، كما نجح «بيتك» في الحفاظ على معدلات جيدة للتكلفة إلى الإيراد، ما يؤكد مرونة نموذج الأعمال ونجاح استراتيجيته وخططه. وأوضح المرزوق أن «بيتك» يتمتع بنسب سيولة كبيرة وقاعدة رأسمالية متينة تدعم نمو أعماله، منوّهاً بالأداء التشغيلي القوي الذي نتج عنه تسجيل نمو في الإيرادات التشغيلية وفي الأرباح وفي المحفظة التمويلية وفي ودائع العملاء. وبلغ معدل كفاية رأس المال 17.66% متخطياً الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية، وهو ما يؤكد متانة المركز المالي لـ «بيتك».

نجاح مشروع استراتيجي واعد

وقال أن عام 2022 شهد اكتمال صفقة الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد البحريني، ونجاح مشروع استراتيجي واعد، ما يمثل مرحلة تاريخية ومحورية في مسيرة «بيتك»، ليجعل الاستحواذ من «بيتك» أكبر بنك في الكويت، وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم، وترتفع قيمته السوقية حاليا إلى أكثر من 11 مليار دينار.

ابتكارات التكنولوجيا المالية

ولفت المرزوق إلى أن «بيتك» يواصل تميزه في توفير حلول مالية ضمن أعلى معايير الجودة، مع المضي قدما في تبني أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتوظيف الذكاء الإصطناعي في المعاملات المصرفية وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا بما يعزز مكانة «بيتك» الرائدة، وينقل تجربة العميل إلى مستويات جديدة. وأضاف أن «بيتك» هو أول بنك في الكويت يطبق تقنية الذكاء الإصطناعي في العمليات التشغيلية، وأوّل بنك يقدم خدمة طلب التمويل الشخصي باستخدام التوقيع الرقمي عبر تطبيق KFHonline، ومن أوائل المنضمين إلى نظام المدفوعات الخليجية «آفاق»، ومن أوائل البنوك التي أطلقت خدمة Apple Pay للعملاء، وانفرد بطرح باقة متنوعة من الحلول المصرفية الرقمية، وتعاوَن مع شركات رائدة لتطبيق تكنولوجيا أتمتة العمليات الروبوتية، إلى جانب العديد من المبادرات الرقمية المختلفة.

دعم الشركات والشباب

وأكد المرزوق أن «بيتك» يواصل جهوده في تقديم

الرشود: جميع المؤشرات المالية الأساسية لعام 2022.. ايجابية ومستدامة

الخدمات المصرفية للشركات، ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم ريادة الأعمال والشباب باعتبارهم أحد عناصر الاستدامة ومن أبرز محاور استراتيجية «بيتك» خلال الفترة المقبلة، وكذلك ضمن اطار المسؤولية الوطنية والمجتمعية.

رائد المسؤولية الاجتماعية

وأعرب المرزوق عن فخره بأن «بيتك» يتميز بسجل حافل في المبادرات المجتمعية، حيث قدم مساهمات متنوعة، من أبرزها توقيع مذكرة تفاهم مع بلدية الكويت لتصميم وإعادة إعمار المواقع المتضررة بحادثة الحريق بسوق المباركية، تشمل تطوير السوق بتكلفة تقديرية حوالي 8 ملايين دينار. وأطلق «بيتك» مبادرة سداد مديونيات الغارمين المتعثرين بالتعاون مع وزارة العدل، حيث تجاوز المبلغ 20 مليون دينار كويتي يستفيد منه نحو عشرة آلاف مدين متعثر. وساهم بدعم جمعية الهلال الأحمر الكويتي في مبادراتها الاجتماعية والإغاثية داخل الكويت وخارجها، بقيمة اجمالية بلغت خلال العام 2022 حوالي 4.5 ملايين دينار كويتي.

تعظيم الربحية

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف- عبدالوهاب عيسى الرشود، أن تحقيق «بيتك» معدلات نمو في المؤشرات المالية الرئيسية يؤكد قوة الاداء والمتانة المالية ويعبر عن الأداء المتوازن والنمو المستدام في جميع بنود الميزانية الرئيسية. وأضاف أن «بيتك» مستمر في جهود تعظيم الربحية والعائد على حقوق المساهمين وتحسين جودة الاصول، مع التأكيد على تعزيز التناغم بين بنوك ووحدات المجموعة في تركيا والبحرين وماليزيا وألمانيا والسعودية، مع ترتيب الدخول إلى بلدان وأسواق جديدة مثل بريطانيا ومصر في ظل نجاح استكمال استحواذ «بيتك» على

100% من أسهم البنك الاهلي المتحد البحريني، الامر الذي يساهم في توسيع نطاق القدرة على التنافس، وتعظيم عوائد المساهمين والعملاء.

32% نمو استخدام الحلول المالية الرقمية

وأوضح الرشود أن «بيتك» حقق تقدماً ملحوظاً في استراتيجية التحول الرقمي، وحصل على تصنيف رائد السوق في الحلول الرقمية من مجموعة يورومونى العالمية. وأشار إلى أن معدل الزيادة السنوية في حجم استخدام العملاء للحلول المالية الرقمية التي يوفرها «بيتك» عبر KFHonline يفوق 32%، ما يؤكد كفاءة الخدمات وجودتها، سواء تلك التي تقدم عبرالموبايل أو القنوات الاخرى، مبيناً أن موقع KFHonline يوفر أكثر من 150 خدمة، كما تتيح اجهزة XTM وفروع بيتك الذكية KFH GO نحو 50 خدمة اخرى، ما يعني أن عميل «بيتك» لديه فرصة استخدام نحو 200 خدمة إلكترونية عبر الموبايل وقنوات تقديم الخدمة الذاتية المختلفة. وأكّد الرشود أن «بيتك» يقود المنافسة ويحقق نموا في قاعدة العملاء وفي الحصة السوقية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

استقطاب وتطوير المواهب الوطنية

وذكر الرشود أن «بيتك» عزز تركيزه خلال عام 2022 على مواصلة تطوير المواهب واستثمار المعرفة، مشيراً إلى إطلاق أكاديمية «بيتك» الرقمية KFH Digital Academy التي تهدف إلى بناء القدرات الرقمية للموظفين وفق معايير عالمية، مبيناً أن فكرة الأكاديمية تنسجم مع توجه «بيتك» نحو التحول الرقمي، وتوفير بنية تحتية من القدرات البشرية المؤهلة لخدمة الأهداف الاستراتيجية لـ «بيتك». ونوّه الرشود بالنجاح الذي يحققه «بيتك» في استراتيجية استقطاب وتطوير المواهب الوطنية، مبينا أن لدى «بيتك» أكبر عدد من الموظفين الكويتيين على مستوى البنوك الكويتية وكل مؤسسات القطاع الخاص، وأن نسبة استقطاب الكويتيين من التعيينات الجديدة بلغت نحو 100% خلال السنوات الأخيرة.

13 مليار دولار أمريكي تداولات سوق الصكوك

وأضاف الرشود: «واصلت مجموعة الخزانة أنشطتها الاستثمارية في سوق رأس المال الأولي والثانوي، وتجاوزت تداولاتها في سوق الصكوك 13 مليار دولار أمريكي خلال العام، كما حافظت مجموعة الخزانة على مكانتها الرائدة في صناعة السوق الاولي للمؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة (IILM). وحصلت على المركز الأول كمتداول رئيسي للمرة السادسة والمركز الأول كمتداول ثانوي للعام الثاني على التوالي من بين العديد من البنوك الدولية والإقليمية».

الاستدامة

وأكد الرشود أن «بيتك» قطع أشواطاً كبيرة في استراتيجية الاستدامة، مبيناً أنه أول بنك في الكويت يحصل على شهادة تقييم الاستدامة GSAS المستوى الذّهبي. ولفت إلى ان «بيتك» يراعي في أعماله المعايير البيئيّة والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ويواصل دعم جهود الاستدامة عبر المساهمة الفاعلة في إصدار «الصكوك الخضراء» Green Sukuk، وتنفيذ مبادرات مستدامة ضمن إطار حملة Keep it green.

23 جائزة مصرفية مرموقة

وذكر الرشود أن «بيتك» حصد 23 جائزة مصرفية مرموقة من جهات عالمية، من أبرزها جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم لسنة 2022 من مجموعة «غلوبل فايننس» العالمية، مبيناً أن الجوائز جاءت تقديراً للإنجازات المتميزة التي يحققها «بيتك» في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تميز منتجاته وخدماته المبتكرة وتوجهاته الرقمية ومكانته الرائدة وموثوقيته ومتانة مركزه المالي وقوة علامته التجارية. وثمّن الرشود دعم مجلس الادارة، وأثنى على دور الجهات الرقابية، وعلى جهود الموظفين وكافة الشركاء وأصحاب المصلحة، مبيناً أن ثقة المساهمين والعملاء هي الجائزة الأولى لـ«بيتك».

أبرز المؤشرات
زيادة صافي إيرادات التمويل بنسبة نمو بلغت 36.7% إلى 800.5 مليون دينار
زيادة صافي إيرادات التشغيل بنسبة 43.8% إلى 723.3 مليون دينار
زيادة حقوق المساهمين بنسبة نمو 177.4% إلى 5.4 مليار دينار
ربحية السهم 33.58 فلسا لعام 2022 بنسبة زيادة 29.2%
توزيعات نقدية مقترحة بنسبة 15% وأسهم منحة مقترحة بنسبة 10%
زيادة اجمالي الموجودات بنسبة 69.7% إلى 37.0 مليار دينار
زيادة أرصدة مديني التمويل بنسبة 65.9% إلى 18.8 مليار دينار
زيادة حسابات المودعين بنسبة 41.7% إلى 22.5 مليار دينار

ارتفاع الأرباح الصافية لبنك بوبيان لعام 2022 بنسبة 19% إلى 57.8 مليون دينار كويتي والتوصية بتوزيع 6 فلساً نقداً و6% منحة

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً صافية في عام 2022 بلغت 57.8 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 19% وربحية سهم بلغت 14.2 فلس مع التوصية بتوزيع 6 فلساً نقداً و6% أسهم منحة، في الوقت الذي واصل فيه البنك سياسته التحوطية بتجنيب مخصصات بقيمة 43.6 مليون دينار كويتي. وقال رئيس مجلس الإدارة عبدالعزيز عبدالله الشايع تعليقاً على ذلك «بحمدالله استطعنا تحقيق نتائج متميزة خلال عام 2022 على الرغم من التحديات المحلية والعالمية التي أثرت على أداء البنوك وقطاعات الاعمال بصورة عامة. وأشار الشايع أن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نمواً ملحوظاً في العام 2022 حيث ارتفع إجمالي الأصول المجمعة لمجموعة لبنك بوبيان إلى 7.9 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 7%.

الشايع: نتائج متميزة على الرغم من التحديات المحلية والعالمية

وكذلك فقد بلغ إجمالي ودائع العملاء 6 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 6%، فيما بلغت محفظة التمويل 5.9 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 7% وبلغت الايرادات التشغيلية 201 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 7%.

وأكد الشايع دعم مجلس الإدارة الكامل والمستمر لجهود الإدارة التنفيذية للبنك والتى تتسم بالاحترافية العالية مقدراً ما تبذله من جهود في سبيل تحقيق النتائج الجيدة والتى ما كانت لتتحقق لولا الجهود المخلصة للإدارة وجميع العاملين في البنك.

عام حافل بالإنجازات

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد أن العام الماضي شهد العديد من الإنجازات والنجاحات التي حققها البنك استمراراً لخططه في المزيد من التوسع المحلي والانطلاق إقليمياً وعالمياً.

وأكد الماجد أن حصة البنك السوقية ونموها المستمر تعكس المستويات العالية فى خدمة العملاء والتفوق التكنولوجى وذلك انعكاس لاستراتيجية البنك الواضحة وحرفية الفريق التنفيذي والاستثمار المستمر في موارد البنك البشرية والتركيز على العنصر الوطني.

وأشار الماجد إلى ما حققه بنك بوبيان خلال عام 2022 من انجازات وحصوله على مجموعة من الجوائز من جهات ومؤسسات عالمية وإقليمية معروفة إلى جانب التحسن الدائم في تصنيفاته الائتمانية من مؤسسات التقييم العالمية والتى تعكس دوره الإيجابي واسهاماته المميزة في شتى المجالات لصناعة الصيرفة الإسلامية.

وخلال العام الماضي حقق بنك بوبيان انجازاً مهماً بحصوله على ترقية التصنيف الائتمانى من كل من وكالة موديز ووكالة ستاندرد آند بورز حيث تم رفع

استمرار البنك على قمة الخدمات الرقمية واستحواذه للعام الثامن على التوالي على جائزة أفضل بنك إسلامي رقمي في العالم

التصنيف الائتماني للبنك طويل الأجل إلىA2 وA على التوالى وهى التصنيفات التى وضعت بوبيان في صدارة البنوك المحلية المصنفة من قبل وكالة ستاندرد آند بورز الائتمانية وفى صدارة كافة البنوك الإسلامية فى الكويت والثاني على مستوى كافة البنوك المحلية المصنفة من قبل الوكالتين الآخرين موديز وفيتش وأكد الماجد على أن هذا الانجاز يزيد من التحديات أمامنا ويجعلنا مصممين أكثر على الاستمرار في تحقيق مزيد من الإنجازات.

كما تم اختيار بنك بوبيان لجائزة أفضل بنك إسلامي بالعالم في مجال الخدمات المصرفية الرقمية للعام الثامن على التوالي من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية وذلك نتيجة الإنجازات التي لا يزال البنك يحققها في هذا المجال ودوره في تقديم أفضل الخدمات الرقمية في

الماجد: حصتنا السوقية تعكس المستويات العالية في خدمة العملاء والتفوق التكنولوجي

الكويت واستحواذه على حصص مؤثرة في السوق بالإضافة إلى تسلمه 3 جوائز أخرى هي جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت في مجال الخدمات المصرفية الرقمية وجائزة الأفضل على مستوى الشرق الأوسط في نفس المجال وجائزة أكثر البنوك ابتكاراً على مستوى الشرق الأوسط.

كما انضم بنك بوبيان لقائمة المائة الكبار على مستوى الشرق الأوسط ضمن القائمة السنوية لمجلة فوربس العالمية FORBES لأكبر 100 شركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط ليتوج البنك بذلك عقداً كاملاً من الإنجازات والنجاحات التي صعدت به إلى قمة القطاع المصرفي الكويتي، وقد تم وضع هذه القائمة التي تعدها سنوياً مؤسسة فوربس العالمية على أساس مجموعة من المعايير المالية أبرزها القيمة السوقية والمبيعات وإجمالي الأصول وصافي الارباح لعام 2021.

وتوجت مؤسسة يورومني العالمية بنك بوبيان بجائزة أفضل بنك على مستوى الكويت في الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديراً لإنجازاته خلال السنوات الأخيرة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته المميزة في وضعها على خارطة الاقتصاد المحلي من خلال تزويدهم بخدمات سلسة تلبي احتياجات أعمالهم.

المنتجات والخدمات

وخلال 2022 اختتم بوبيان برنامج Boubyan Accelerator الأول من نوعه في الكويت بالتعاون مع DIFC FinTech Hive التابعة لمركز دبي المالي العالمي والذي يهدف إلى تسريع نمو وتوسُّع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بكافة أشكالها وإطلاق أفكارهم وتسريع تطبيقاتها بتميز ونجاح، كجزء من استراتيجية

البنك المنهجة تجاه دعم هذه الشركات في إنجاح جهود التسويق والحسابات والإدارة المالية الخاصة بها بما يعزز ريادة الأعمال ضمن القطاع التكنولوجي الواعد. واستمر البنك في تقديم المنتجات والخدمات المميزة للعملاء حيث تم إطلاق العديد من الحملات الخاصة بحساب الشباب PRIME مع العديد من العروض والمزايا و التجارب التي تهم هذه الشريحة وإطلاق بطاقة اليوم الوطني للدفع المسبق بتصميم خاص و مميز مع العديد من الخصومات والعروض الحصرية الخاصة بهذه البطاقة وإطلاق بطاقة كأس العالم المسبقة الدفع ذات الإصدار المحدود مع العديد من المزايا والعروض الحصرية الخاصة بها على مدار العام.

ولأول مرة على مستوى الكويت واصل بنك بوبيان خطواته الثابتة نحو استراتيجيته المنهجة لتعزيز مفهوم الاستدامة من خلال إطلاقه مبادرة Go Green لتكون الأولى من نوعها بين المؤسسات على مستوى الكويت والتي تمكن العملاء من اقتناء السيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية بالتعاون مع وكالة BNK للسيارات الهجينة الكهربائية في الكويت.

المسؤولية المجتمعية

خلال عام 2022 استطاع بنك بوبيان إثبات ريادته للمسؤولية الاجتماعية ودوره المستدام والبارز في دعم مسيرة التطور والنمو في دولة الكويت من خلال العديد من الفعاليات والمبادرات التي أبرزت تفوقه محلياً ومن ابرزها مبادرة «عليك ان تتكلم.. وعلينا أن نتقبل» لتسليط الضوء على أهمية الصحة النفسية للمجتمع ودورها الحيوي في المحافظة على صحة أفراده وسلامتهم الجسدية.

واختتم البنك عام 2022 بواحدة من أهم أيقوناته للمسؤولية المجتمعية تجاه دعم الشباب وهي فعالية «مهرجان الكويت للقهوة» الذي نظمه للعام الخامس على التوالي والذي يُعد أكبر حدث اجتماعي شبابي شهدته الكويت منذ خمس سنوات، بالاضافة إلى عددٍ من الفعاليات الرياضية للشباب من الجنسين وعلى رأسها «بطولة الدرجات الهوائية» التي جاءت فكرته تكريماً لذكرى إحدى موظفات البنك وهي المهندسة «آلاء معين العتيبي» التي توفيت أثناء ممارستها لرياضة الدرجات الهوائية في عام 2021 كما دخل البنك مع شراكة تعاون مع ملاعب بادل إن PADEL IN المتخصصة في لعبة البادل لمدة عام كامل بهدف نشر اللعبة بين الشباب الكويتي في ظل الانتشار الهائل الذي تشهده اللعبة عالمياً واقليمياً. واستطاعت حملة (نور بوبيان 5) التي نظمها بنك بوبيان بالتعاون مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ومبادرة دينارين تأكيد دور الكويت الخيري والإنساني والمشهود له على مستوى

خدمة المجتمع والتنمية المستدامة ركيزة أساسية في استراتيجيات بوبيان المتتالية

العالم من خلال تحقيقها لأهدافها سواء من خلال إجراء عمليات إزالة المياه البيضاء (الكتاراكت) أو من خلال أنشطتها الخيرية الأخرى.

موارد البنك البشرية... القوة الحقيقية

وعلى مستوى مجموعة الموارد البشرية استمر البنك في دعم موارده البشرية وكوادره الوطنية حيث استطاع البنك الوصول إلى أعلى نسبة من العمالة الوطنية على مستوى القطاع الخاص تجاوزت 80% مع الاستمرار في تمكين المرأة التي بلغت نسبتها في البنك 26% مع وصول العديد من السيدات إلى مناصب قيادية في البنك.

وخلال 2022 استطاع بنك بوبيان الاستثمار في كوادره البشرية لتعزيز كفاءاتهم وصقل مهاراتهم من خلال تزويدهم بالبرامج والدورات التدريبية بالتعاون مع كبرى المؤسسات والشركات المتخصصة في استشارات إدارة وتطوير الموارد البشرية وينطلق هذا التوجه من رغبة بنك بوبيان في تبني المعايير الرائدة عالمياً لضمان جاهزية البنك لمواجهة التحديات المستقبلية من خلال تأهيل قادته وتزويدهم بالأدوات اللازمة للمنافسة بصورة كافية في السوق.

أهم المؤشرات المالية لبنك بوبيان (المبالغ بالمليون د.ك)

المؤشر	خلال عام 2022	خلال عام 2021	التغير
صافي الأرباح	57.8	48.5	%19
الإيرادات التشغيلية	201.4	187.8	%7
ودائع العملاء	5,962	5,619	%6
محفظة التمويل	5,914	5,513	%7
الأصول	7,881	7,352	%7

«وربة» يقفز بأرباحه بـ 21 % إلى 19.3 مليون دينار في 2022

أعلن بنك وربة عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، حيث أظهرت النتائج تحقيق البنك لأرباح صافية بلغت 19.3 مليون دينار بنمو 21%، وذلك مقارنة بأرباح بلغت 15.9 مليون دينار لعام 2021، فيما بلغت ربحية السهم 7.38 فلوس للسهم الواحد، مقارنة بـ 6.02 فلوس ربحية للسهم في 2021، بنسبة نمو 22.6%. وأوضح البنك في بيان صحافي، في حين بلغ إجمالي إيرادات التمويل 129.3 مليون دينار بنسبة نمو 35.5% مقارنة بالفترة نفسها من 2021، والتي بلغت 95.4 مليون دينار، وشهدت محفظة التمويل نموا بلغ 26.5% لتصل إلى 3.13 مليارات دينار، وارتفع إجمالي أصول البنك إلى 4.2 مليارات دينار، بزيادة 621 مليون دينار ونمو 17.3%، مقارنة بالعام السابق، والتي بلغت 3.58 مليارات دينار، كما زادت حسابات المودعين لتصل إلى 2.7 مليار دينار، بزيادة 386 مليون دينار خلال 2022، وبنسبة نمو 16.8% عن 2021، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.94% متخطياً الحد الأدنى المطلوب من الجهات الرقابية.

الساير: نتائجنا المالية القوية تستند لنهج يركز على العميل وتقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة وأرباح مستدامة

توصية بالتوزيعات

وفي هذا السياق، فقد أوصى مجلس إدارة البنك للمساهمين بشأن توزيع أرباح نقدية عن عام 2022 بواقع 3% وأسهم منحة بواقع 3%.

نجاح الإستراتيجية

وفي مستهل تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، أوضح رئيس مجلس إدارة بنك وربة حمد مساعد الساير أن النتائج التي نجح «وربة» في تحقيقها خلال 2022، تؤكد نجاح استراتيجية البنك وقوة أدائه المالي، والتشغيلي، منوها بالنمو في جميع المؤشرات الأساسية، والمحافظة على معدلات متميزة، فيما يتعلق بالرسملة، وتعظيم الربحية، والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق المساهمين، وترشيد المصروفات، وتحسين مؤشرات جودة الأصول، ومعدلات تغطية الديون المتعثرة من المخصصات.

وأضاف: «حققنا نتائج مالية قوية رغم التحديات التي تشهدها بيئة الاقتصاد الكلي، في ظل ارتفاع مستويات التضخم، وتباطؤ النشاط الاقتصادي والمخاوف من حدوث ركود، وتستند نتائجنا القوية إلى نهج يركز على العميل، وعلى تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة، إضافة إلى التنوع والابتكار لتحقيق الاستدامة في الأرباح».

نمو قوي مستدام ومتوازن

وأشار الساير إلى أن استراتيجية الاستدامة في الأرباح تؤتي ثمارها عبر تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، مؤكدا المضي قدما في تنفيذ استراتيجية التركيز على العمل المصرفي الأساسي، بالتوازي مع تعزيز جهود التحول

البنك يسعى إلى تعميق دوره في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب كأحد عناصر الاستدامة

الرقمي، في جميع الخدمات المصرفية والتمويلية، وتعزيز تجربة العملاء، وإتاحة وصولهم إلى خدمات ومنتجات مالية سهلة وآمنة، مع التركيز على تسريع وتيرة ابتكار حلول مصرفية، رقمية تلبي تطلعات العملاء.

وأضاف أن البيئة التشغيلية واصلت خلال 2022، اكتساب مزيد من الزخم، في ظل استمرار انتعاش وتيرة النشاط التجاري، وتحسن وتيرة الإنفاق الاستهلاكي، والزيادة في إنتاج النفط الذي تزامن مع ارتفاع الأسعار، مما عزز الأوضاع المالية العامة ومنح تفاؤلا بتحسن وتيرة الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة المقبلة، موضحا أنه إضافة إلى الأداء المالي القوي الذي تحقق خلال عام 2022 فإن البنك واصل كذلك العمل على الوفاء بالتزاماته تجاه المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة.

الغانم: « وربة» يواصل تنفيذ استراتيجية النمو المستمرة, والاستثمار في التقنيات الرقمية لتحقيق أفضل العوائد للمساهمين

دعم الشباب والمشروعات الصغيرة

وأفاد الساير بأن «وربة» يسعى إلى تعميق دوره في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب باعتبارهم أحد عناصر الاستدامة، ومن أبرز محاور استراتيجية «وربة» خلال الفترة المقبلة، وهو ما سيعزز مركزه ومكانته الريادية في السوق. وثمن الساير ثقة المساهمين والعملاء ودعم مجلس الإدارة، وأثنى على دور الجهات الرقابية، وعلى جهود الموظفين وكل الشركاء، مؤكدا الحرص على مواصلة الجهود للمحافظة على ريادة «وربة» في ظل المنافسة بين البنوك.

أداء تشغيلي قوي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم إن البنك حقق نتائج مالية قوية في 2022، وواصل تحقيق أداء تشغيلي قوي عبر جميع قطاعات الأعمال الرئيسية، مستفيداً من تحسن بيئة الاقتصاد الكلي، موضحا أن استراتيجية البنك للنمو المستدام تتجه للتركيز بشكل كبير على الحوكمة البيئية واتباع أحدث وأفضل المعايير العالمية، إضافة إلى إطلاق مبادرات تساهم في دفع التحول نحو اقتصاد مستدام، إلى جانب مواصلة إطلاق المبادرات المجتمعية في شتى المجالات الصحية والتعليمية. وأشار إلى أن البنك شهد نمواً جيداً في الودائع ومحفظة التمويل، مما دعم تحسن مستويات الهوامش، كما استمر البنك في تسجيل نمو قوي في قطاعات الأعمال الرئيسية التي شملت الخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الأصول والثروات.

المؤشرات المالية

وذكر الغانم أن «وربة» تمكن من المحافظة على مستوى جيد من تركيبة الودائع، حيث تظهر المساهمة الجيدة من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير من إجمالي ودائع العملاء، كما أن نسبة ودائع العملاء لإجمالي مصادر التمويل والبالغة 71% تعكس جودة مكونات تركيبة التمويل وقوة مستويات السيولة.

وتابع قائلاً: «نسبة التمويلات غير المنتظمة تحسنت لتصل إلى 1.07% (وفقاً لأسس احتساب بنك الكويت المركزي) للعام 2022 مقارنة بنسبة 1.08%، كما في 31 ديسمبر 2021، وبلغت نسبة تغطية المخصصات للبنك 275%، كما في نهاية عام 2022 مقارنة بنسبة 244% لعام 2021».

وأوضح أن السبب الرئيسي في زيادة إيرادات الأتعاب والعمولات بمبلغ 1.54 مليون دينار، يعود إلى الزيادة في حجم المعاملات المتعلقة بالأنشطة المصرفية الرئيسية، وكذلك التوسع في أنشطة إدارة الأصول والثروات.

تقنيات رقمية ومنتجات مبتكرة

وأضاف الغانم أن البنك يواصل تنفيذ استراتيجية النمو المستمرة، والاستثمار في التقنيات الرقمية لتحقيق أفضل العوائد للمساهمين، مؤكدا على جهود البنك الدؤوبة بالتركيز على تصميم منتجات مبتكرة لعملائه وتوسيع عروضه الرقمية باستمرار تم تتويجها مؤخرا بالعديد من الجوائز المرموقة ضمن فئة أفضل تطبيق توفير رقمي – حصالة في الكويت لعام 2022 من مجلة إنترناشيونال فاينانس، تقديرا لجهود البنك الرقمية وما يقدمه من خدمات ومنتجات رقمية متميزة وحلول دفع متطورة على مدار العام. وأوضح أن البنك سيستمر في السعي نحو تحقيق الريادة، وزيادة معدلات النمو خلال الفترة المقبلة من خلال دعم الكوادر البشرية، والارتقاء بالمزايا التنافسية لمنتجاته وتطوير خدماته التكنولوجية لتلبية احتياجات، ومتطلبات جميع شرائح العملاء، وجذب شرائح جديدة من أجل زيادة حصته السوقية.

موارد البنك البشرية

وأضاف أن موارد البنك البشرية تعتبر الثروة الحقيقية والسر وراء الإنجازات التي حققها البنك ونجاحاته المتتالية، مؤكدا حرص إدارة بنك وربة على تطوير هذه الموارد، والاستثمار فيها بكل الوسائل الممكنة وفق أحدث المعايير العالمية، إذ يضم فريقاً تنفيذياً من أصحاب الخبرات، الذي يركز على أساسيات العمل المصرفي وجودة الخدمة والاستثمار في الموارد البشرية والخدمات المصرفية الرقمية والتركيز على العنصر الوطني. ولفت إلى أن «وربة» يعتبر من أعلى مؤسسات القطاع الخاص توظيفا للعمالة الوطنية والتي تقترب حاليا من 81%، وقد بلغت نسبة الموظفات منها أكثر من 14% من إجمالي القوى العاملة على مستوى البنك.

موارد البنك البشرية تعتبر الثروة الحقيقية وكلمة السر وراء الإنجازات التي حققها ونجاحاته المتتالية

استراتيجية حصيفة وصلابة مالية

شدد حمد الساير على أن «وربة» يشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، ومساندة خطة التنمية في الكويت عبر دوره الرائد في توفير مجموعة واسعة من الحلول التمويلية، كما يقوم بدور المنظم الرئيسي لكبرى صفقات التمويل المجمع للمؤسسات والحكومات. وأكد مواصلة العمل من موقع قوة يستند فيه البنك إلى استراتيجية حصيفة، وصلابة مالية وقدرات نمتلكها لتقديم المنتجات المبتكرة، والمشورة الثاقبة التي يعتمد عليها عملاؤنا، كما يستمر نموذج أعمالنا المتنوع في خلق قيمة مضافة طويلة الأجل لعملائنا ومجتمعاتنا ومساهمينا، ولفت إلى أن بنك وربة يشكل علامة فارقة في العمل المجتمعي بعد أن أثبت التزامه وريادته في المسؤولية المجتمعية، عبر المشاركة في مبادرات مجتمعية بمختلف المجالات كالصحة والتعليم والبيئة والدعم المباشر لذوي الهمم وغيرها من المبادرات المجتمعية.

أداء «وربة» بالأرقام	
19.3 مليون دينار صافي ربح الفترة بنمو 21%	7.38 فلسا ربحية السهم بنمو 22.59%.
35.5% نمو إيرادات التمويل إلى 129.3 مليون دينار.	17.3% نمو اجمالي الموجودات إلى 4.2 مليار دينار.
26.5% نمو رصيد مديني التمويل إلى 3.13 مليار دينار.	2.7 مليار دينار رصيد حسابات المودعين بنمو 16.8%.
298.1 مليون دينار حقوق المساهمين.	16.94% معدل كفاية رأس المال.
التوصية بتوزيع أرباح بواقع 3% نقدي وأسهم منحة بواقع 3%.	

من بين 700 فريق لكليات الحقوق المشاركة من دول العالم

كلية القانون الكويتية العالمية ضمن أفضل 48 فريق

شـاركت كلية القانـون الكويتيـة العالميـة في المسـابقة العالميـة للترافـع باللغـة الإنجليزيـة، والمعروفـة باسـم «منافسـات فيليـب جيسـب للقانـون الـدولي»، وهـي أقـدم وأكـبر المسـابقات الدوليـة التنافسـية للمحاكـم الصوريـة في العـالم. وتـم وصـف المسـابقة بأنهـا واحـدة مـن المنافسـات الكـبرى وأكـثر المسـابقات شـهرة لـدى عـدد كبـير مـن المنظـمات والجامعـات عـلى مسـتوى العـالم. وقـد أعلنـت المؤسسـة المنظمـة للمسـابقة عـن إسـماء الجامعـات والـدول التـي بلغـت مرحلـة الـدور ربـع النهـائي، وجـاءت دولـة الكويـت ممثلـة بكليـة القانـون الكويتيـة العالميـة ضمـن الكليـات الفائـزة والتـي تأهلـت لهـذا الـدور، بعـد أن شـارك فريقهـا في أربـع جـولات تنافسـية في مواجهـة جامعـات وكليـات حقـوق مـن إيطاليـا والهنـد وجامايـكا والفلبـين، وتمكـن مـن الفـوز عليهـم في تلـك الجـولات، مـما جعلـه يتأهـل للـدور ربـع النهـائي.

وقـد التقـى فريـق كليـة القانـون الكويتيـة العالميـة في الدور ربـع النهـائي بفريـق كليـة الحقـوق بجامعـة هارفـرد، وقـد جـاءت المنافسـة متسـمة بنديـة كبـيرة وبنفـس المسـتوى المشرف والمتفـوق الـذي ظهـر بـه فريـق الكليـة في الجولات التمهيديـة، الأمـر الـذي يـدل عـلى قـوة المنافسـة والتقـدم المشـهود الـذي حققـه فريـق طـلاب الكليـة، بالرغم مـن كون مشـاركتهم تمـت أثنـاء شـهر رمضـان المبـارك.

وقـد منحـت المؤسسـة المنظمـة لفريـق الكليـة جائـزة عبـارة عن شـهادة تقديـر لكـون الكلية متأهلـة لهذا الـدور وأصبحت ضمـن أفضـل 48 فريـق مـن دول العـالم المشـاركة في هـذه المسـابقة مـن بـين 700 فريق مـن كليـات الحقوق المشـاركة.

ويتكـون فريـق كليـة القانـون الكويتيـة العالميـة مـن الطلبـة، زيـن خالـد الأنصـاري، مشـاري أحمـد العـودة، لـين يـاسر بو دسـتور، يـاسر عـلي ويس، وحسـين مهدي بهبهـاني ويـشرف عـلى تدريبهـم اثنان مـن أعضـاء هيئة التدريـس بالكليـة د. فاطمـة البـدر، ود. أرديـت ميمتي.

ويعتـبر الوصـول لهـذا الـدور إنجـازاً عالمياً مرموقـاً يعبر عـن أن كليـة القانـون الكويتيـة العالميـة تـأتي في مصاف ومسـتوى كليـات الحقوق العالمية الشـهيرة ذائعـة الصيت. ويعتـبر الأداء المتميـز لطلبـة الكليـة وخاصـة أثنـاء جولـة الربـع النهـائي هـو ثمـرة للتعليـم المتميـز الـذي يحظون بـه والجديـة في تنمية قدراتهـم وتدريبهـم عمليـاً وعلمياً.

الجدير بالذكر، إن هذه المسـابقة تعقد سـنويا في واشـنطن دي سي بالولايـات المتحـدة الأمريكية حيث تشـارك بهـا 700 كلية حقـوق حـول العالم يمثلـون هذه السـنة 100 دولـة مختلفة. وقـد شـاركت فيهـا هـذا العـام 10 دول عربيـة مـن الجامعـات وكليـات الحقـوق العربيـة شـاركت ضمـن المسـابقة في هـذه السـنة، وهـي الكويـت، السـعودية، قطـر، الإمـارات، مصر، المغـرب، الأردن، العراق، لبنـان، والجزائـر.

والمسـابقة عبـارة عـن محـاكاة لنـزاع خيـالي بـين الـدول أمام محكمـة العـدل الدوليـة. ونظمتـه رابطـة طـلاب القانـون الـدولي. وكانت البدايـة تحـت قيـادة سـتيفن شـويبل (الـذي كتـب أول قضيـة صوريـة افتتاحيـة) كمسـابقة وكانـت وديـة بـين فريقـين من جامعـة هارفـارد في عـام 1960. وتـم إعـلان أول بطولـة في عـام 1963، وقـد افتتحـت المسـابقة أمـام فـرق غـير أمريكيـة في عـام 1968.

ينطـوي نظـام مسـابقة جيسـوب الصوريـة على مناقشـة قضيـة افتراضيـة حـول قضايـا القانـون الـدولي كـما لو كانـت أمـام محكمـة العـدل الدوليـة، ولكـن مـع مجموعة أصغـر مـن القضـاة (ثلاثة بـدلاً مـن 15). ورابطـة طلاب القانـون الـدولي ومجلـس المسـابقة هـو المسـؤول عـن التـماس واختيـار مقترحـات القضايـا في كل مسـابقة. ويتكـون كل فريـق مـن عضوين إلى خمسـة أعضـاء. يجب أن يسـتعد كل فريـق للمناقشـة بـين جانبـي كل مـن مقدم الطلـب والمدعـى عليـه في القضيـة، كـما يجب عليـه تقديم مذكـرة كتابيـة لـكل جانـب مـن جوانـب القضية.

وتقـوم المسـابقة عـلى جـولات بـين المتنافسـين يكـون لهـا وقـت محـدد، ويقـدم متحدثـان أو ثلاثـة متحدثـون الحجـة الشـفهية، مع شـخص واحـد على الأقـل يناقش كلا الجانبـين المتقدمـين والمجيبـين. بالإضافـة إلى ذلـك، تضم معظـم الفـرق مستشـاراً أو مدربـاً واحـداً عـلى الأقـل.

The top 48 advancing teams represent these countries

Argentina	Cyprus	New Zealand
Australia	France	Philippines
Austria	Germany	Singapore
Bangladesh	Hungary	Slovenia
Belgium	India	Switzerland
Brazil	Iran	United Kingdom
Bulgaria	Jamaica	United States
Canada	Kuwait	Uzbekistan
China	Malaysia	
Colombia	Netherlands	

Kuwait's project landscape has some structural concerns

Events in the past few years, be it oil price crash of 2014-16 or COVID-19 lockdowns, have continuously highlighted the volatility of oil prices and the importance of developing the non-oil economy in oil-dependent economies like Kuwait. More recently, recessionary fears, Russia-Ukraine war, China's zero COVID-19 policy have led to see-sawing of oil prices in 2022, Gulf Bank said in its report "Kuwait Projects Landscape"

Government spending on infrastructure projects is important for non-oil economic growth. Infrastructure projects create a positive ripple effect for other sectors in the economy – construction materials, banking and many others. Improvement of infrastructure through capital expenditure by the government could also aid in improving private sector output and in attracting foreign direct investment (FDI).

Even as Kuwait's economy is recovering from impact of COVID-19, project awards have dropped substantially in the first nine months of 2022 valuing at KD 339mn amid delays in government processes such as tendering and approval and increase in labour, materials and shipping costs. Cost of borrowing has also seen an increase due to rise in policy rates by the Central Bank of Kuwait to handle inflation. China's zero COVID-19 policy and Russia-Ukraine crisis further added to the supply chains woes that were already disrupted by COVID-19 lockdown restrictions. This had led to increase in material costs globally. With Kuwait being reliant on import of materials like iron and steel, their costs had increased locally as well.

Exhibit: Kuwait Project Awards (KD mn)

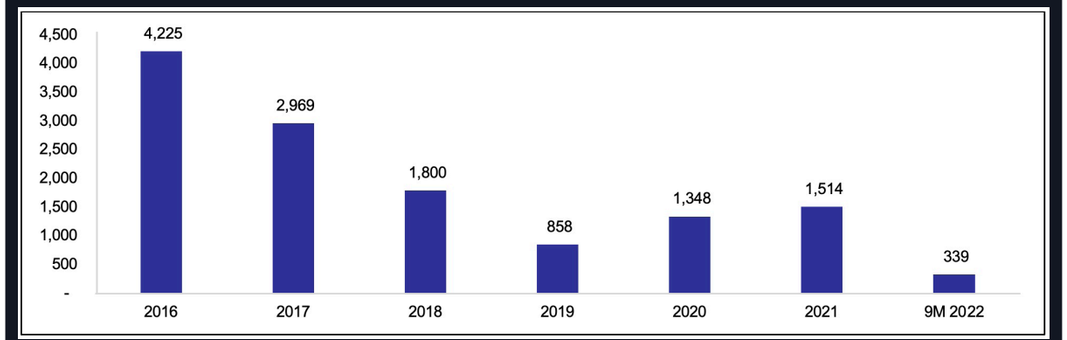

SOURCE: RSM, MEED

Kuwait's project landscape also has some structural concerns such as lower allocation of budget towards capital expenditure compared to current expenditure, lower actual spends on projects relative to budget allocation, bureaucratic delays in project awards, delays in budget approval etc. For FY22/23, despite steep increase in budgeted revenue, budgeted capital expenditure has declined by 15.2%, even as salaries and subsidies have increased by 4.4% and 8.8% respectively. More important, budgeted capital expenditure does not usually translate to actual expenditure due to various impediments such as hurdles to execution, delays, etc. Hence it is important that budgeted capital expenditure is actually spent and executed. In FY21 and FY22, the actual capital expenditure has been lower than the budgeted value by about 24% and 26% respectively.

Exhibit: Kuwait's Total Expenditure (In KD bn)

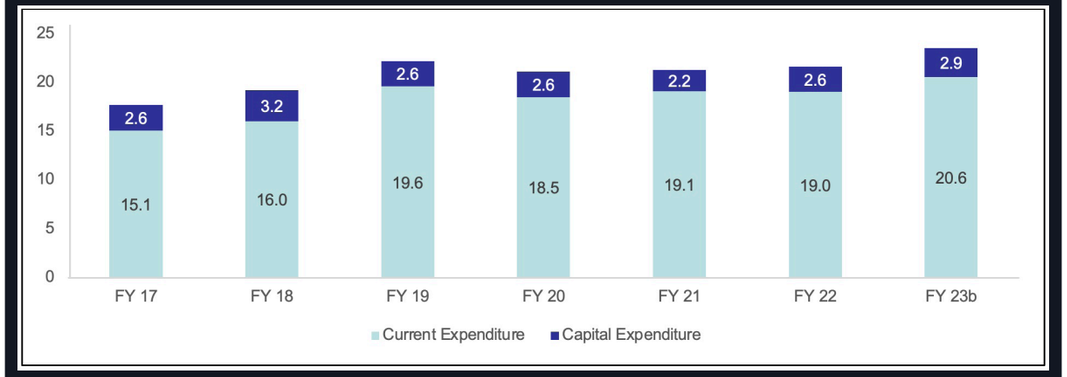

SOURCE: KUWAIT MINISTRY OF FINANCE, IMF; NOTE: FY23B DENOTES BUDGETED VALUES

In addition to reducing dependence of the economy on volatile oil prices, private sector development assumes more importance in the light of Kuwait's young demography. With 61% of Kuwaiti national population below 30 years, there is expected to be a higher inflow of new entrants to the job market in the near future. In this regard, private sector development is vital as it is not feasible for the public sector to continue absorbing new entrants to the labour market.

Exhibit: Age Distribution of Kuwait Nationals - 2022

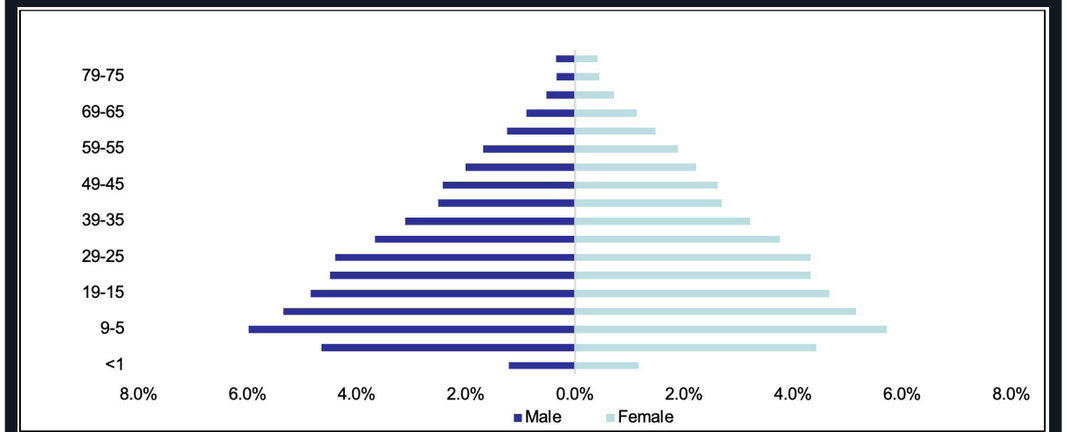

SOURCE: CSB

Hence, addressing structural concerns and following best practices from successful projects could aid in improving in Kuwait's projects space. For example, successful completion of Sheikh Jaber Al Ahmad Al Sabah Causeway is being attributed to factors such as fast-track construction, splitting of projects in two for speedy completion, constant attention from Ministry of Public Works etc. In 2023, real GDP is expected to grow at 2.6% on the back of stable oil production levels and non-oil economic activity. Oil prices are also expected to average at USD 85.52/bbl in 2023, higher than the country's fiscal breakeven of USD 57.8/barrel. These, should the political situation permit, are expected to support government capital expenditure and in turn improve activity in the country's project landscape.

We see our self as a strategic partner for financial solutions that would help to drive the ambitions and lead to real growth opportunities in the Kuwait market

Can you tell us about the areas on which you focus your activities in the Kuwaiti market?
Samer Alabed: HSBC aims to be the preferred international service provider for its customers and our value proposition is suited for cross border clients as both our services and products fit their needs. In Kuwait we are focusing on providing the best financial products and services to government entities, large and multi-national corporates as well as Kuwaiti large and medium corporates. Our suite of products and services is comprehensive and includes unique, complex and bespoke solutions that are tailored to the needs of customers in Kuwait. One of the most recent examples is the payments services and solutions that we offered Jazeera Airways to simplify a complex cash management for receivables and payments.

Within the framework of the bank's strategic plan, what is the bank's future direction in the coming period to develop its activities and services that it provides to customers?
Samer Alabed: As the preferred international financial services provider we aim to open up growth opportunities for all our customers. While still providing the sophisticated suite of products and services already on offer, the bank is focused on delivering its support in the transition to net zero by 2050. We are working closely with all our customers to assist in their transition journey, provide our international expertise and financial solutions and ensure that we lead the change.

In light of the digital transformation, what are the features of the future strategy of HSBC in the field of digital banking services, whether for the main bank or for Kuwait's branch?
Samer Alabed: HSBC globally, as well as regionally, has a robust digital investment strategy that will continue to drive innovation for simpler, faster and more secure banking. We are already leading the market with our unique digital capabilities in global trade as well as payments solutions for large corporates with HSBCnet as a globally awarded platform.

In light of the developments in the economic situation in Kuwait and the world, what is your vision regarding future opportunities in the Kuwaiti market?
Samer Alabed: We have an ambitious growth agenda that is based on our strategic priorities to focus on our strength and capabilities as a global bank with a large footprint, we support and drive the transition to net zero economies and we invest in innovative digital solutions for our customers. Our strategic priorities are aligned to global economic trends and have clear application in Kuwait where we focus on the Kuwait National Development Plan 2035 as the driver and indicator of local economic activities. We see our self as a strategic partner for financial solutions that would help to drive the ambitions and lead to real growth opportunities in the Kuwait market.

In the context of environmental, social and corporate governance, it is known that the Bank's goals are to reach net zero emissions by 2030 and to zero emissions in the Bank's portfolio by 2050. How can the Bank achieve this, especially when it operates in different countries and manages various operations?
Samer Alabed: We're focused on helping to deliver a net zero global economy. It's a pillar of our strategy as a business. We aim to achieve net zero in our operations and supply chain by 2030 and in our financing portfolio by 2050. Between now and then, we're working with our clients to help finance their transitional path towards reducing their emissions and scale up low-carbon solutions, as we work to reduce our own. This will be a change over time, as businesses and economies progressively move away from high-carbon activities. We're setting 2030 targets for emissions reduction in different sectors, focusing on the heaviest emitters first. Our targets include a commitment to phase down our fossil fuel financing in line with what's needed to achieve net zero by 2050. In the meantime, we continue to support energy clients that take an active role in the energy transition, helping to finance and invest in the technologies and infrastructure needed to succeed. We engage closely with our clients on their transition plans, which helps us to track our own progress towards net zero by 2050.

HSBC's longstanding presence in Kuwait underpins the growth success of its business

The banking sector around the world is going through rapid developments in light of the financial technology revolution. How do you think HSBC responded to these developments? What are the future plans of the main bank and the Kuwaiti branch in enhancing its capabilities in this regard?
Samer Alabed: Our digital innovations are putting the full power of our bank in every customer's pocket. HSBC is constantly innovating to keep our customers' money safe. We take our responsibility seriously – whether that's keeping cyber-attacks at bay or locking out financial criminals. From our industry-leading data science tools to our expert analysts and investigators, our customers can count on us to help safeguard the financial system on which millions of people depend. We use the latest in blockchain, artificial intelligence and machine learning technology to simplify and secure banking for all our customers.

محال ما تحوّل!

حوّل راتبك الآن إلى البنك الأهلي الكويتي وتمتع بـ:

- 1,000 د.ك هدية نقدية
- الفرصة لربح سيارة GMC يوكون في السحب الربع سنوي
- بطاقة الأهلي Visa Signature - طيران الإمارات **مجاناً مدى الحياة**

الأهلي أسهل

أهلاً أهلي 899 899 1

eahli.com

الأهلي ABK

تطبق الشروط والأحكام | 2204108080 | 2204108081

Samer Alabed- CEO HSBC Kuwait

HSBC's digital innovations are putting the full power of our bank in every customer's pocket

HSBC has a clear strategy with a priority to focus on our areas of strength and is aligned to Kuwait's Vision 2035

We're focused on helping to deliver a net zero global economy

What is your assessment of the performance of HSBC in Kuwait since its return to business in 2005?
Samer Alabed: HSBC's longstanding presence in Kuwait underpins the growth success of its business in the country. HSBC has a clear strategy with a priority to focus on our areas of strength and is aligned to Kuwait's Vision 2035 which is to transform it into a regional and international financial and trade hub that supports its development of human capital and social plus environmental sustainability. Kuwait is a strategic corridor in the GCC and has been an important gateway for business flows from east to west, which plays to our market leading capabilities on offer to international businesses expanding in Kuwait and local businesses with international growth ambitions. This has proven to be a winning strategy for sustainable business growth over the past 18 years.

How is the Kuwaiti market benefitting from your bank's great regional expertise?
Samer Alabed: HSBC's history in this region dates back to 1889, and the bank is a well-established international financial partner for governments and business in the region. Our unmatched global connectivity helps local businesses grow across borders and international investors access Kuwait markets. We have global expertise in investment advisory that offers a world of opportunities for all our large institutional customers. As the largest international custodian in Kuwait, we have been working closely with all market participants in support of the market's MSCI classification and were able to bring international best practices to the local market. HSBC is playing a leading role in the global transition to a net zero economy and is working closely with customers to support them in their transition journey. Moreover, we offer award-winning trade and receivable finance products for importers as well as exporters and also have unique solutions for global payments and cash management services.

لنكن على دراية

الاحتيال له عدة أشكال وأنواع

لا تشارك معلوماتك المصرفية مع أي أحد

الحملة التوعوية المصرفية

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association